الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الإخوة منتوري/ قسنطينة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

رقم التسجـــيل:.....
الرقم التسلسلي:.....

استراتيجية معالجة أحداث القبائل في الصحافة الجزائرية
(جريدة الخبر نموذجا)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير

اختصاص علم اجتماع التنمية

إعداد الطـــالـــب :
بدر الدين مسعودي

إشـــراف الأستـــاذ :
د/ إدريس بولكعيبات

تاريخ المناقشة: 2005/06/07

أعضاء لجنة المناقشة:

- د/ عبد الحميد دليمي أستاذ محاضر جامعة قسنطينة رئيسا
- د/ إدريس بولكعيبات أستاذ محاضر جامعة قسنطينة مشرفا مقررا
- د/ صالح فيلالي أستاذ محاضر جامعة قسنطينة عضوا
- د/ حسين خريف أستاذ محاضر جامعة قسنطينة عضوا

السنة الجامعية : 2005/2004

تعتبر الصحافة لازمة من لوازم المجتمعات الديمقراطية الحديثة، بحيث تعبر عن أخص خصوصياتها المتمثلة في حرية التعبير والتدفق الحر للمعلومات والأخبار، عما يحدث في البيئة المحيطة؛ المحاذية والبعيدة على حد سواء. بحيث تعمل على زيادة قوة الانخراط في العملية الإعلامية التي تساعدنا على تشكيل صور عن الواقع من حولنا ورصفه في أذهاننا تبعا للمعاني التي تترك آثارها جراء الكم الهائل من المتوضعة في سياق التفسير والتحليل، الذي يتخذ في غالبيته صفة العمل القصدي النابع من الاعتقادات والتوجهات الذاتية للقائم بالاتصال، الذي تحكمه جملة من الشروط المادية والاعتبارية.

وتخلف عملية البناء هذه "مشهدة" للأحداث تقبل لدى المتلقين المتوحدين حول مصدر معلوماتهم على أنها الواقع ذاته. وهنا تطرح التساؤلات المحيرة حول العمل الإعلامي برمته، في تقرير الواقع.

فهل هذا الواقع المقدم من خلال وسائل الإعلام موجود بالفعل؟ أم تعمل الصحافة على إيجاده في أذهان المتلقين بالقوة ؟.

إن مصطلح "المشهدة" يعطينا انطباعا بأن العمل كله صناعة وهم لا حقيقة له. لكن التوقف عند هذا الاختزال يسبب قصورا في فهم جو العمل في الصحافة، التي تعيش تحت ضغط السياسات الداخلية والخارجية، وضغوط الوقت والمساحة، والتي لا تسمح كلها مهما كان حجم المؤسسة من الاقتراب بالشكل المثالي من الواقع المعيش الذي نحتاج التعرف إليه كل حين.

من جهة أخرى، تعتبر الصحافة صمام أمان يحافظ على توازن المجتمع من خلال سريان مجموع الأفكار والرؤى، وبالتالي فهي تلبي مختلف الحاجيات التي تريد الجماهير إشباعها، خاصة فيما يتعلق بالمراقبة والنقد. إذ تعتبر الصحافة قوة توجيه واقتراح جبارة، إذا ما أحسن استغلالها في هذا الاتجاه، وبالتالي فهي تنبه على الأخطار المحتملة والأكيدة، وتعمل على تجنبها أو التخفيف منها.

لكن هذا المبدأ يصبح نشازا في جو تغيب فيه روح المسؤولية في العمل الصحفي من جهة، ومن جهة أخرى إذا عدت الصحافة مصدر إزعاج أكيد، يجب التضييق عليه حتى يتم تدجينه أو إسكاته. وهنا يتحول العمل الإعلامي إلى تخندق في أحد الأخدودين؛ إما المطاوعة وإما المغالبة، وكلتا الحالتين تقدم فيهما عن الواقع صورة باهتة، مغرضة.. أو مشوهة، نكتشفها

من خلال تراتبية تدفق المعلومات عبر مطالعاتنا البسيطة لما ينشر في أعمدة هذه الصحف، وبالتالي نلجأ إلى عملية التنميط المعتادة بسذاجتها وفق ثنائية قوامها: مع/ ضد.

ولا تكاد تخرج الصحافة الجزائرية عن هذه الحدود، رغم كونها مستقلة ، فإن هناك بالفعل صحافة مدجنة (بالقوانين والفواتير..)، وهناك صحافة متهورة لأنها تأوي إلى "ركن شديد".

ورغم هذا التموقع فلا يمكن بأية حال أن نتجاهل الدور الذي قامت به الصحافة الجزائرية في إضفاء الشكل والمضمون على الديمقراطية الفتية في الجزائر، خاصة أنها سايرت منذ ظهورها أطوارا دائرة لأزمة لا تكاد تنقضي حتى تبتدئ ، وعانت منها الأمرين. وكان لزاما عليها أن تجد لها مكانا تؤدي منه رسالتها الإعلامية وفقا لخطوط افتتاحياتها التي تراوح مكانها وفقا للعبة التوازنات داخل السلطة.

الأزمة من جانب آخر، نقطة كثب مثالية لمراقبة التحولات لدى مجتمع ما، وكيفية تعامله معها، ولكنها بالنسبة لموضوع دراستنا تعتبر مجالا خصبا لقياس مستويات الأداء لدى الصحافة الجزائرية واتجاهاته، خاصة التي تعتبر الوظيفة الإعلامية "مقدسة"؛ أي تزويد القارئ بما يحدث حوله.

ومنه فموضوع بحثنا هذا يستجلي بالأساس كيفية انعكاس الواقع من خلال أحداث القبائل كنموذج أزمة على صفحات الجرائد التي اخترنا جريدة "الخبر" مثالا لها لاعتبارات عدة، خصوصا وأن أحداث القبائل ترتكز في عمق الأزمة الجوهرية الجزائرية وهي "أزمة الهوية"، أس الأزمات في الجزائر.

ومنه فإن اللجوء إلى تحليل المضمون هو أحد الأساليب الملائمة، لمعرفة وجهة الانعكاس الذي يظهر من خلال المعالجة الإعلامية اليومية للأحداث التي تخضع إلى عمليات الجمع والانتقاء والتكييف ثم النشر ، مما يحتم علينا البحث عن ترتيبات الجريدة للموضوع ، وبالتالي دفع جموع المتلقين إلى التركيز على جوانب معينة من الأحداث دون أخرى، وإبراز خصائصها المضمونية والشكلية.

وقد تم طرح هذا الموضوع في أربعة فصول إضافة إلى المقدمة والخاتمة، بحيث تناول الفصل الأول وضع الإشكالية في إطارها العلائقي ، في محاولة لوصف الموضوع من جميع جوانبه، مما يكفل لنا التحديد الأمثل لمشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها مرورا بوضع الفرضيات

التي يهدف البحث إلى إثباتها أو نفيها. كما عنى هذا الفصل أيضا بوصف التصميم المنهجي الذي سارت وفقه الدراسة بداية من المنهج وأداة جمع البيانات والعينة وأدوات التحليل والقياس، مرور بذكر الإطار النظري الذي سيتم من خلاله قراءة البيانات وتفسيرها.

أما الفصل الثاني فقد تناول موضوع النزعة البربرية في محاولة للملمة الجوانب التاريخية والفكرية منذ بداياتها إلى غاية الأحداث الأخيرة مبرزين في ذلك أهم التجاذبات حول المسألة البربرية في الجزائر.

ويتناول الفصل الثالث من جهته تاريخ تطور الصحافة الجزائرية ما بعد الاستقلال مع التركيز على دور الصحافة في العشرية السابقة ، وأهم التحديات والرهانات التي واجهتها في مسيرتها ، مع إطلالة بسيطة على الصحافة المكتوبة الأمازيغية.

أما الفصل الأخير فقد عنى بتحليل وتفسير البيانات المتحصل عليها من خلال استمارة تحليل المحتوى والتي تضمنت اثنين وخمسين (52) جدولا، وفقا لفرضيات الدراسة الثلاث ومؤشراتها.

كما احتوت الدراسة على قسم خاص بالملحقات يحتوي إلى جانب مجموعة الجداول بعض الوثائق التي ارتأينا أهمية إضافتها للبحث.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
فهرس الموضوعات	أ
فهرس الجداول	ه
فهرس الأشكال	ز
المقدمة	**ح**
الفصل الأول: الإشكالية وإطارها المنهجي	**1**
1-1- تحديد المشكلة	2
1-2- أهمية الدراسة وأسباب اختيارها	8
1-3- أهداف الدراسة	9
1-4- فرضيات الدراسة	10
1-5- النموذج الإرشادي	10
1-6- منهج الدراسة	12
1-7- أداة جمع البيانات	13
1-8- عينة الدراسة	18
1-9- أدوات التحليل	21
الفصل الثاني: النزعة البربرية	**23**
2-1- إطار هوية المجتمع الجزائري	24
2-1-1- أصل السكان	25
2-1-2- الحيز والبنية	27
2-1-3- أزمة الهوية في المجتمع الجزائري	29
2-1-3-1- المظهر اللغوي للأزمة	30
2-1-3-2- المظهر التاريخي للأزمة	32
2-1-3-3- المظهر الثقافي للأزمة	33

2-2- الأسطورة القبائلية	34
2-2-1- من هم القبائل	34
2-2-1-1- التسمية	34
2-2-1-2- التنظيم الإداري	35
2-2-1-3- التنظيم القبلي	37
2-2-2 بداية اصطناع الوهم	38
2-2-2-1- عناصر الأسطورة البربرية	40
2-2-2-2- آثار السياسة البربرية	43
2-3- الأزمة البربرية	46
2-3-1 أحداث باريس	49
2-3-2- حقيقة حزب الشعب القبائلي	50
2-4- نضال الحركة البربرية بعد الاستقلال	51
2-4-1- الأكاديمية البربرية	52
2-4-2- الربيع الأمازيغي	53
2-4-3- الحركة البربرية في عهد التعددية	54
2-5- أحداث القبائل	57
2-5-1- نظام العروش	58
2-5-2- أداء السلطة	60
2-5-3- ردود الفعل الدولية	61
الفصل الثالث: تطور الصحافة في الجزائر	**68**
3-1- مرحلة ما بعد الاستقلال	69
3-1-1- مرحلة الإعلام الموجه	69
3-1-2- مرحلة الإعلام التعددي	72
3-2- أزمة الصحافة	74
3-3- قوانين الإعلام وحرية الصحافة	77
3-3-1- قانون الإعلام (1982)	77

3-3-2- قانون الإعلام (1990)	78
3-3-3- تعديل قانون العقوبات (2001)	79
3-4- تطور المضمون في الصحافة الجزائرية	81
3-5- نظرة على الصحافة الأمازيغية	84
الفصل الرابع: تحليل البيانات	**88**
4-1- واقع أحداث القبائل في جريدة الخبر	89
4-1-1- تحليل بيانات مؤشر مراكز الاهتمام	90
4-1-2- تحليل مؤشر السمات	96
4-1-3- تحليل مؤشر القيم	99
4-1-4- تحليل مؤشر موضوعات العناوين	105
4-2- الموضوعية في جريدة الخبر	106
4-2-1- تحليل مؤشر منشأ الحدث	107
4-2-2- تحليل مؤشر الفاعلين	108
4-2-3- تحليل مؤشر الاتجاه	111
4-3- خصائص جريدة الخبر	116
4-3-1- تحليل مؤشر المصادر	117
4-3-2- تحليل مؤشر القوالب	119
4-3-3- تحليل مؤشر التصنيف التحريري	121
4-3-4- تحليل مؤشر وظيفة المضمون	122
الخاتمة	**125**
قائمة المراجع	**134**
الملاحق	**140**
جداول عرض البيانات	141
استمارة جمع البيانات	172
خريطة بلاد القبائل كما تتمثل لدى دعاة النزعة الانفصالية	194
حصيلة الخسائر البشرية حسب تقرير محند يسعد	195

وثيقة أرضية القصر	196
بيان المثقفين البربريين الجزائريين بفرنسا	197
دعوة تنسيقيات العروش لتدخل الأمم المتحدة	198
بيان تنسيقية العروش لولاية تيزي وزو	199
تقرير البرلمان الأوروبي حول أحداث القبائل	200
التقرير الملخص لسير لجنة التحقيق	202

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين توزيع أعداد العينة المختارة وفقا للأسبوع الصناعي	19
02	يبين توزيع موضوع أحداث القبائل على الصفحات	141
03	يبين تكرار ومساحة موضوعات أحداث القبائل	142
04	يبين تكرار ومساحة موضوع المسيرات	143
05	يبين تكرار ومساحة موضوع المقاطعة	143
06	يبين تكرار ومساحة موضوع الحوارات	144
07	يبين تكرار ومساحة موضوع المطالب	144
08	يبين تكرار ومساحة موضوع البيانات	145
09	يبين تكرار ومساحة موضوع الشعارات	145
10	يبين تكرار ومساحة موضوع التصريحات	146
11	يبين تكرار ومساحة الموضوعات التي تناولتها التصريحات	146
12	يبين تكرار ومساحة موضوع المواجهات	147
13	يبين تكرار ومساحة موضوع الإجراءات	147
14	يبين تكرار القيم في موضوع أحداث القبائل	148
15	يبين تكرار القيم في موضوع المسيرات	149
16	يبين تكرار القيم في موضوع المقاطعة	149
17	يبين تكرار القيم في موضوع الحوارات	150
18	يبين تكرار القيم في موضوع المطالب	150
19	يبين تكرار القيم في موضوع البيانات	151
20	يبين تكرار القيم في موضوع الشعارات	151
21	يبين تكرار القيم في موضوع التصريحات	152
22	يبين تكرار القيم في موضوع المواجهات	152
23	يبين تكرار القيم في موضوع الإجراءات	153
24	يبين التكرار العام للسمات في موضوع أحداث القبائل	154
25	يبين تكرار السمات في موضوع المسيرات	154
26	يبين تكرار السمات في موضوع المقاطعة	155
27	يبين تكرار السمات في موضوع الحوارات	155
28	يبين تكرار السمات في موضوع المطالب	156
29	يبين تكرار السمات في موضوع البيانات	156
30	يبين تكرار السمات في موضوع الشعارات	157
31	يبين تكرار السمات في موضوع التصريحات	157
32	يبين تكرار السمات في موضوع المواجهات	158
33	يبين تكرار السمات في موضوع الإجراءات	158
34	يبين تكرار الفاعل في موضوع أحداث القبائل	159
35	يبين تكرار الفاعل في موضوع المسيرات	159

36	يبين تكرار الفاعل في موضوع المقاطعة	160
37	يبين تكرار الفاعل في موضوع الحوارات	160
38	يبين تكرار الفاعل في موضوع المطالب	161
39	يبين تكرار الفاعل في موضوع البيانات	161
40	يبين تكرار الفاعل في موضوع الشعارات	162
41	يبين تكرار الفاعل في موضوع التصريحات	162
42	يبين تكرار الفاعل في موضوع المواجهات	163
43	يبين تكرار الفاعل في موضوع الإجراءات	163
44	يبين تكرار المناطق التي جرت فيها الأحداث	164
45	يبين اتجاه المضمون في أحداث القبائل	165
46	يبين اتجاه المضمون نحو السلطة	165
47	يبين اتجاه المضمون نحو العروش	166
48	يبين اتجاه المضمون نحو الأحزاب	166
49	يبين توزيع المضمون على القوالب الصحفية	167
50	يبين المصادر المستعملة في أحداث القبائل	168
51	يبين وظيفة المضمون في موضوع أحداث القبائل	169
52	يبين موقع العناوين على الصفحات	170
53	يبين تكرار الموضوعات التي شملتها العناوين	171
54	يبين التصنيف التحريري للعناوين	171

فهرس الأشكال

العنوان	الصفحة
مخطط يبين أهم النظريات المتعلقة بمسالة أصول البربر	28
الشكل رقم (1) يمثل نسبة مساحة الموضوعات المنشورة في جريدة الخبر	92
الشكل رقم (2) يمثل مساحة السمات في موضوع أحداث القبائل	97
الشكل رقم (3) يبين مساحة القيم المستخلصة من عينة الدراسة	103
الشكل رقم (4) يبين حجم الفاعلين في موضوع أحداث القبائل	109

تعتبر الصحافة لازمة من لوازم المجتمعات الديمقراطية الحديثة، بحيث تعبر عن أخص خصوصياتها المتمثلة في حرية التعبير والتدفق الحر للمعلومات والأخبار، عما يحدث في البيئة المحيطة؛ المحاذية والبعيدة على حد سواء. بحيث تعمل على زيادة قوة الانخراط في العملية الإعلامية التي تساعدنا على تشكيل صور عن الواقع من حولنا ورصفه في أذهاننا تبعا للمعاني التي تترك آثارها جراء الكم الهائل من المتوضعة في سياق التفسير والتحليل، الذي يتخذ في غالبيته صفة العمل القصدي النابع من الاعتقادات والتوجهات الذاتية للقائم بالاتصال، الذي تحكمه جملة من الشروط المادية والاعتبارية.

وتخلف عملية البناء هذه "مشهدة" للأحداث تقبل لدى المتلقين المتوحدين حول مصدر معلوماتهم على أنها الواقع ذاته. وهنا تطرح التساؤلات المحيرة حول العمل الإعلامي برمته، في تقرير الواقع.

فهل هذا الواقع المقدم من خلال وسائل الإعلام موجود بالفعل؟ أم تعمل الصحافة على إيجاده في أذهان المتلقين بالقوة ؟.

إن مصطلح "المشهدة" يعطينا انطباعا بأن العمل كله صناعة وهم لا حقيقة له. لكن التوقف عند هذا الاختزال يسبب قصورا في فهم جو العمل في الصحافة، التي تعيش تحت ضغط السياسات الداخلية والخارجية، وضغوط الوقت والمساحة، والتي لا تسمح كلها مهما كان حجم المؤسسة من الاقتراب بالشكل المثالي من الواقع المعيش الذي نحتاج التعرف إليه كل حين.

من جهة أخرى، تعتبر الصحافة صمام أمان يحافظ على توازن المجتمع من خلال سريان مجموع الأفكار والرؤى، وبالتالي فهي تلبي مختلف الحاجيات التي تريد الجماهير إشباعها، خاصة فيما يتعلق بالمراقبة والنقد. إذ تعتبر الصحافة قوة توجيه واقتراح جبارة، إذا ما أحسن استغلالها في هذا الاتجاه، وبالتالي فهي تنبه على الأخطار المحتملة والأكيدة، وتعمل على تجنبها أو التخفيف منها.

لكن هذا المبدأ يصبح نشازا في جو تغيب فيه روح المسؤولية في العمل الصحفي من جهة، ومن جهة أخرى إذا عدت الصحافة مصدر إزعاج أكيد، يجب التضييق عليه حتى يتم تدجينه أو إسكاته. وهنا يتحول العمل الإعلامي إلى تخندق في أحد الأخدودين؛ إما المطاوعة وإما المغالبة، وكلتا الحالتين تقدم فيهما عن الواقع صورة باهتة، مغرضة.. أو مشوهة، نكتشفها

من خلال تراتبية تدفق المعلومات عبر مطالعاتنا البسيطة لما ينشر في أعمدة هذه الصحف، وبالتالي نلجأ إلى عملية التنميط المعتادة بسذاجتها وفق ثنائية قوامها: مع/ ضد.

ولا تكاد تخرج الصحافة الجزائرية عن هذه الحدود، رغم كونها مستقلة ، فإن هناك بالفعل صحافة مدجنة (بالقوانين والفواتير..)، وهناك صحافة متهورة لأنها تأوي إلى "ركن شديد".

ورغم هذا التموقع فلا يمكن بأية حال أن نتجاهل الدور الذي قامت به الصحافة الجزائرية في إضفاء الشكل والمضمون على الديمقراطية الفتية في الجزائر، خاصة أنها سايرت منذ ظهورها أطوارا دائرة لأزمة لا تكاد تنقضي حتى تبتدئ ، وعانت منها الأمرين. وكان لزاما عليها أن تجد لها مكانا تؤدي منه رسالتها الإعلامية وفقا لخطوط افتتاحياتها التي تراوح مكانها وفقا للعبة التوازنات داخل السلطة.

الأزمة من جانب آخر، نقطة كثب مثالية لمراقبة التحولات لدى مجتمع ما، وكيفية تعامله معها، ولكنها بالنسبة لموضوع دراستنا تعتبر مجالا خصبا لقياس مستويات الأداء لدى الصحافة الجزائرية واتجاهاته، خاصة التي تعتبر الوظيفة الإعلامية "مقدسة"؛ أي تزويد القارئ بما يحدث حوله.

ومنه فموضوع بحثنا هذا يستجلي بالأساس كيفية انعكاس الواقع من خلال أحداث القبائل كنموذج أزمة على صفحات الجرائد التي اخترنا جريدة "الخبر" مثالا لها لاعتبارات عدة، خصوصا وأن أحداث القبائل ترتكز في عمق الأزمة الجوهرية الجزائرية وهي "أزمة الهوية"، أس الأزمات في الجزائر.

ومنه فإن اللجوء إلى تحليل المضمون هو أحد الأساليب الملائمة، لمعرفة وجهة الانعكاس الذي يظهر من خلال المعالجة الإعلامية اليومية للأحداث التي تخضع إلى عمليات الجمع والانتقاء والتكييف ثم النشر ، مما يحتم علينا البحث عن ترتيبات الجريدة للموضوع ، وبالتالي دفع جموع المتلقين إلى التركيز على جوانب معينة من الأحداث دون أخرى، وإبراز خصائصها المضمونية والشكلية.

وقد تم طرح هذا الموضوع في أربعة فصول إضافة إلى المقدمة والخاتمة، بحيث تناول الفصل الأول وضع الإشكالية في إطارها العلائقي ، في محاولة لوصف الموضوع من جميع جوانبه، مما يكفل لنا التحديد الأمثل لمشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها مرورا بوضع الفرضيات

التي يهدف البحث إلى إثباتها أو نفيها. كما عنى هذا الفصل أيضا بوصف التصميم المنهجي الذي سارت وفقه الدراسة بداية من المنهج وأداة جمع البيانات والعينة وأدوات التحليل والقياس، مرور بذكر الإطار النظري الذي سيتم من خلاله قراءة البيانات وتفسيرها.

أما الفصل الثاني فقد تناول موضوع النزعة البربرية في محاولة للملمة الجوانب التاريخية والفكرية منذ بداياتها إلى غاية الأحداث الأخيرة مبرزين في ذلك أهم التجاذبات حول المسألة البربرية في الجزائر.

ويتناول الفصل الثالث من جهته تاريخ تطور الصحافة الجزائرية ما بعد الاستقلال مع التركيز على دور الصحافة في العشرية السابقة ، وأهم التحديات والرهانات التي واجهتها في مسيرتها ، مع إطلالة بسيطة على الصحافة المكتوبة الأمازيغية.

أما الفصل الأخير فقد عنى بتحليل وتفسير البيانات المتحصل عليها من خلال استمارة تحليل المحتوى والتي تضمنت اثنين وخمسين (52) جدولا، وفقا لفرضيات الدراسة الثلاث ومؤشراتها.

كما احتوت الدراسة على قسم خاص بالملحقات يحتوي إلى جانب مجموعة الجداول بعض الوثائق التي ارتأينا أهمية إضافتها للبحث.

الفصل الأول: الإشكالية وإطارها المنهجي

1-1-تحديد المشكلة

1-2- أهمية الدراسة وأسباب اختيارها

1-3- أهداف الدراسة

1-4- فرضيات الدراسة

1-5- الأنموذج الإرشادي (البراديغم PARADIGME)

1-6- منهج الدراسة

1-7- أداة جمع البيانات

1-8- عينة الدراسة

1-9- أدوات تحليل البيانات

1-1- تحديد المشكلة:

بين الذي تصنعه الأحداث، والواقع الذي يصنعه الإعلام في نقله لهذه الأحداث يتشكل خط فاصل، قد يكون رفيعا أو سميكا. والفرد الذي ينخرط في عملية الاتصال هذه إنما يهدف إلى رسم شكل من أشكال الإحداثيات – عن موقعه من البيئة التي تحيط به وبالتالي تعيين مسار وشكل الحركة(السلوك) ومقدارها في تفاعله معها. وتتأثر هذه العمليات كلها بمدى الدور الذي تؤديه الرموز المتراكبة في سياق معين داخل نسق اجتماعي ذو خصائص محددة تعزى عادة إلى ثقافة ما، ينتمي إليها هذا الفرد. وتعمل مؤسسات كثيرة داخل النسق الاجتماعي بتزويد هذا الفرد بمصادر المعرفة والخبرة التي تساعده في تفاعله مع الآخرين المنخرطين معه في ذات العمليات الاتصالية، وقد تضاءل دور تلك المؤسسات في تزويد الأفراد بالمعلومات والخبرة أمام تطور المجتمع وظهور مؤسسات جديدة ذات قدرة عالية وسريعة في هذا المجال .

لقد تحولت مسلمات " الرأي العام " قديما وأصبح ما يسمى لدى النقديين " بالفضاء العمومي " مفهوما عتيقا أين يترك للفرد حرية المناقشة والاختيار لحساب " البيئية الرمزية " التي تشكلها وسائل الإعلام الحديثة والتي أصبح الناس يولدون فيها ويعيشون، بل وتؤثر بشكل واضح على الميول التي توجه اختياراتهم وأنواع إشباعاتهم وبالتالي استجاباتهم، وتصور لهم العالم الذي يعيشون فيه بواسطة إثراء مخيالهم الاجتماعي، إذ كلما كان قطاع كبير من مجتمع ما يتلقى رسائل قناة منسجمة ومستندة إلى خلفية هادفة كلما انسجمت استجاباتهم بل وإمكان التحكم في هذه الاستجابات والتنبؤ بها.

وإن كان الحديث عن فكرة تأثير وسائل الإعلام مازال يتأرجح أمام عدم سلبية المتلقي إلا أن هناك كلاما قويا عن التأثير الشديد لوسائل الإعلام على سلوكيات الفرد بقدر ما تصور له العالم معقدا وأنها الوحيدة القادرة على إذابة الحدود وطي المسافات، لتربطه بالأحداث، وتصور له مع تعقيدها قدرتها على تبسيطها وتوضيحها له من أجل أن يسهل عليه بعد ذلك إدراكها .

إلا أن الأمر قد ينطوي على مغامرة ، إذا ما تم الاستسلام الكامل من المتلقي إلى هذا الدفق الإعلامي الكبير الذي تحكمه عملية ترميز معقدة وسلسلة معالجات – قد تقصر وقد تطول – تشكل حلقة مفرغة تغيب فيها " الحقيقة " والواقع و " الماجري " أو " الأين نعيش " ويجد نفسه أمام عالم زائف شكل عنه مفاهيم، وأضافها إلى قاموسه الشخصي وخبرته الاجتماعية التي مع مرور الوقت تصبح رصيدا ثقافيا يستند إلى رموزه كي يفسر هذا العالم. وباعتبار الإعلام أهم الوسائل التي تشكل الرأي العام الذي يمثل استجابة متجانسة لقطاع هام من المجتمع ، إزاء

حدث أو موقف ما وتثري قضاياه، فهو نقطة واصلة بين المتلقي والواقع الذي يعيش فيه من حيث نقله للحدث وإثارته إياه، ونقطة فاصلة بين هذا الواقع الذي يراه المتلقي والواقع الذي يرى له، من ناحية إبراز هذا الحدث وترتيبه وتصويره .

حيث أن عملية تشكيل الرأي العام وتوجيهه التي يقوم بها الإعلام إنما هي إثراء للحياة اليومية للمتلقين بكم هائل من الرموز والصور والبناءات الذهنية الموجودة التي يحدث تراكمها تبلور معان معينة لقضايا وأحداث بعينها، قد تكون هذه المعاني جديدة أو تكون تعزيزا وتثمينا أو تشويها وتجزيئا لمعان أخرى كانت متبناة.

ويعتمد هذا العمل على أساليب وطرق مختارة يفترض فيها بناء واعيا ومقصودا لا يغفل معطيات الواقع الذي تتواجد فيه. فالإعلام جزء من نظام شامل لا يمكنه أن ينفصل عن قيمه وثقافته وكذا حالة هذا النظام ضعفا وقوة.

فبواسطة " الحديث عن الواقع " المرتكز على المعرفة المعلوماتية والمعرفية أو ما يعرف بـــ " الماجري " والذي يخضع هو أيضا إلى نوع من الانتقاء والتحيز أو عن طريق الحديث " حول هذا الواقع " أو الاتجاه المكتبي الذي يعتمد الخطاب الإنشائي الذي يحجب كثيرا من الحقائق ويشوهها تبعا لأهداف" القائم بالاتصال" مما يطرح كثيرا من الأسئلة حول مدى موضوعية الممارسة الإعلامية في حد ذاتها وهدفيتها، والتي تتراوح بين ممارسة سلطة ثقافة المرسل (الأبوية)، حتى إرساء أسس التبادل بين المرسل والمتلقي والتي يحاول القائم بالاتصال الوصول إليها مهما كانت خصوصيته.

وواضح أن تختلف مضامين الرسالة الإعلامية الموجهة للجمهور تبعا لطبيعة المصدر وطريقة تعامله مع الأحداث؛ فمن المفترض أن تختلف الصحف العمومية عن الخاصة، وأن لا تتشابه الخبرية مع جرائد الرأي، وكذا اليومية مع الدورية، والجريدة عموما مع المجلة، فلكل منها أسلوبها الخاص في التعامل مع الموقف مثل: كيفية التقديم، ووقت النشر أو البث والتقديم والتأخير حسب الأولوية والمساحة، وغيرها من العناصر الإبرازية الأخرى التي تعتبر مؤشرات ذات دلالة يمكن من خلالها استشفاف مكانة محتوى الرسالة إزاء المحتويات الأخرى.

كما أن الظرف الذي يحيط بالموقف ونوعية المناخ الاجتماعي والسياسي والثقافي ومستوى الديمقراطية ومدى ما تحتويه من حرية التعبير، كلها متغيرات تمارس تأثيراتها في بناء إستراتيجية خاصة بالإعلام، ولاسيما المكتوب منه في معالجة الواقع والأحداث.

وخصصنا الإعلام المكتوب دون غيره لأنه يتوفر في الساحة الجزائرية على فسيفساء ظاهرة على عكس " وسائل الإعلام الثقيلة " (الإذاعة، التلفزيون ووكالة الأنباء) التي مازالت حكرا على " السلطة " ولم يتم فتحها بعد.

وقد لا تقدم هذه الفسيفساء " لوحة جميلة بقدر ما تبرز تناقضات مجتمع يعيش حالة استقلاب وتحول سريعين في شتى المجالات متأثرا بأوضاعه الداخلية ومكانته خارجيا.

و لم تكن مسائل الرأي العام مطروحة بهذه الأهمية والإلحاح إلا بعد عصر الانفتاح وشيوع مفاهيم كثيرة تغلغلت في ثقافة المجتمع: كالرأي والرأي الآخر، و حرية التعبير و الحوار، و حرية الأشخاص و المعتقدات، و التداول و التعددية...و غيرها من المفاهيم التي كانت تقال همسا قبل أن تموت "الإيديولوجيا" التي كانت تُسيِّر المجتمع الجزائري. فأصبحت بعد فيفري (1989) تمثل القضايا الأساسية "المقدسة" التي يلتف حولها "الشارع" و يتحرك، فاخترقت محظورات، و طرقت للنقاش كثير من المسائل وأعيد النظر جذريا في معظمها. فطفت على السطح تناقضات كبيرة تراكمت على مر السنين، مست جوهر المجتمع الجزائري و بنيته، و هو بصدد بناء تجربة جديدة، فأثمر ذلك كله أزمات متوالية ومعقدة طالت جميع أبنية المجتمع الجزائري، فبعد أن حكمته "الإيديولوجيا" أطلقته الفوضى.

و خاض الإعلام في هذه القضايا بكثير من الجرأة، تعدت بعضها الحدود و الضوابط مما طرح على الواقع محاولات تأطير الممارسة الإعلامية، و كبح جماحها بواسطة قوانين ضابطة و أخرى رادعة.

و لا يخفى أن الإعلام – كما سبق- جزء من نظام شامل يعبر عن حقيقة المجتمع، بل و له دور أساسي في أن يكون أداة للتماسك و التكامل أو التفكك و الانحلال. و معرفة هذا الدور تتم من خلال تحليل وظيفة الإعلام كجزء من نسق اجتماعي معين في إحداث التوازن داخله أو إشاعة الخلل بين أجزائه. باعتبار الأدوار الكثيرة التي يقوم بها الإعلام في معالجته للقضايا الوطنية الكبرى، مثل: دفع مشاريع التنمية. و تجنيد الرأي العام حولها، و كشف الأخطار وطرح المبادرات للقضاء عليها مع اقتراح الحلول الممكنة للمشاكل الاجتماعية، أو بطريقة عكسية قد يصبح هذا الدور معوِّقا لكثير من مسيرات المجتمع في شتى المجالات.

و لعل أبرز و أخطر هذه القضايا هي ما عُرف بـــ: "أحداث القبائل" التي انفجرت في ربيع سنة (2001) و استمرت تفاعلاتها إلى غاية اللحظة، و تأتي خطورتها من حيث أنها تتقاطع مع قضايا أساسية، و جوهرية للمجتمع الجزائري، كاللغة و الهوية و الوحـــدة الوطنية. و تأتي عشية توجه جديد في تسيير دواليب السلطة، و بعث مشروع "الإنعـــاش الاقتصـــادي"، و تزامن ذلك مع حدوث موجة من الشغب طالت كامل الجزائر. و قد أفرزت هذه الأحداث أيضا مفاهيمها و رموزها التي دار حولها الجدل و الصراع، سواء في وسائل الإعلام أو على مستوى "الشارع" الذي يتأثر بها، ناهيك عن البدائل الوكيلة عن مفرزات الأحداث (أنظمة العروش أو "أو تاجماعت") رغم وجود التمثيل الحزبي القادر على تبني الطروحات المختلفة التي توزعتها هذه الأنظمة التقليدية، إضافة إلى وصم هذه الأحداث في متصل متدرج من النقيض إلى النقيض ، بداية من رد الفعل العفوي إلى غاية المؤامرة الخارجية .

إن هذه الأحداث بدت وكأنها تتويج لسلسلة من المراحل والتطورات المتعاقبة والجدالات الهادفة والحقيقية بداية مما يسمى بالأسطورة القبائلية مرورا بالأزمة البربرية التي عاشها حزب الشعب الجزائري في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي وظهور ما يسمى بالمسألة البربرية ثم الربيع الأمازيغي في بداية الثمانينات والنجاحات التي استفادت منها اللهجات أو بالضبط "اللهجة القبائلية" وظهور تنظيمات كثيرة تتبنى هذه المسألة بعضها ثقافي والآخر سياسي في التسعينات، إلى جانب الدعوات المختلفة لإعادة تنظيم الدولة الجزائرية وطرح مسألة النظام الكونفدرالي، أو مفهوم الحكم الذاتي، أو دعوى الانفصال، ذهابا إلى محاولة طرح مسألة التاريخ والعرق الأمازيغي للنظر في جمعية الأمم المتحدة في أواسط التسعينيات.

فتحولت المسألة برمتها من مسألة اعتراف تاريخي إلى مشكل سياسي ذو طبيعة عرقية متعلق بحقوق الأقليات المضطهدة، دون نسيان المرحلة التي اتسمت فيها المسألة بالطابع الثقافي طيلة الثمانينات. و إذا لاحظنا أن الأوقات و الظروف التي تصعد فيها المسألة إلى ذروتها هي الظروف التي يعيش فيها النظام السياسي و المجتمع ككل أزمة ما، فإنه يبدو و كأن في المجتمع و هو في تحولاته و استقلاباته الحادثة في جميع الاتجاهات و كل المجالات يعيش خللا وظيفيا و بنائيا، أثر على أن تكون هذه التحولات في اتجاهها السليم، و قد تجلى هذا الخلل في العوائق الكثيرة التي أثرت على أداء الأنظمة الاجتماعية المختلفة، و تراكم حد الانسداد المفضي إلى الأزمة الخانقة أين أصبح كل جزء من البناء لا يتحرك إلا وفق ازدواجية متعارضة و متضاربة

يمكن استشفافها في بنية الاقتصاد الجزائري الذي يحقق في كل مرحلة نجاحا معتبرا تعبر عنه الأرقام لكنه لا ينعكس بالمقابل على حياة المواطن الذي يعاني ثقلة الواقع
الذي يعيشه، أو النظام السياسي الذي عجز في كثير من الأحيان عن التوفيق بين شخوصه المادية و شخوصه المعنوية ففقد كثيرا من الانسجام و بالتالي إقناع الآخرين بجدواه خاصة في ظل الهمس الصاخب عن الصراع الذي يحدث في الظل من أجل اقتلاع المواقع "و إحراق المقابس". و الذي بدا و كأنه تململ واضح لدولة كاملة بجميع أجهزتها و ثوابتها، إلى الحد الذي بدأت تعلو هتافات كثيرة قبل "أحداث القبائل" من المحظورات الشنيعة مثل: الانفصال، أو قبلها طرد "العرب" إلى بلاد الحجاز و الجزيرة، و هو أمر يدل على مجتمع يتميز باللامعيارية، و فقدان تشخيص الأنا أو شخصانية الذات التي تراكبت منذ أمد بعيد.

و قد تناول الإعلام كل هذه الاختلالات الهيكلية و الوظيفية ضمن معالجته "لأحداث القبائل" و تغذى منها بشكل واسع.

و أي قراءة بسيطة في الصحف الجزائرية بمختلف أنواعها و أشكالها، يلاحظ الاختلاف و التباين في تناول هذه الأحداث. في ظل شيوع حرية التعبير و الاستقلالية و أيضا في ظل غياب صورة جامعة للمجتمع ككيان. و كان من الطبيعي أن ينحو الإعلام المكتوب إلى إنارة الرأي العام بشكل أساسي، و تكون وظيفته تزويده بالحقائق و الوقائع كما جرت. و إما أن ينحو إلى التدليس و التضليل و قد تستغل الطريقتان معا في طرح المعوقات، و احتدام المواقف أو العمل على إيجاد الحلول و بناء التصورات الواضحة و الموضوعية لهذه الأزمة.

و تأتي هذه الأساليب ضمن رؤى شاملة و سياسات إعلامية هادفة لها وسائلها و أساليبها و أهدافها و تكتيكاتها، و لها صورها و رموزها أيضا.

و عليه فهذه الدراسة تتناول موضوع أحداث القبائل في الصحافة الجزائرية و كيفية التعاطي معها و تصويرها و تقديمها إلى الرأي العام، معتمدين في ذلك على التناول الوظيفي للدور الإعلامي للصحافة الجزائرية حيال هذا الموضوع، استنادا إلى تحليل المضمون من أجل الكشف عن مراكز الاهتمام و الاتجاهات و القيم و كذا الأشكال و الأساليب التي قدم بها. و قد تم اختيار جريدة الخبر نموذجا تطبيقيا من أجل الوصول إلى الإجابة عن تساؤلات هذه الدراسة.

وتعد جريدة الخبر من بين أهم الجرائد الجزائرية على الإطلاق من حيث معايير المقروئية والسحب والانتشار، وكذا صفة الاستقلالية المفترضة لديها عن ضغط المصادر

المختلفة. كما يأتي اختيار جريدة الخبر بالذات أنها واكبت مختلف أدوار الصراع الناشئ في الجزائر منذ سنة (1990) تاريخ ميلادها، وأيضا إلى كونها مؤسسة إعلامية مختلفة النشاطات. وحتى من حيث الفاعلية في تقديم الأخبار مهما كانت درجتها، إلى جانب وجود صدى معين لدى القراء من خلال محاولة تشكيلها لرأي عام من خلال القضايا التي تثيرها هنا وهناك، سواء من خلال مواقفها الثابتة أو مواضيعها المنشورة، وبالتالي فهي تمثل نوعا من التميز في الساحة الإعلامية الجزائرية وبالخصوص الصحافة المكتوبة بالعربية.

فما هي هذه الإستراتيجية التي عالجت بها الصحافة الجزائرية أحداث القبائل.

- كيف تمت المعالجة؟ هل الأولوية للخبر؟ أم للقراءات و التعاليق؟
- كيف تموقع هذا الإعلام المكتوب حيال هذه الأحداث؟ و ما هي الجوانب التي تم التركيز عليها في تشخيصها؟
- هل قام الإعلام المكتوب بدوره الإعلامي؟ و إلى أي مدى؟.
- ما هي الرموز التي استعملها و الوسائل التي اعتمدها في تواصله مع الرأي العام؟
- ثم هل يمكن أن يكون للإعلام- فعلا- تصورا شاملا للأحداث يمكن أن يشكل أو يوجه بها رأيا عاما؟.

إن هذه الدراسة تنطلق من مسلمتين أساسيتين:

المسلمة الأولى: هي التأثير المباشر و القوي لوسائل الإعلام على المتلقي بالرغم من عدم سلبيته و عدم اكتفائه بالمعلومات التي يستقبلها منها، لكنه في الأخير يستسلم لنظرة الإعلام حول المواضيع التي يرتبها له، و بالتالي التسليم بـــ "المشهدة" التي يقدمها للحقيقة و الواقع الاجتماعي بغض النظر عن تطابقها أو ابتعادها عنه.

و المسلمة الثانية: و هي مستمدة من سابقتها: أن الإعلام الذي له القدرة على تشكيل الرأي العام فإنه بالتالي يملك القدرة على التأثير في الأنشطة المختلفة التي يقوم بها المجتمع في مختلف المجالات و خاصة منها التنموية. و إن كان لا ينكر دور الإعلام في التجنيد ضد "الإرهاب" و تدعيم مكاسب الديمقراطية "الفتية" مهما كانت قليلة، بل و لا ينكر دوره أيضا في الدفاع عن

صورة الجزائر بداية من العشرية "البائدة" التي تضعضعت فيها كثير من رموز الدولة، بل و شهدت الغياب التام للدولة بداية من لحظة "الشغور" التي غابت فيها المؤسسات وصولا إلى

الغارة على المواطن في بيته - أولا- سلبا لأمنه و – ثانيا- على ثوابته تشويها و مسخا لمواطنته و وطنيته .. و هويته.

فإن كان دور الإعلام لا ينكر في هذا، فإنه لا ينكر أيضا في تدعيمه و تصحيحه و نقده البناء إجمالا لمسار التنمية، انطلاقا من "إعادة الهيكلة" وصولا إلى "مشروع الإنعاش الاقتصادي".

و كثيرا ما أدت هذه الجرأة بالإعلام المكتوب، و قدرة تأثيره إلى أن تضعه في عين الإعصار.

1-2- أهمية الدراسة وسبب اختيارها:

تأتي هذه الدراسة في وقت تعرف فيه الأزمة الجزائرية في صورها الكثيرة، تفاقما في مسارات مختلفة. فهي إذ تعمل على موضوع شديد الحساسية (أحداث القبائل)، بكل تبعاته على التنمية والاستقرار، والوحدة الوطنية، فإنها تأتي بالأساس كمقياس للديمقراطية الفتية، التي تنتهجها الجزائر منذ (1989)، في أحد مؤشراتها الهامة، وهو "حرية الصحافة". والمعروف أن هذه الأحداث تزامنت مع التعديلات التي طالت قانون العقوبات، والضجة التي أثارتها في الداخل والخارج. وهو ما يعطينا نظرة كافية على المكانة الحساسة التي تحتلها الصحافة في الجزائر، والدور الذي تؤديه، من خلال القيام بمهامها المفترضة.

كما أن هذه الصحافة تعرضت ــ وتتعرض باستمرار ــ إلى اتهامات بسبب ضلوعها في كثير من المواقف والاحتدامات والصراعات. واعتبرت أنها تجاوزت خطوطها الإعلامية، لتتكفل بمهام حزبية أكثر منها سياسية ، طالت رموز الدولة بشتى الأساليب والوسائل، مما يضع موضوعيتها ونزاهتها وحدود حريتها على المحك.

وإن اعتبر قطاع الإعلام قطاعا استراتيجيا متعلقا بالسيادة، فإن ذلك يبدو شيئا بعيد التحقيق، نظرا لتعدد مصادر التوجيه والوصاية، وبالتالي، فإن الصحافة التي تعد أحد أدوات التسجيل، والتأريخ الفورية للأحداث، ووثيقة مرجعية أساسية، فإنها تقدم تبعا لذلك تاريخا يخضع لرؤية القائمين بالاتصال فيها، والخاضعين بدورهم لدوائر معينة.

فالواقع الذي تقدمه ، هو بالأساس لا يخرج عن هذه الأطر. والرهان الرئيسي يتمثل في مستوى الأداء الإعلامي، وتنوير الرأي العام، في ظل الضغوط الكثيرة التي تمارس عليها،

أولها: حالة الطوارئ، وآخرها: صعوبة الوصول والتعامل مع مصادر الخبر والمعلومات، ولا تتعامل إلا بالتسريبات التي تأتي من هنا وهناك، مما يؤدي بالقائمين على الصحافة، إلى اتخاذ قرارات مستمرة ، لتنفيذ وتوظيف المادة الإعلامية في المحتوى المناسب. هذه القرارات من

الضرورة أن تكون بعيدة عن الروح المزاجية، ومرتكزة على سياسة إعلامية خاصة بالمؤسسة، ومؤطرة ضمن النظام الإعلامي الخاص بالمجتمع الجزائري، وهو ما قصدنا به: إستراتيجية المعالجة الصحفية، المطبقة على أحداث القبائل.

ومن هذه الأهمية التي يحتلها الموضوع من خلال الوضع العلائقي الذي حاولنا قدر الإمكان أن نصفه، تأتي أولى بوادر الاهتمام لاختياره كموضوع دراسة، يتناول الراهن الجزائري، في مختلف مستوياته، السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وبالتالي فإن هذه المشكلة البحثية، تمثل مجالا من المجالات الخصبة لعلم الاجتماع في الجزائر، نظرا للحركية المتسارعة للتطورات التي نشهدها، والتي يمكن أن نلحظ كل آثارها في هذه الأحداث التي تمثل بؤرة تتكثف فيها أزمة المجتمع الجزائري، وكذا الرهانات والتحديات الكبيرة التي تضعها في طريق الديمقراطية الفتية، وكل أدوات ممارستها وعلى رأسها الصحافة.

وإن كان الإعلام من مجالات اهتمامات الباحث العلمية أساسا، فإن "أحداث القبائل"، والمسألة البربرية، تعد من الاهتمامات القديمة نسبيا، إذ سبق تناول هذا الموضوع على شكل مقالات على صفحات الجرائد، إلا أنها لم تكن معمقة بالشكل الذي يهدف إليه الباحث من خلال هذه الدراسة.

1-3-أهداف الدراسة:

تأسيسا على ما تقدم فإننا نطرح ثلاثة أهداف رئيسية يسعى هذا البحث لإنجازها و هي:

1-معرفة إستراتيجية الصحافة الجزائرية حيال هذه الأحداث في جميع جوانبها و أبعادها.

2- معرفة كيف يتم تشكيل الرسالة الإعلامية و الرموز المستعملة فيها انطلاقا من المعالجة الصحفية للجوانب الشكلية و مضامين الرسالة الإعلامية.

3- معرفة وظيفة الإعلام (المكتوب) كجزء من بناء كلي يعمل على التكامل و التوازن أو يزيد من الاختلال و التفكك.

1-4- فرضيات الدراسة:

بما أن الجريدة التي ستكون محور دراستنا، هي جريدة الخبر، والتي تعد جريدة إخبارية يومية، فإننا انطلقنا من خلال الفرضيات الثلاث التالية:

1- تعطي الصحافة الجزائرية أولوية للتعليق على حساب الخبر في معالجتها لـــ"أحداث القبائل. وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- ضعف مصادر الخبر وتركزها.
- غلبة قوالب الرأي.
- الوظيفة "التوجيهية" للمضمون.
- فقدان العناوين لعناصر الخبر.
- استعمال العناوين الخالية من العناصر الأساسية للخبر.

2- تركز جريدة الخبر على الجوانب السلبية في معالجتها لأحداث القبائل.

ويتطلب اختبار صحة هذه الفرضية بحث المؤشرات التالية:

- مراكز الاهتمام في المضمون.
- إبراز السمات التنافسية.
- التركيز على قيم الانحباس والتوتر.
- استخدام العناوين المثيرة للعنف.

3- تفتقر جريدة الخبر إلى الحياد في معالجتها لأحداث القبائل.

ونحتاج لمعالجة هذه الفرضية إلى وضع المؤشرات التالية:

- منشأ الأحداث.
- الاهتمام بدور أطراف معينة على حساب أطراف أخرى فاعلة في الأحداث.
- اتجاه المضمون نحو الفاعلين.

1-5- النموذج الاسترشادي للدراسة:

إن الفكرة الأساسية التي يدور حولها الموضوع تتعلق بعملية بناء الواقع من خلال وسائل الإعلام وبالتالي فإن التعاطي مع هذا الموضوع يتم من خلال النظريات التي تتناول تفسير هذه العملية الأساسية التي أصبحت طاغية على دور وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون، وإن كانت الصحافة لا يقل دورها عن غيرها في بناء تمثلات للواقع المعيش.

وقد لوحظ هذا الدور منذ البدايات الأولى لدراسات الاتصال خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية، أين كان دور الصحافة تزويد الناس بأخبار الحرب وهي تتنفس لحظاتها الأخيرة، بحيث كانت تقدم صورة مغايرة للواقع تماما. ثم ثمن هذا الدور انطلقا من الدراسات الإعلامية لعقدي الستينيات والسبعينيات.

ومهما يكن من تأكيد دور الصحافة في صناعة صور البيئة المحيطة، فيكفينا في هذا الصدد معرفة دور الاتصال عموما في إدراك هذه البيئة المحيطة بالفرد، وبالتالي فإن بناء الصور والمعاني وتفسيراتها هي بناءات علائقية (اجتماعية بالأساس) ناتجة عن التفاعل بين الأفراد من خلال الوسائل المختلفة، مع تصدر وسائل الإعلام بناء هذه المعاني والصور، بالنظر إلى عامل التقنية الذي أضفى نوعا من الفاعلية على هذه العملية، وصير وسائل الإعلام المصدر الأول للمعرفة.

ونجد من بين أهم النظريات التي تعرضت بالدراسة لهذا الجانب التفاعلية الرمزية ومدخل الدلالات اللغوية واللتان تعتمدان على بنية الرموز واللغات داخل الفرد واستعمالهما في مواقف معينة مستندين إلى الخبرات الاجتماعية للأفراد من حيث توحد عملية الترميز واشتراك مفاهيمها، وإن كانت النظرية الأولى ذات مدخل اجتماعي والثانية ذات بعد لغوي.

في حين نجد هناك نظريات خاصة بالإعلام عموما مثل نظرية "الغرس الثقافي" التي تعتمد على دراسة البيئة الرمزية التي يبنيها التلفزيون خاصة، من خلال كثافة التعرض واكتساب المعاني والمعتقدات والأفكار والصور الرمزية حول العالم الذي تقدمه وسائل الإعلام بعيدا عن العالم الموضوعي الذي تقدم له صورة نمطية انتقائية،

وإن كانت هذه النظرية لا تفسر التأثير بطريقة مباشرة وإنما تعتمد على عمليات معقدة مثل التعلم والإدراك.

وفي هذه الدراسة اعتمدنا على النموذج الاسترشادي الخاص بنظرية ترتيب اهتمامات الجمهور أو ما يسمى بـــ"وضع الأجندة Agenda Setting" لما لها من علاقة مباشرة باختيارات القائم بالاتصال فيما يتعلق بالرسائل الإعلامية المنشورة في الصحافة أو غيرها من الوسائل، وهو ما نطلق عليه عادة اسم المعالجة الإعلامية، وهي <<التي يقصد بها القرارات التي يتخذها المصدر بالنسبة للطريقة التي سيقدم بها المضمون.. وترتيبه، وهذه العملية ليست بمعزل عن شخصية المصدر وخصائصه الفردية، والطريقة التي سيعالج بها الرسالة.. كما تعبر أيضا عن الاتجاهات والثقافة والمراكز في النظم الاجتماعية>>[1]

والمعروف أن هناك عوامل عديدة تؤثر في وضع المواد الإخبارية الصحفية على الصفحات بطريقة مقصودة عادة تخضع لشروط المساحة والموقع والأولوية، وأشكال الإبراز الأخرى<<التي تضع حدودا تعبر عن مستوى اهتمام الوسيلة الإعلامية بأخبار معينة أو قضايا أو موضوعات بذاتها>>[2].

ولذلك فإن عرض المواد بشكل منظم ومرتب على الصفحات يشير إلى أهمية هذه المواد، كما يشير أيضا إلى سياسة الوسيلة واتجاهها من هذه المادة المنشورة. وبالتالي فإنه يترتب جراء اعتمادنا على وسائل الإعلام في بناء صورة للواقع المحيط بنا عـــدة نتائج نذكر منها:

- << أن الوسائل الإخبارية لها مقدرة هامة على توجيه اهتماماتنا، بافتراض أن الأحداث التي تغطيها هامة بمجرد قيام تلك الوسائل بنقلها.
- أننا نحصل على معلومات غير دقيقة وصور نمطية محرفة أو متحيزة لجانب معين من جوانب الظرف المحيط.

- ما لا تقدمه وسائل الإعلام قد يكون له نفس الأهمية، أي أن الطريقة التي ننظم بها تصورنا للواقع تتشوه بسهولة ذلك أننا نتلقى معلومات غير كاملة عن أجزاء من الظروف المحيطة>>[3].

وبالنظر إلى الإطار العام للدراسة، الذي تشكل في البحث عن الصورة التي تقدمها الصحافة الجزائرية لأزمة القبائل، من خلال عرض المواد الإعلامية حول الأحداث التي جرت والتي تم تناولها بالفعل في جريدة "الخبر" اليومية، فإننا نحاول قدر الإمكان أن نوظف هذه النظرية في قراءة النتائج من أجل الوصول إلى تقرير الاختيارات العامة للجريدة و متعلقاتها من ناحية القوى المسيطرة على ترتيب الموضوع؛ أي القوى المحتمل أنها تضع أجندة الجريدة، مع التطلع إلى استنتاج آثارها على جملة المتلقين المتوحدين حول هذه القناة الاتصالية الغير مباشرة.

1-6- منهج الدراسة:

يتكون النظام الإعلامي عادة من نظم فرعية، أهمها نظام المعلومات التي ترتكز عليها وسائل الإعلام لتحقيق أهدافها، وبالتالي يتجه الاهتمام إلى الأدوار المختلفة لانتقاء المعلومات وإعدادها للنشر والإذاعة، في قوالب وظيفية تتفق مع السياسة التحريرية والإعلامية للوسيلة، في جمع المعلومات وإعادة نشرها.

وقد اتفق كثير من الخبراء والباحثين على أن<< تحليل محتوى الإعلام هو المنهج المناسب لوصف وتحليل نظام المعلومات في وسائل الإعلام بكافة عناصره ابتداء من وصف المحتوى ودلالاته وارتباطاته المتعددة بالاتجاهات المختلفة للنشر والإذاعة، والاستدلال عن الأهداف المختلفة لهذا النظام في علاقاته بالنظم الفرعية الأخرى في وسائل الإعلام، ثم علاقة هذا النظام الإعلامي بالنظم الاجتماعية، في إطار السياق الاجتماعي العام>>[4].

ولأن الإنتاج الإعلامي هادف بطبعه، يعكس العرض الانتقائي للصور والرموز في محتوى الإعلام والتي تتحكم فيها السياسات الخاصة بهذه الوسائل وكذا توجيهات القوى والمراكز. و له تأثير كبير في ترتيب اهتمامات الجمهور وتوجيه الرأي العام و عكس الواقع بواسطة هذه الصور والرموز، ويحيله إلى واقع إعلامي، مما يفترض أن توجد هناك تباينات في تصويره، نظرا لتباين هذه السياسات ومراكز التأثير وطرق العرض والانتقاء.

ولذلك فإن تحليل المحتوى أداة رئيسية للبحث والتقصي للإجابة عن التساؤلات العديدة التي طرحتها هذه الدراسة انطلاقا من الفرضيات المطروحة، من أجل وصف المحتوى الظاهر بطريقة منتظمة وموضوعية، ترتكز على الدراسة الكمية والوصول إلى الكشف عن بعض الارتباطات الممكنة بين متغيرات الدراسة. وبالتالي لا نريد التوقف عند ظاهر هذا المحتوى بقدر ما نريد استخدام الاتجاه الاستدلالي لتحليل المحتوى ودلك لارتباط العملية الإعلامية في النشر <<بخصائص المحرر واتجاهاته وأفكاره وسياسات الوسيلة الإعلامية وتأثيرات القوى والنظم في المجتمع>>[5].

وقد استخدمنا هنا منهج تحليل المضمون بدلا من تناوله كأداة لأنه << مجموعة من الخطوات المنهجية (المتكاملة) التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى، والعلاقات الارتباطية بهذه المعاني من خلال البحث الكمي، الموضوعي المنظم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى>>[6].

وإن كان هذا المنهج يتحد مع غيره في بعض الخطوات المنهجية، فإنه ينفصل عنها فيما يسمى بـــ"التحليل المبدئي" وهو القراءة الاستطلاعية في عينة صغيرة من وثائق البحث محل التحليل من أجل الاقتراب ميدانيا من المشكلة البحثية وضبط الإجراءات اللاحقة التي سوف نتناولها فيما بعد. والتي تساعد كثيرا في تحديد وحدات التصنيف، ووحدات التحليل، ووحدات العد والقياس، وكذا المقاييس الإحصائية المناسبة ومن ثم تصميم استمارة جمع البيانات، بدقة وموضوعية، دون نسيان عملية الترميز، التي تعد خطوة أساسية في تصنيف المضمون إلى فئاته الممكنة بشرطي الشمول والاستقلال فيما بينها، مرتكزين على التحديد الدقيق والصارم لهذه الفئات. والهدف الأساسي من هذا التحليل المبدئي هو تحقيق الانتظام وقابلية التطبيق.

1-7- أداة جمع البيانات:

انطلاقا من الدراسة الاستطلاعية في عينة من الصحيفة محل التطبيق، للاقتراب من الموضوع، تشكل لدينا وبوضوح العناصر الأساسية التي لها علاقة ببناء استمارة تحليل المحتوى والتي نعرض لها بالشكل المفصل التالي:

وحدات التحليل: وهي التي تخص العد والقياس بشكل مباشر، وقد اعتمدنا على **وحدة الفكرة** وهي شائعة في تحليل المحتوى، وتم اختيار معامل يرتبط بالفكرة بعيدا عن الصعوبة التي وجدناها انطلاقا من التحديدات الكلاسيكية للفكرة والتي عادة ما تكون جملة تامـــة أو عدة جمـــل

تشكل فقرة كاملة، مما لا يتحقق فيما لاحظناه في التعامل مع الأسلوب المعتمد في جريدة الخبر، الذي لا يكاد يخضع لهذه المعايير وبالتالي، تم اللجوء إضافة لهذه العلامات، إلى اتخاذ "الحدث" في حد ذاته محددا للفكرة خاصة، مع وجود ما يبرر ذلك من الناحية المنهجية[7]، وما يتطلبه موضوع الدراسة المتعلق أساسا بأحداث القبائل، والمشكلة البحثية المتوضعة فيها.

ومن ثم لجأنا إلى التصنيف في ضوء هذه الوحدة التحليلية، فتحصلنا على تسعة محاور أو موضوعات أساسية يدور حولها موضوع "أحداث القبائل"، كما تم تحديد الأنواع الأخرى من الفئات المتعلقة بكل من فئات الموضوع، وفئات الشكل كما يأتي:

فئات الموضوع: والتي تستهدف الإجابة عن السؤال: ماذا قيل؟. وتتشكل من الفئات التالية:

فئة الموضوع: لكشف مراكز الاهتمام في المحتوى وتدور حول الأفكار المحددة، وعددها تسعة موضوعات:

فئة موضوع المسيرات: ويتكون من أربع تفرعات تتناول المسيرات السلمية العفوية والمنظمة، وكذا المسيرات العنيفة العفوية والمنظمة، سواء حدثت أو يتوقع حدوثها.

فئة موضوع المقاطعة: وتتعلق بفعل مقاطعة النشاطات والأشخاص والهيئات، وتتضمن التفريعات الممكنة التي جادت بها القراءة الاستطلاعية، وهي:

ـ مقاطعة السلطة ـ مقاطعة الأحزاب ـ مقاطعة الانتخابات ـ

مقاطعة الدراسة ـ الإضراب عن الطعام ـ شل النشاط.

فئة موضوع الحوارات: وتتعلق بالحوارات أو الدعوة إليها وتتفرع إلى:

- الحوارات البينية التي تتم بين الفاعلين في منطقة القبائل فقط.
- الحوارات مع السلطات، سواء كانت محلية أو بالعاصمة، مدنية كانت أو عسكرية.
- حوارات مع أطراف أخرى: أحزاب، هيئات، شخصيات...الخ.

فئة موضوع المطالب: وتفرعت هي أيضا إلى:

- مطالب اجتماعية: مثل التعويضات والتكفل.
- مطالب أمنية: كانسحاب الدرك ومعاقبة رجال الأمن المفترض تورطهم في بعض الأحداث.
- مطالب انفصالية: الاستقلال الذاتي.
- مطالب سياسية: أرضية القصر.

- مطالب ثقافية: تتعلق باللغة والتراث والتاريخ.

فئة موضوع البيانات: منشورة كانت بشكلها الأولي، أو متناولة بالتحليل، وتتفرع إلى مجموعة من الموضوعات:

ـــ تحريضية ـــ توضيحية ـــ مطلبية ـــ تهديئية ـــ إخلاء ذمة.

فئة موضوع الشعارات: وتتناول الشعارات وما يدور حولها، وتتفرع أيضا إلى:

ـــ شعارات عنصرية ـــ شعارات وطنية ـــ مناوئة للنظام ـــ مناوئة للعروش.

فئة موضوع التصريحات: تختص بالتصريحات، سواء كانت معبرا عنها في حوارات، أو ندوات صحفية، أو تجمعات أو غير ذلك، مما ينقل على فم صاحبه، وتتفرع إلى:

ـــ تصريحات تفسيرية: تفسر الأحداث.

ـــ تصريحات تبريرية: تبرر وجهة الأحداث.

ـــ تعليقات: تسجل انطباعات وآراء صاحبها حول الأحداث.

ـــ نداءات واقتراحات.

ـــ تحذيرات وتشكيكات: حول الإجراءات أو المعاملات، أو اقتراحات معينة.

وبما أن هذه التصريحات متعلقة أساسا بالأحداث، فإنها أيضا تتفرع بحسب الموضوعات المطروحة في هذه الاستمارة.

فئة موضوع المواجهات: وتتشعب إلى ثماني تفرعات هي:

- أحداث دموية - رشق بالحجارة - كسر وتخريب - قطع الطرق والابتزاز

ـــ مصادمات مع الأمن ـــ مصادمات مع المواطنين ـــ عصيان مدني ـــ مواجهات أخرى.

فئة موضوع الإجراءات: التي يتم اتخاذها والتي تكون لها أهداف معينة، وقسمت هذه الإجراءات حسب هذه الأهداف إلى:

ـــ إجراءات قمعية: مثل منع المسيرات، غلق الطرق والاعتقالات العشوائية.

ـــ إجراءات قانونية: المحاكمات والتحقيقات والمتابعات والعقوبات.

ـــ إجراءات التهدئة: العفو وإطلاق صراح المعتقلين والاستجابة للمطالب.

ـــ إجراءات التصعيد: المساومة والضغوطات والاحتجاجات والاتهامات.

ـــ تعليمات: مثل التسهيلات، والتعليمات الأمنية وغيرها.

فئة القيم: ارتأينا في البداية أن نشكل القيم في ثنائيات، إيجابية وسلبية، بحيث أن كل قيمة إيجابية تقابلها قيمة سلبية، لكننا في الأخير من خلال جمع البيانات، تحصلنا على مجموعة القيم التالية:

القيم التضامنية: وتدعوا إلى الاستجابة بشكل إيجابي تجاه الموضوع، أو الأشخاص.

القيم التواصلية: وتعبر عن الحوار والتفهم والتكامل.

قيم الأمن: تتعلق بإشاعة السلم والطمأنينة، والأمان.

قيم الخوف: تعبر عن كل ما من شأنه أن يثير المخاوف والتحذيرات والتوقعات السلبية، في مسار الأحداث، وكذا بث القلق والتوتر.

قيم الرفض: عدم التجاوب مع الأطراف الأخرى ونشاطاتهم، بأي شكل من أشكال الرفض.

قيم العنف: سواء كانت لفظية أو مادية (التخريب والسرقة والشتم...).

قيم الوحدة: وهي التي تمثل بالأساس الدعوة إلى التمسك بالوحدة الوطنية والاجتماعية، والتكامل...

قيم العدالة: الدعوة إلى الإنصاف والعدل والخضوع للقوانين..

القيم العنصرية: التغني بالعرق والانفصال، والتميز عن الآخرين.

قيم المواطنة: الحق في التعبير والتنقل وما تعلق بها.

قيم التنافس: وهي قيم سياسية تمثل النزاع بين الأشخاص والهيئات حول الأحداث.

قيم الإنجاز: التنويه بكل ما تم تحقيقه، أو التشهير به أي ايجابيا أو سلبيا.

قيم التشكيك : بث روح عدم الثقة، سواء في المعلومات أو الإنجازات، أو الأشخاص أو الهيئات، أو الحالة بشكل أعم.

فئة السمات: والمقصود بها، الطابع الذي طبع به المحتوى وتتفرع إلى:

ـــ سمات ثقافية: متعلقة أساسا بالحديث عن اللغة والثقافة والفلكلور وما تبع ذلك.

ـــ سمات سياسية ـــ سمات اجتماعية ـــ سمات اقتصادية ـــ سمات حقوق الإنسان

ـــ سمات تاريخية ـــ سمات أمنية (متعلقة أساسا بالأخبار الأمنية) ـــ سمات قانونية

ـــ سمات غير واضحة.

فئة الفاعل: وتم تقسيمها إلى الفئات التالية:

السلطات: بجميع ممثليها، سواء سياسيين أو عسكريين ، محليين أو مركزيين.

العروش: دون الأخذ في الاعتبار تشكيلاتهم المختلفة

الأحزاب، و الشخصيات وكذا الهيئات. ثم المواطنون وأخيرا هناك فاعلون غير محددون.

فئة الاتجاه: وقد تم تقسيم الاتجاه إلى ست درجات:

ـــ إيجابي جدا ـــ إيجابي ـــ متوازن ـــ سلبي ـــ سلبي جدا .

فئة المصدر: وتتكون من جميع المصادر المحتل نقل المعلومة منها أو عبرها

فئة منشأ الحدث: وهو المكان الذي جرت فيه الأحداث المذكورة وحددن مايلي:

ـــ منطقة القبائل ـــ منطقة العاصمة ـــ باقي الوطن ـــ خارج الوطن ـــ غير محدد.

فئة وظيفة المضمون: وقد تناولت أهم الوظائف التي يؤديها المضمون، وتفرعت إلى ست وظائف وهي:

ـــ الوظيفة الإخبارية ـــ الوظيفة التفسيرية ـــ الوظيفة الجدالية

ـــ الوظيفة الإقناعية ـــ الوظيفة التبريرية ـــ الوظيفة الانطباعية.

فئة القالب: وسنعتمد على القوالب المستخدمة في الصحافة عموما مثل:

الخبر والتقرير الخبري والتعليق و الحوار ، وغيرها من القوالب

أما بالنسبة للعناوين فقد تعاطينا معها على ثلاث مستويات بمعزل عن المضمون ككل.

المستوى الأول ويعنى بالموقع والمساحة. المستوى الثاني ويعنى بالموضوعات الدائرة في العناوين. والمستوى الأخير يهتم بالعناصر المشكلة للعنوان. وبالتالي تتحدد أمامنا ثلاث فئات خاصة بالعناوين. **فئة الموقع**: بحيث تبرز العناوين على الصفحات من خلال التكرار والمساحة التي اعتمدنا فيها على سم^2.

فئة موضوعات العناوين: وهي التي يتم من خلالها تحديد ما تحمله العناوين كأخبار تريد إبرازها.

فئة التصنيف التحريري: وتتواجد فيها التصنيفات المعروفة للعنوان مثل العنوان التقريري، العنوان المقتبس ، العنوان الملخص، والعنوان الإنشائي والذي يحوي جملة من التصنيفات مثل الاستفهامي، التعجبي، الاستفهامي الاستنكاري والاستنكاري.

ومنه يتحدد لدينا (52) جدولا كاملة تتوزع كالتالي:

- جدول خاص بالموقع على الصفحات.
- أحد عشر (11) جدولا تعنى بالموضوعات الفرعية التي جزئ إليها موضوع أحداث القبائل.

- عشر (10) جداول خاصة بفئة القيم.
- عشر (10) جداول تعنى بإبراز السمات.
- عشر (10) جداول خاصة بفئة الفاعل.
- أربع (04) جداول خاصة بفئة الاتجاه.
- جدول (01) خاص بفئة القالب.
- جدول (01) خاص بفئة المصدر.
- جدول (01) خاص بفئة الوظيفة التوجيهية للمضمون.
- جدول (01) خاص بمنشأ المعلومة أو الحدث.
- ثلاثة (03) جداول خاصة بالعناوين من حيث الموقع والموضوعات والتصنيفات.

1-8- عينة الدراسة:

بعد بناء استمارة تحليل المحتوى التجأنا رأسا إلى التعامل مع عينة الدراسة محل التطبيق، لجمع البيانات اللازمة. فكان "المجتمع المستهدف" أمامنا هو الصحافة الجزائرية اليومية، فقمنا باختيار عينة المصدر التي تمثل بالنسبة إلينا "المجتمع المتاح" وهي جريدة "الخبر اليومية" والمكتوبة باللغة العربية، وهي تمثل إصدار سنة كاملة من الأعداد. ثم وبطريقة المجتمع الأسبوع الصناعي أو العينة الدورية، تحصلنا على العينة اللازمة التي نستقي منها مادة التحليل، الخاصة بالمواضيع التي تناولت "أحداث القبائل".

وكانت أمامنا ضوابط زمنية لاختيار العينة بطريقة عشوائية مع مراعاة القصدية في اختيار العدد الأول الذي تتبني عليه الاختيارات الأخرى، لكن بما أن الأحداث بدأت بتاريخ (01/04/18) فقد ضاق الحيز الزمني ليتكون أمامنا اثنا عشرة اختيارا للعينة بداية من اليوم التالي لبداية الأحداث. فتم وضع هذه الاختيارات في قصاصات ورقية متجانسة ــ شكلا ولونا ــ للحد من التحيز في سحب العينة فتحصلنا في البداية على اختيار سرعان ما استبعدناه نظرا لعدم حصولنا على مادة تحليلية في معظم أعداده، إذ هناك أعداد خالية من مواضيع حول الأحداث، ثم أعيد السحب مرة أخرى من الاختيارات المتبقية فتحصلنا على العينة المناسبة وهي المبينة في الجدول رقم (1).

والجدير بالذكر أن العدد الخاص بيوم (01/12/17) غير موجود لأن الجريدة لم تصدر في هذا اليوم نظرا لتزامن ذلك مع يوم عطلة، وبالتالي أعدنا السحب بطريقة عشوائية من نفس الأسبوع فتحصلنا على العدد الخاص بيوم (01/12/19).

الأشهر	الأسابيع	الأيام					
		السبت	الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
أفريل	الثالث	02/4/21					
ماي	الرابع		02/05/27				
جوان	الأول			02/06/04			
جويلية	الثاني				02/07/10		
أوت	الثالث					02/08/15	
سبتمبر	الرابع						02/09/27
اكتوبر	الأول	02/10/06					
نوفمبر	الثاني		02/11/11				
ديسمبر	الثالث					02/12/19	
جانفي	الرابع				02/01/22		
فيفري	الأول					02/02/06	
مارس	الثاني						02/03/14
أفريل	الثالث	02/04/20					

الجدول رقم (1) يبين توزيع أعداد العينة المختارة وفقا للأسبوع الصناعي

4-1- وصف العينة من خلال الموقع والمساحة:

من خلال عينة الدراسة تحصلنا على ثلاثة وأربعين (43) موضوعا شغلت مساحة كلية قدرت بـــ(1850) سطرا وهو ما يساوي تقريبا أربع (4) صفحات مشكلة من خمسة عواميـــد، مساحة كل عمود في المتوسط (95) سطرا على مدار ثلاث عشر عددا. وقد شغل شهر أكتوبر أكبر تمثيل بالنسبة للمساحة تساوي (407) سطرا بينما شغل شهر أفريل أكبر نشر مـــن حيـــث عدد الموضوعات بـــعشر (10). وهذه الموضوعات كلها حوت (360) فكرة هي مدار التحليل في عينتنا هذه.

أما العناوين فقد شغلت مساحة كلية فاقت الصفحة بقليل أي (1037) سم^2 كان حظ شهر أفريل منها أكثر من غيره بـــ(206) سم^2 وأقلها مساحة شهر جانفي بـــ(11) سم^2.
ومنه فإن موضوع أحداث القبائل بأكمله نشر على مساحة خمس صفحات كاملة وهي نسبة قليلة بالنسبة لدوران الأحداث على مدار الساعة إضافة إلى أهميتها وخطورتها في نفس الوقت.

من خلال الجدول رقم (2) والذي يعنى بتوزيع موضوع أحداث القبائل على الصفحات تبين أن هناك ثمان صفحات شغلها الموضوع هي الصفحات الخمس الأولى والصفحة الأخيرة إضافة إلى الصفحتين (13) و(17). وما عدا الصفحتين الأخيرتين الخاصتان بالموضوعات الرياضية، فالصفحات الأخرى تعتبر عادية جدا لشغلها بالموضوع لأنها مناط المواضيع الهامة من الناحية السياسية والوطنية.

وعلى المستوى الكمي فقد شغلت الصفحة الثانية أهمية بالغة في احتواء الموضوع وذلك بنسبة (49.83%) بواقع (19) موضوعا وهو ما يمثل نسبة (44.18%) من تكرار الموضوعات، في حين أن الصفحة الثالثة شغلت مساحة بنسبة (28.38%) أما باقي الصفحات فقد جاءت نسبها متدنية وخاصة الصفحتين الأخيرة (3.89%) والأولى (1.35%).

وفيما يخص العناوين ومن خلال الجدول رقم (52) فقد حازت الصفحة الأولى على مساحة هامة قدرت بـــ (273) سم^2 رغم تدني عدد العناوين التي وجدت بها وهي خمس (5) وهو ما يمثل نسبة (26.32%)، في الوقت الذي احتلت فيه الصفحة الثانية المرتبة الأولى بنسبة مساحة قدرها (29.90%) وفي المرتبة الثالثة جاءت الصفحة رقم ثلاثة بنسبة (23.91%)، أما أقل الصفحات فهما الصفحتان الثالثة عشر والسابعة عشر بنسبة (1.92%) (1.15%) على التوالي.

وهو ما يسمح لنا بالقول أن الجريدة لم تهتم جيدا بتسويق موضوع أحداث القبائل من خلال الصفحة الأولى التي استعملت بشكل بارز للتقدمة بواسطة العناوين وهو ما يوضحه الجدول رقم (2) الذي احتوت فيه الصفحة الأولى على الموضوع مرتين اثنتين، واحدة في شهر جانفي والأخرى في شهر فيفري لسنة (2002).

1-9- أدوات التحليل:

اعتمادنا في هذه الدراسة على الوحدات التحليلية البسيطة للتعبير عن القيم ومقابلتها ببعضها، وكان اختيارنا على النسب المئوية لعدم حاجة الدراسة إلى مقاييس أخرى بالنظر إلى بنية الدراسة وأهدافها والبيانات المراد الحصول عليها.

كما نلاحظ في هذه المناسبة أننا اعتمدنا في الجداول الثنائية الأعمدة التي تحتوي التكرار والذي رمزنا له في الجداول بحرف (**ك**)، والمساحة التي رمزنا لها بحرف (**م**) على قراءة المساحات بشكل أساسي. هذه المساحات التي اخترنا لها وحدتين، الأولى تخص النصوص وهي السطر والثانية تتعلق بالعناوين وتعتمد على السم2.

هوامش الفصل الأول:

1. حسن عماد مكاوي وليلى حسن السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط2، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية،2001،ص 152.
2. محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2000، ص 273.
3. جيهان أحمد رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي، 1978، ص ص599-600.
4. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص ص 213-214.
5. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، المرجع نفسه، ص217.
6. سمير محمد حسين، بحوث الإعلام، عالم الكتب، القاهرة، ط1995،2، ص 232.
7. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، المرجع السابق، ص 234.

- BARDIN LAURENCE, L'analyse de contenu, PRESSE UNIVERSITAIRE DE France, Paris, 7eme ed, 1993, p77.

2-1- إطار هوية المجتمع الجزائري:

لا يراد من هذا الفصل مناصرة رؤية أو الدفاع عن اتجاه، لكن الهدف منه هو تقرير الحال الذي عليه تجاذب هذه المسألة. ووصف الخلفيات التي انطلق منها أصحابها، والإتيان بالإطار الشامل تاريخيا وأيديولوجيا.

إن الجزائر اليوم ورغم قرابة النصف قرن على استرجاع استقلالها، ما زال يطرح فيها مشكلة هوية المجتمع، ورغم القرون العديدة والطويلة التي عُمِّرت فيها المنطقة وأخذت ومنحت في إطار إنساني شامل، إلا أن الصراع حول هذا الأمر ما زال يطرح نفسه بقوة وبإلحاح شديدين؛ وانحرف كثيرا عن إطاره الرسمي في سيرورته التاريخية والثقافية و السياسية؛ أكاديميا وفكريا، ليصل إلى الطرح عبر المزايدات الكثيرة التي تشكل في أغلب الأحيان إنزلاقات خطيرة تهدد وحدة المجتمع الجزائري.

و إن كان من الواضح أن الجدل حول هذا الأمر لم يكن ــ تاريخياــ إلا منذ أن دخل الفرنسيون أرضنا، وحاولوا تطبيق سياستهم على حساب وحدتنا الاجتماعية، فإن هناك معطيات موضوعية ساعدت في دفع هذا الاضطراب الذي تحول مع مرور الوقت إلى واقع مفروض وجب التعامل معه بكيفية جريئة وواضحة. ومن بين هذه المعطيات نذكر:

مشكلة المصادر: اشتكى كثير من الباحثين المحدثين وخاصة منهم الجزائريون، من أنهم<<لا يعرفون إلا القليل عن البربر>>[1]، وأن هناك حلقات مفقودة في تاريخنا ونقاط من الظل كثيرة، يرجع معظمها إلى التخريب الذي طال الوثائق بمختلف أشكالها و مضامينها من طرف يد واعية تمام الوعي من ذلك التخريب، وهو بالأساس استهداف هوية هذا المجتمع. وهذه العملية تمت في القديم كما في العصر الحديث على يد من أسندت إليهم فرنسا الاستعمارية عملية العبث بالتاريخ[2]، وهذا التخريب أعطى فسحة كبيرة للإيديولوجية الاستعمارية أن تنظّر كيفما تشاء بالنسبة لمسألة أصل السكان.

اضطراب الرواية: وهي ملاحظة تتعلق أساسا بالمؤرخين العرب الأولين ومن حذا حذوهم. فلم نجد كتابا مما تحت أيدينا وخاصة "تاريخ العلامة ابن خلدون" مؤرخ البربر، إلا ورواياتهم مغرقة بصيغ التمريض مثل:(قيل ويقال وذهب وزعموا)، والتي لا تساعد الباحث في الاطمئنان

والاستئناس بها، وإن كان ما قيل يكاد يجمع على الأصل المشرقي الآسيوي لهذا القبيل من البشر.

التفرد والتعدد: وإلى جانب مسألة الأنساب مشكل آخر،هل أصل السكان شعب واحد: البربر أو الأمازيغ أو حتى اللوبيين ؟ أم أنهم شعوب مختلفة تمازجت وأعطت هذا الجنس الذي تتدرج صفاته الإثنية من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب؟ وهل تكوَّن المجتمع البربري هذا في مكان ما، ثم نزح إلى المنطقة؟[3] أم أن هذا المجتمع تشكل في الزمان عن طريق تلاقح موجات بشرية متتابعة؟ كل هذا لا يمكن الفصل فيه بسهولة أبدا [4] .

2-1-1- أصل السكان:

اللوبيون، الإفري، المور، البربر و الأمازيغ، كلها تسميات أطلقت على العنصر البشري الذي عمر المنطقة منذ آماد سحيقة جدا، تمتد على الفرض من الزمن الحجري الأول والأوسط الذي حدثت فيه أهم الهجرات الإنسانية إلى شمال إفريقيا قادمة كلها من الجزيرة العربية التي تعد المصدر الأول للهجرة إليه[5].خاصة وأن السبل كانت ميسرة للقيام بذلك ولم يكن في يوم من الأيام لا البحر الأحمر ولا غيره معيقا لتنقلات الإنسان[6].

ودلت على ذلك الحفريات الخاصة بإنسان ما قبل التاريخ وفجر التاريخ أين نجد دائما الحديث عن علاقة السكان الأوائل بإنسان "نياندرتال" الذي ترجع بقاياه إلى (50000) سنة والذي يعتبر سلف الإنسان العاقل الحالي. أو إلى إنسان الحضارة القفصية التي ترجع إلى ثمانية آلف سنة قبل الميلاد، أو كما تسمى "الوهرانية أو العاترية". وهذه الحفريات دلت على الارتباط المتين بين الجزيرة العربية والهلال الخصيب وشمال إفريقيا، كما عززت هذه العلاقة الرسوم والنقوش المتواجدة بجبال الطاسيلي، والحضارة الفرعونية والنوبية في السودان. بل إن محمد الطاهر العدواني في كتابه:"الجزائر منذ نشأة التاريخ" يريد إعطاء الوسط الحضاري بعدا جغرافيا يتعدى خط بحيرة سيوة الذي يركز عليه الكثيرون، ليصل إلى "مضيق الدردنيل" شمالا و"الخليج العربي" شرقا ليطرح مفهوم "البعد الحضاري الآفروعربي" ويعممه على النشاط الحضاري للسكان الأوائل الذين عمروا هذه المنطقة، حيث يقول:<<فنحن نحاول أن نخرج بتعريف جديد للنطاق الحضاري العربي الإفريقي، تدخل في أجوائه معالم الشخصية الحضارية

والثقافية والسكانية الجزائرية، التي تسبب كل محاولة فصل لها عن هذا الإطار الطبيعي، عملية تشويه وبتر عضوي جديرة بأن تعيقها تعويقا شبه طبيعي عن متابعة مسيرتها الحضارية>>[7].

وبالتالي فإن محاولة ربط السكان الأوائل "بالوندال" أو "الغال" كما درجت على ذلك المدرسة الاستعمارية باعتبار بعض الصفات الإثنية فهو قول شاذ جدا ومناف للصواب.

وعلى حسب المؤرخين فإن البربر أو الأمازيغ (التسميتان اللتان مازالتا قيد الاستعمال) يرجعون إلى أصول حامية أو سامية مع تغليب الفرضية الأولى على الثانية. وعند إهمال الفارق بين الاثنين لدى الباحثين المحدثين واعتبارهما مجموعة واحدة كما ذكرت ذلك موسوعة "يونيفارساليز"، وهي نظرية مؤكدة <<وقد ذهب روسلر(ROSLER) إلى حد إدماج البربر بهذه الجماعة الإنسانية المسماة سامية والتي تحدر منها العرب>>[8]، وقد ناقش هذه المسألة بشيء من التفصيل الدكتور عثمان سعدي في كتابه "الأمازيغ" معززا رؤيته الخاصة بأن البربر عرب عاربة، فيؤكد أنه لا يوجد معنى لتقسيم الجماعات البشرية على اعتبار سامي وحامي، بالنظر إلى أن التسمية حديثة وهما شيء واحد معتمدا على سيل كبير من أقوال المؤرخين والمختصين في دراسة السلالات البشرية[9].

وفيما يخص التسمية فقد وقع اختلاف كبير في هذا الأمر باعتبار أنه لا يوجد لكلمة (BERBERE) معنى، فهي حديثة الاستعمال من طرف الفرنسيين للدلالة على عرق في مقابل العرب لتحقيق الحد الإثني الفاصل بين العرقين، بل المعروف أن أصلها كلمة(barbare) الذي يعني باللاتينية الغرباء عن الحضارة الإغريقية الرومانية، أو المتوحشون، فأبدلت بالأولى لتدل على جماعة لغوية مستقلة، وقد عرفت هذه التسمية لدى النسابة الأوائل والتي كانت تعني عندهم اختلاط الأصوات، حيث يقول ابن خلدون:<<ولغتهم من الرطانة الأعجمية متميزة بنوعها واختصوا من أجلها بهذا الاسم>>.[10]

والاستعمال بالمرة خاطئ لما نتحدث عن عرق بربري ولا توجد أي دراسة أعطت نتائج قاطعة على أساس المجموعات الدموية، وبالتالي فالبربر لا يمكن تحديدهم من منطلق عرقي. وقد أجريت مقابلة بين لهجات "الغوانش" المتحدث بها في "جزر الكناري" إلى غاية الاحتلال

الإسباني ثم "بالباسكية" و "السلتية" لكن الاتفاق لم يكن تاما، وطريق واحدة تبقى أكيدة والمطروحة بواسطة النظرية السامية الحامية التي تضم مجموعة من اللغات (البربرية المصرية القديمة، الكوشية والعربية...). [11]

وسواء كانت البربر إطلاق على جنس اللغة أو العرق فإن من الجلي الواضح، أن اسم الأمازيغ أدل منها رغم شيوع استعمالها وهي من الجذر"مزغ" أو "مزك" وتعني الأسياد الأحرار،[12] خاصة وأنها تحوي دلالة سوسيولوجية وسيكولوجية قوية الصلة بهؤلاء السكان.

والأمازيغ فرعان عظيمان هما:البتر وهم قوم رحل، والبرانس الذين اختصوا بالإقامة والاستقرار[13] ويتفرع منهما قبائل وبطون كثيرة جدا.

ولبس من الغريب أن تختلف الروايات التاريخية في تحديد نسب البربر ومنحدرهم(أنظر البيان التخطيطي)، مثل كثير من الأمم الأخرى اعتبارا إلى الخلفية المظلمة التي تكتنف التاريخ البشري في سيرورته البعيدة، والتي دونت في آثار حجرية وجيولوجية مازالت محل دراسات. وكذا إلى الهدم والتخريب الذي أحدث عن قصد أو غير قصد في الكتابات والآثار، وبالتالي فنحن لا نعرف إلا الشيء القليل عن أولية البربر إلى غاية العهد الفينيقي وبالأخص الروماني[14] ناهيك عن أن الثقافة التي يتميز بها السكان كانت ومازالت ثقافة شفوية قد تتعرض إلى التشويه والتحريف والنسيان، إضافة إلى أن التاريخ منذ ذلك العهد كان تاريخ الحكام وليس تاريخ الشعوب المحكومة.

2-1-2- الحيز والبنية:

على عكس المدنيات والحضارات التي نشأت في الشرق، فإن التفاعل الحضاري للإنسان البربري الذي عمر المنطقة كان مختلفا تماما بفعل عامل الجغرافيا، حيث لا توجد أنهار كبرى يتمركز حولها نشاط السكان مما يسهل انبثاق شكل من أشكال الدولة المركزية،<<فهذه الظروف الطبيعية أدت إلى تكييف الطابع الحضاري لهذه الأقوام وشكلته وقولبته في نمط اجتماعي حضاري يقوم على اللامركزية، بعكس النمط النيلي..فقد كانت مصادر الرزق هنا متعددة ومتباعدة ومتنوعة.. ولهذا جاءت التركيبة الاجتماعية المتمثلة في النظام القبلي ــ باعتباره الوحدة الاجتماعية الأساسيةــ متعدد الأوجه..وكانت القبيلة تنقسم إلى بطون وعشائر وأفخاذ

ولها فروع تعيش في الشمال والجنوب وأخرى في الشرق والغرب، وقد تسبب هذا الانتشار ونظام الحل و الترحال في العديد من الخلافات والنزاعات وحتى الحروب الدموية أحيانا بسبب الأرض، مما أدى إلى ظهور علاقات الحرب والسلم وظهر نظام الأحلاف بين القبائل مع الاحتفاظ بحرية القبيلة وهو ما أدى إلى فشل جميع محاولات التوحيد بالتبعية>>.[15]

وهذا ما يسميه الباحثون الفرنسيون بخاصية "الصف" وهي خاصية انقسامية ظهرت لدى المجتمع البربري منذ القدم. وقد اعتبروها خاصية سلبية لم تمكّن لوجود دولة مركزية في شمال إفريقيا؛لتسببها في وجود صراعات وصدامات لكن في الواقع هذا<< النظام اللامركزي ليس نظاما همجيا متوحشا بل إن نظام الأحلاف أدى إلى ظهور سلطة مركزية يمثلها الملك، ولقد كانت ملكية حرة لم تكن فيها عبودية معمّمة ولا إقطاع>>.[16] ويعلل ابن خلدون عدم ظهور السلطة المركزية القوية إلى كثرة القبائل وبالتالي كثرة العصبيات[17] لكن هذه الحالة لم تمنع الأمازيغ من المساهمة في الحضارة الإنسانية منذ وجودهم. فلم يرتبطوا بأرضهم بدافع الانغلاق كما يريد البعض إشاعته، وإنما على العكس من ذلك كانوا متفتحين على جميع الحضارات الإنسانية الأخرى، بل كانوا يمثلون حلقة وصل بين الكثير منها وبين الحضارات جنوب الصحراء، كتجار بالأساس في بداية الأمر ثم لما احتاجوا إلى حماية تجارتهم أصبحوا محاربين يتخذون من الحرب وسيلة دفاع وليست وسيلة هجوم. وبواسطة هذه التجارة كانت لهم علاقات كثيرة وواسعة جدا وصلت إلى ما وراء مصر، وبلغت قدرتهم التي نال منها (غوتي وغزال) إلى أن ارتقى أحدهم وهو شاشناق الأول منصب الفرعون سنة(950 قبل الميلاد) واستمر أحفاده بعده قرابة الأربع قرون[18] فهذه القبائل التي تمثل عند (غوتي):"الزواحف المتخلفة"والتي لم يكن لها تميزا إيجابيا وعاجزين أن يستمروا وحدهم في الطريق[19]،هي التي حكمت لفترة طويلة الإمبراطورية الفرعونية، وهي التي أمدت اليونان أو الإغريق بالتكنولوجيا الزراعية الأولى وطورت لديهم أساليب التعامل مع الأرض،<< وسارت نشاطاتهم في جميع الاتجاهات، وأعطوا أباطرة عظاما مثل سبتيم سيفر وولده كركلا وكتابا مثل أبوليوس والقديس أوغسطين كما أنه لا يجهل أحد حنبل ولا ماسينيسا أو يوغرطا وغيرهم من العظماء الذين يدل وجودهم على تفاعل حضاري قل مثيله[20]

2-1-3- أزمة الهوية في المجتمع الجزائري:

هناك جدل كبير في الجزائر وصل حد الانسداد، حول مفهوم الهوية التي يجب أن تكون لدى المجتمع الجزائري. والواقع أن هذا الطرح له امتداد نحو بداية الاستعمار، الذي عمل بشكل كبير على تفكيك الروابط الاجتماعية الحضارية بين الجزائريين، ببث أفكار الانشقاق ذات النزعة العرقية، بين العرب والبربر، على فرض أن هذا التقسيم العرقي موجود في الجزائر.

وفي تحليل لواقع الأزمة "الهوياتية" للمجتمع الجزائري ــ التي تتشابك معها كل أشكال الأزمة التي تطال المجتمع ــ نراها تتوضع في بؤرة خاصة بتناول تعريف وتحديد المجتمع الجزائري. وقد تجلى هذا الجدل في مظاهر عديدة، سوف نعرض لها بشيء من التركيز. وتتحدد أطراف هذا الصراع الذي يتدرج من الجدل الهادئ إلى الاستعراض بواسطة القوة، في تيارين بارزين بالرغم من وجود تيارات أخرى لكنها أقل بروزا وأثرا تمثلان جماعات ضغط قائمة منذ (1962) على أقل تقدير. ويتشكل التيار الأول من المثقفين العائدين من المشرق، و المنحدرين من الحركة الإصلاحية، فجماعة المعربين تقابل منطقة نفوذ تستعمل إيديولوجية تعلن انتسابها في آن واحد للإسلام والوطنية. وفي مواجهتها تتجذر جماعة الفرنكوفونيين في نخبة المجتمع التي تلقت تكوينها في المدرسة الفرنسية، والتي تحوي داخلها التيار البربري المتجذر في عمق منطقة بعينها. وكلا التيارين له رؤية مختلفة عن الآخر في تناوله للمجتمع، ناهيك عن الملاسنات والتهم المتبادلة بينهما؛ ففي الوقت الذي يوصم فيه التيار الأول بالبعثية والأصولية وحتى الظلامية، فإن التيار الثاني يوصم بأنه "حزب فرنسا" وخونة الشهداء. وكثيرا ما لاحظنا التجاذبات بين هذين التيارين، خاصة، حينما تطرح مسألة التعريب التي لم تنجح إلى يومنا هذا، رغم توفر الأطر القانونية، والإرادة السياسية، للذهاب بها بعيدا، إلا أنها شهدت تقهقرا ابتداء من جوان (1992).

أما عن مظاهر الأزمة، فتتجلى في مواضيع ذات حساسية هي بالأساس: اللغة، التأريخ، والثقافة. وإن كانت هذه المظاهر واسعة ومتشابكة، ومتعلقة بالنفوذ والسلطة وصراع مراكز القرار و المصالح، في أجهزة الدولة والجيش والمتحكمين في الاقتصاد، فإننا سوف نقتصر منها على الجانب الذي يخص موضوعنا ولا يخرج بنا عن إطاره.

2-1-3-1- المظهر اللغوي للأزمة:

بالرغم من أن الواقع اللغوي في الجزائر يتسم بالتعددية، وغلبة الروابط الجهوية والقبلية، فإن النظام الجزائري لم يستغل هذه التعددية في تدعيم شرعيته المهزوزة <<حيث يعد الخطاب التعددي في الجزائر ممنوعا>>[21]بعد أن أخذ النظام غداة استرجاع الاستقلال، في البحث عن مرجعية رمزية، يستند إليها في حكمه إلى جانب، مرجعية الكفاح المسلح، وبطولة الشعب وكذا الخطر الخارجي، والتي لا يمكن لها وحدها أن تصنع "هدفية عليا" لشعب خرج ممزقا ومشوها، يبحث عن وحدة الذات، وانسجام الخطاب، خاصة في ظل التحولات السياسية

الفورية بعد خروج الاستعمار، مثل صراع صيف(1962)، وثورة القبائل المسلحة (1963) وكذا حرب الرمال مع المغرب الأقصى[22]، وغيرها من التحديات. ولذا كان لزاما على الدولة الجزائرية أن تدفع بكل صور الانسجام إلى الساحة، فرأت في خيار<< لغة وطنية وحيدة، دافعا كبيرا لتحقيق هذه الوحدة، انطلاقا من رمزيتها من حيث علاقتها بالدين من جهة، وارتباطها بمفهوم الأمة من جهة أخرى>>[23]. ونظرا للوضع الهش السائد في المجتمع الجزائري، فقد تبنت الدولة سياسة تعريبية تكامل فيها دور الجزائريين المنحدرين من المدرسة الإصلاحية والمتعاونين المشارقة. وقد حملت سياسة التعريب هذه جناحين أساسيين؛ الأول منهما يعمل على استبدال اللغة العربية بالفرنسية في جميع المجالات، وهو تيار واضح وصريح في خطابه، أما الجناح الثاني فيهدف إلى سيطرة اللغة العربية"الكلاسيكية" والقضاء على اللهجات الأخرى بمختلف أنواعها، وهو تيار لا يعرب عن نفسه كثيرا.

وقد بقي النظام الجزائري فترة طويلة من الزمن، يعتبر أن التعددية اللغوية خطرا على الوحدة الوطنية، دون أن يقوم بدور فاعل في تدعيم مذهبه، إلا أن تكون كخطاب تعبوي عرّته الأيام.

ويتجذر هذا الخطاب اللغوي في عمق الأزمة الجزائرية باعتباره يجرنا إلى الحديث عن الأصول، والمضمون الثقافي للسياسة، وبالتالي، فهي تمثل خطرا لدى مناضلي النزعة البربرية الفرنكوفونيين؛ الأولون انطلاقا من الهوية والآخرون، انطلاقا من امتيازات المكانة والنفوذ.

وكان جل النشاط الذي قامت به الحركة البربرية بهذا الصدد، هو الكفاح من أجل الاعتراف دستوريا باللغة البربرية التي تحولت بفعل فاعل إلى "اللغة الأمازيغية"[24] وهو ما تم إحرازه جزئيا من خلال إنشاء "المحافظة السامية للغة الأمازيغية، سنة (1995).

ولا يتوقف مشهد المواجهة بين اللغات في هذه الثنائية فقط، بل تتعداها إلى الاعتراف باللهجات الجزائرية المتحدث بها في كل المناطق. وقد تجسد هذا تدريجيا خاصة في الإذاعة والتلفزيون، من خلال ملاحظتنا للغة التنشيط والبرامج التي فقدت.

وكما تم ذكره سابقا، فإن <<اللغات الموجودة في الجزائر تحيل إلى تعددية الأصول ومن ثم تعددية مرجعيات الهوية..فإذا كانت اللغة الفصحى تجسد العلاقة بالقرآن الذي تستمد أصلها منه، ومن ثم بالإسلام، وبالتالي مرجعا قويا للهوية، كونها لغة وطنية بحكم الدستور ولغة الدين والتاريخ الرمزي لمقاومة الشعب الجزائري>>[25]، فإن اللغة البربرية، تمثل مشكلة كبرى

على البناء الإيديولوجي الرسمي، الذي يقرن نشأة الأمة بظهور الإسلام، فهي بوجودها تشهد على أصل سابق على الإسلام>>[26]. بينما اللهجات العربية المتكلم بها (الجزائرية) تعطي انطباعا واضحا عن المجتمع الجزائري العصري الذي يتحرك. ودون أن نغفل اللغة الفرنسية التي تعتبر في أضعف مبررات وجودها كـــ"غنيمة حرب" يجب الاستفادة منها.

فالعلاقة بالأصل تشكل عنصرا رئيسيا للهوية، وإنكاره يؤدي إلى الانسداد، الذي نراه يوميا يطبع صورة المجتمع الجزائري، بعد استرجاع الاستقلال.

2-1-3-2- المظهر التاريخي للأزمة:

تعد كتابة التاريخ من أكبر عقد الجزائريين، فمنذ عقود طويلة حاول المؤرخون، ومن لهم اهتمام بهذا المجال أن يجدوا أرضية صلبة لإيصال عبارة "وجوب كتابة التاريخ" أو "إعادة كتابة التاريخ". وإن كان النظر مركزا حينها على تاريخ الثورة، فإن الملاحظ بالنسبة "للمسألة البربرية" أنها أيضا تعاني من هذا الإشكال وتقرا الأمر كله على لائحة التهميش والشطب و"الحقرة"، والنظرة العنصرية.

في الوقت الذي حدث الوعي فجأة بالأصول البربرية، بتأثيرات استعمارية (كما سنرى لاحقا)، اتهم التاريخ الذي طالما استندت إليه الحركة الوطنية، في تأصيلها لمفهوم "الأمة" و"السيادة"، بل إن الأزمة البربرية التي حدثت أواخر الأربعينات، كانت شرارتها الأساسية اتخاذ مصالي الحاج ومناضلي حزب الشعب "العروبيين"، من الفتح الإسلامي معلما لبدء التاريخ "للأمة الجزائرية"، فأخذ البربر على عاتقهم التنقيب في كل شيء ليخرجوا للناس معلما آخر لبدء التاريخ (ولكن بنظر الأكاديمية البربرية)، ويتمثل هذا المعلم في تولية (شاشناق الأول) على مصر الفرعونية حوالي(950) قبل الميلاد. و نادى الفرنكوبربريون "برمي التاريخ إلى

المزبلة"، وتحاملوا عليه أشد التحامل، لأنه يؤرخ لسلطان قريش والعرب[27]، ويتجاهل السكان الأصليين.

والذي حدث حسب قراءة هذا التيار، أنه: أزيحت الرموز الفرنسية وامتداداتها في التاريخ، وعوضت بالرمز العربية، واستبدل مستعمر بمستعمر، وإقطاع بإقطاع جديد. وأن الذين انساقوا وراء الأصل العربي؛ مثل البربر الذين قابلوا (عمر بن الخطاب) [28]<< أرادوا في غمرة التفكك والانحطاط الذي يعيشونه، أن يبحثوا عن سلف عربي أو مشرقي قوي، يرتاحون في الانتساب له>>[29].

بالفعل لقد حدثت هناك أخطاء كثيرة سواء، في كتابة التاريخ أو قراءته، هذه القراءة التي كانت إيديولوجية غير نزيهة، جعلتنا ننظر إلى تاريخنا، نظرة شك وريبة. ومن بين هذه القراءات كما يقول (مولود قاسم نايت بلقاسم) في كتابه "أصالية أم انفصالية":<< ..ومن ذلك البرنامج الدراسي الأول الذي سطر للتعليم الثانوي للموسم 1963/1962، أي سطر منا وبأيدينا، كان يتضمن لتعيين وتحديد أهم عصور التاريخ الجزائري هذه العناوين: العصر الروماني، الغزو العربي، السيطرة التركية، وصول الفرنسيين >>[30]. أما الحديث عن التمازج الذي حدث فهو قفز على آلاف السنين، وهذا ما فعله الاستعمار الفرنسي مع التاريخ الإسلامي في الجزائر.

ويقول أحد المؤرخين المشربين بهذه النزعة:<< آن الأوان كي يعرف الجزائريون، أن الجزائر الفرانكفونية موجودة منذ أكثر من قرن، والجزائر العربية موجودة منذ أكثر من أربعة عشرة قرنا، أما الجزائر البربرية، فمتواجدة دائما ولا نستطيع تغيير هذه الحقيقة>>[31].

2-1-3-3- المظهر الثقافي للأزمة:

نتحدث دائما عن أزمة ثقافية أو انحراف ثقافي ، لكن التفكك المتعدد الأشكال الذي عرفه المجتمع الجزائري منذ الحقبة الاستعمارية خلق مجتمعا مقهورا ومهتزا، واستمر هذا التفكك حتى إلى ما بعد الاستقلال على رأي (عبد الغاني مغربي) [32]. والنظرة إلى التمازج الحاصل بين السكان الأوائل والقادمين عليهم بأهدافهم المختلفة عملت على إثراء المجتمع وتكوينه، وإعطائه طابع التعددية الثقافية التي نشاهدها كل يوم، ليس بنظرة "فلكلورية" لطبوع الرمزية والطقسية التي يمارسها الإنسان الجزائري ولا للتراث الشعبي السائد لديه وهو خصب جدا

يتلون بتلون التضاريس والمناخ الجزائريين، لكن بالنظر إلى أبعاد الانتماء الحضارية والثقافية، وقدرة الإنسان الجزائري على الفاعلية والإنتاج ضمن الحضارة الإنسانية عموما.

فكثيرا ما وصم هؤلاء السكان بأوصاف سلبية للغاية من طرف مفكرين عملوا على غرس القصور والعجز فهذا مؤرخ مثل غوتي يقول: المغاربة من بين الأعراق (السلالات) البيض المتوسطية التي تمثل بالتأكيد "الزواحف المتخلفة"، فلم يكن لها تميز إيجابي.. نظرتهم لا تستطيع أن تكون إلا مأخوذة من المنتجين للإيديولوجية الكولونيالية[33] وناهيك عن كتابه الذي عنونه "العصور المظلمة بالمغرب"، ويقول (باسيه H.BASSET): <<البربر لا يوجد من يشبههم وهم عاجزون عن الاستمرار وحدهم في الطريق.. فالهيمنة الأجنبية اختفت، والبربر

مستعدون لتبني أخلاق سيد جديد بالسرعة نفسها التي ينسونها بها>>[34]. وبالجهة المقابلة نرى الكثير يتحامل على العرب ودورهم في المنطقة وتطعيمها بالحالة السياسية لهم أيام تصاعد المد القومي، وقد وجدوا أيضا في مقولة ابن خلدون الشهيرة" إذا عربت خربت" متناولة بعيدا عن مقصدها الحقيقي الذي وضعت له، حيث يؤكد (إيدير عمارة) باحث في ما قبل التاريخ: أن التمازج الحاصل بين العرب الهلاليين وبعض القبائل العربية أنتج قوة تخريبية رهيبة، بل نحسا طال المغرب كله.. وأن جو الحرية واللامركزية الذي كانت تعيشه دويلات المغرب، لم تكن إلا شكلية، فقد كان العرب يأخذون أطفال الأسر الحاكمة لطبعهم بالثقافة العربية من أجل خلق عنصر مستهلك المقاومة(نموذج يوبا الثاني) [35]، ومثل هذه الإيحاءات تغرس في ذهن كل طرف نظرة ازدرائية حول من تشكل لديه بأنه "الآخر".

2-2-الأسطورة القبائلية:

منذ أن دخل المستعمر الفرنسي أرض الجزائر، اصطدم بمقاومة شرسة في كل مكان وصلته أقدامه. وقد أظهر الشعب الجزائري كعادته مع الغزاة لحمته. ذلك أن العدو الجديد له أهداف أبعد من الشواطئ الجزائرية الجميلة، والإستراتيجية بموقعها وثرواتها. وبالتالي اتخذت المقاومة شكلها المناسب،مما جعل المستعمر يلجأ إلى أسلوبه الأزلي في إمساكه بزمام الأمور وهي سياسة" فرق تسد" "divide ut emperes")[36]وذلك لتفكيك المقاومة وفض جماعات الملتحقين بها . لكن ظاهرة المقاومة الشاملة التي تتجدد كل مرة جعلته يفكر بشكل جاد وعلى مدار المراحل الأولى للاحتلال، إلى تغيير في إستراتيجية التفكيك، فكانت محاولة<< قيادة

منطقة ضد باقي الوطن>>[37]ولم تكن هذه المنطقة سوى" بلاد القبائل" التي وضعت في مخبر الإيديولوجية الإستعمارية فيما يسمى بـــ" الأسطورة القبائلية".

2-2-1- من هم القبائل:

2-2-1-1- التسمية:

كلمة" قبائل"، كما هو معروف اليوم ، تدل على مجموعة من السكان البربر متحيزون في منطقة معروفة في الجزائر تسمى" بلاد القبائل"، وهم على غرار كثير من المجموعات اللغوية في الجزائر التي يشكل نسيجها الاجتماعي الإثني مثل الشاوية، الشلوح، التوارق،بني مزاب..وغيرهم.

وتميز هذه المنطقة بإطلاق كلمة بلاد ظهر بشكل غطى على المناطق الأخرى، مما يحيل في الذهن أن استقلال المفهوم وتعينه عليهم، إنما هو استقلال شخصيتهم وتميزهم عن الآخرين،وهذا جراء الوهم الذي بناه الاستعمار في أذهاننا فغدا وكأنه حقيقة لا يمكن مصادمتها، رغم أنها التباس حصل من السياسة الرهيبة التي اطردت حتى ما بعد الاستقلال.

وكثيرا ما يطلق على القبائل اسم" زواوة"، وهي قبلة من" كتامة" تشعبت إلى بطون كثيرة[38]ويقال إنها فرع من قبيلة "ضريسة"[39]وسكنت قبيلة زواوة المنطقة التي تسمى اليوم" بلاد القبائل"، أو" بلاد زواوة" و الأول أظهر لتوارد ذكره واستعماله الكثير. والحقيقة أنهم لم يكونوا وحدهم في المنطقة،فقد ساكنتهم قبيلتي" صنهاجة ولواتة" التي كانت تقطن بجاية[40]وتشكل هذه القبائل <<تحالفات سياسية دائمة نوعا ما في المنطقة الممتدة من غرب دلس والتي تسكنها صنهاجة وشرقها إلى مرسى بجاية موطن زواوة، ومن هذا المرسى إلى غاية عنابة فهي مساكن كتامة>>.[41]

ولكن هذه الرقعة تختزل مرة في جبالها وتمتد مرات أخرى إلى منطقة شرشال،وفي الأخير بدت بلاد القبائل معزولة في مربع بين واد أغريون شرقا وواد بودواو غربا، المتوسط شمالا وإلى الجنوب باتجاه سيدي عيسى بسطيف. [42]

لكن نسبة السكان أو البلاد إلى هذا الاسم –والذي لا يعرف معناه على وجه التدقيق- لم يكن معروفا من قبل. فحسب ش.ر.آجرون(CH.R. AGERON) <<فكلمة القبائل غامضة..

ولم تظهر قبل القرن السادس عشر، أي أن أول من استعملها هم الأتراك. أما الفرنسيون فقد عنوا بها الجنود من الأهالي المشاة دون الخيالة (كما كان دورها- أي قبيلة زواوة في سياسة المخزن التركية[43]) ثم أطلقوها على سكان الجبال عموما..وسرعان ما صار المصطلح حصرا على منطقة بعينها. والمنقسمة بدورها إلى قبائل جرجرة الكبرى، وقبائل صغرى>>[44].

2-1-2-2- التنظيم الإداري:

لا يعرف في تاريخ شمال إفريقيا حدودا متميزة[45]، أو تاريخا منفصلا لهذه المنطقة عن باقي الوطن وقبائله الكثيرة،إلا بعد مجيء "الإستخراب الفرنسي"[46] ومحاولته هدم البنية

الاجتماعية التي صمدت لقرون كثيرة. وذلك لم يمنع تواجد كيانات مغلقة في المنطقة فرضت في كثير من المرات منطقها على الغزاة.

فقد كانت هذه المنطقة في عهد الممالك البربرية تنتمي إلى مملكة "الماسيل" ثم "نوميديا".مرتبطة بالدولة المركزية الملكية التي بناها"ماسينيسا". وعند الفتح الإسلامي لم تكن متميزة عن باقي المنطقة حتى ظهور حركت الخوارج والشيعة في المغرب العربي والأوسط على الخصوص.فعرفت أثناء الدولة الإدريسية إمارة تابعة لها تسمى:"إمارة هاز"على مقربة من جبال جرجرة، وبقيت حتى قضى عليها جوهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي.أما في زمن الدولة الحمادية، فقد كانت بجاية العاصمة الثانية للدولة منذ(460هـ) إلى غاية سقوطها على يد الموحدين سنة (547 هـ). وقد لعبت بجاية دورا حضاريا رائدا في حوض المتوسط..وفي سنة(1510م) عرفت بجاية الاحتلال الإسباني، بعدما كانت الملاذ لكثير من المورسيكيين (مسلمي الأندلس) إلى غاية تحريرها من يدهم عن طريق "صالح ريس"سنة (1555م) وبقيت هذه المنطقة ممتنعة عن العثمانيين الذين بنو الأبراج على حوافها.وظهرت في هذه الأثناء مملكتين مستقلتين هما مملكة "بني عباس"ومملكة"كوكو"[47].

و أثناء الاستعمار الفرنسي، عرفت المنطقة تطورات عدة،ضمن الإصلاحات الإدارية المتوالية و المتضمنة في"سياسة الفرنسة" و الإدماج،<< فقد اقتضت إرادة الحاكم العام "كيدون" بأن تشكل من منطقة القبائل عمالة(ولاية) خاصة ومتميزة ، تضم كافة سكان الشريط الساحلي

الذين يتحدثون القبائلية..(دلس،أومال"سور الغزلان"،بجاية جيجل،فرجيوة وتاقطونت) وكان مركز هذه العمالة المقرر هو بجاية. لكن الفكرة لم تحظ بالنجاح..و فيما وصل شانزي (الذي لا يؤمن بالأسطورة القبائلية) تخلى عن المقاطعة الكبرى الناطقة بالقبائلية، وألحق عرب القبائل الكبرى(دلس) بالإقليم المدني وأنشأ منطقة عسكرية من الأربعاء ناث إراثن و مقطع.. وفي سنة (1880) أعلن كريفي(GREVY) إلحاق القبائل الكبرى إلحاقا كاملا بالإقليم المدني وتقسيم النطاق الخامس بناث اراثن بن أربع بلديات مختلطة(Communes mixtes) و أربع مقاطعات قضائية>>[48].

وأثناء ثورة التحرير عرفت المنطقة بـ"الولاية الثالثة" بعد مؤتمر الصومام، وبقيت إلى غاية التقسيم الإداري الأول سنة(1974) أين ظهرت ولايتا "بجاية و تيزي وزو" اللتان توزعتا

القبائل الكبرى والصغرى، إضافة إلى شرقي البويرة وشمال سطيف ثم شمال برج بوعريريج وغربي جيجل وولاية بومرداس بعد التقسيم الإداري لسنة(1984م).

2-2-1-3-التنظيم القبلي:

الحياة القبلية كانت هي القاعدة في "بلاد القبائل" مع تقسيماتها القديمة إلى أعراش وفرق ومداشر وخروبات.<<ونجد على رأس كل دشرة أمينا ينتخب بطريقة حرة(ديموقراطية) نم كل العائلات، أما تنظيم الجماعة (تاجماعت) فيتكون من كل الأعضاء وتنتخب بدورها"أمين الأمناء" وهو قائد القبيلة مكلف بالمحافظة على النظام وقيادة "الحرب" ويتصل بالجماعة كلما دعت الحاجة.كما يحترم القانون العرفي(القوانن) والمستمدة من الشريعة الإسلامية.كما نجد سلطة "المرابط" أيضا الذي يحتل مكانة كبيرة في التنظيم الاجتماعي القبائلي، ويتدخل في كل القرارات الكبيرة ويقترح الأعضاء ويقرأ الفاتحة،بل ويقترح حتى الهدنة ويبارك السلم،فهو يمثل القاضي الأساسي، والزاوية هي المكان المحوري الذي تدرس فيه شؤون القبيلة وتؤدى فيها الصلوات ويمارس فيها التعليم والاستشفاء>>[49]إلى جانب المسجد.

والنظام القبلي يستند إلى القرابة الإثنية الحقيقية أو الأسطورية(الرمزية) مع ديمومته في المنطقة منذ القدم،<<وقد عد الأستاذ دوفارجي(DUVERGER) الجماعة أو تاجماعت القبائلية رفقة الآغورا الهيلينية والوحدة السويسرية(الكونتونة) من بين أكثر ثلاث حالات في العالم تتوفر

على روح الجمهورية، فالانتخابات يشارك فيها جميع القرويين ماعدا النساء والأغراب. كما تتوفر على نقاشات عامة وبحرية، ومجلس القرية ينتخب بالإجماع لفترة قصيرة غالبا ما تكون سنة، ويحضره ممثلون من مختلف الأطراف من داخل تاجماعت..وفي أكثر الأحيان تتحد بعض القرى فيما بينها لتشكيل ما يسمى "بالدوار".أما فيما يخص الأمين أو العاقل أو(القورام) فقد اشتق اسمه من كنية الرسول-عله السلام- وهي دلالة رمزية على أهمية الدور الذي يؤديه، مثله مثل أعضاء تاجماعت الذين يسمون"ضامن"(تامن) أو ضمان في الجمع، وهم يضمنون ويراقبون إدارة الأمين>>[50].

كما تناط بالجماعة التي ينتمي إليها كل المواطنين البالغين سن الرشد (وهو سن يمكن لهم فيه حمل السلاح) ضمان احترام النظام الساري، وإقرار الضرائب ويسيرون الخيرات الوقفية ويطبقون بدون استثناء القرارات القضائية، ويتحمل المسؤولية التنفيذية لهذا النظام

والقرارات المنبثقة عنه الوكلاء الذين يعينون عادة من الصف المعارض لصف الأمين ويديرون الصندوق العام، كما يراقب تصرفات الرئيس أثناء التنفيذ "الضامن" المعيّن هو الآخر من طرف أفراد القرية التي عادة ما يعيش فيها الآلاف من السكان ولا يمكن أن تقل عن(500) نسمة إلا في النادر. [51]

وقد عاش هؤلاء القبائل، ممتنعون في الجبال، ويطلقون على أرضهم كلمة "اوطن" رافضين لكل دخيل، وقد ألزموا الإمبراطورية الرومانية حينها بالتعامل مع "اتحاد القبائل الخمس"(Quenquegentiense) التي تقيم في وديان وسفوح جرجرة[52].كما قاومت بتضاريسها الدخول العثماني، فلم يتمكن الإنكشاريون من الاستقرار بشكل دائم إلا في بعض القرى المحاذية والأبراج التي بنوها مع تعرضهم الدائم لهجمات وثورات القبائل [53]،كثورة(1643) بسبب الضرائب الكبيرة التي امتنعوا عن أدائها،وثورة (1692) [54] وغيرها من الثورات التي عمت الوطن وهذا لم يمنع أن تكون"زواوة" في بعض الأحيان تؤدي دور قبيلة المخزن المؤيدة للسلطان [55].

2-2-2- -بداية اصطناع الوهم:

لم تكن الأعين غافلة عما يدور في الضفة الجنوبية من المتوسط، فقد كان الأوروبيون وخاصة الفرنسيون يهتمون أشد الاهتمام بالجزائر كدولة، كانت تمثل مركز ثقل دولي بشكل مستقل وفعال.ومع بداية التفكير في احتلال الجزائر انطلقت الآلة الفكرية الاستعمارية على مستوياتها العلمية والثقافية في دراسة الأوضاع بالجزائر، فكانت الرحلات الاستكشافية والدور الإستخباراتي الذي كانت تغطيه القنصليات الغربية، لجمع المعطيات اللازمة لاستكمال عملية الغزو التي سبقتها محاولات قبل حصار(1827).

وتأتي محاولة القس (رايفال) في كتابه:(التاريخ الفلسفي لشمال إفريقيا) والذي ظهر سنة(1826) متضمنا إرهاص فكرة "الأسطورة القبائلية" في جزئه الأول، حيث سجل فيه السمات الأساسية للخصوصية البربرية (القبائلية) المتمثلة عنده في:<< لغة أصيلة وفقيرة جدا، وحياة مستقرة لأولئك السكان الجبليين الميالين بشدة إلى الحرية>> [56].وكان واعيا كما يقول ــ(CH.R.AGERON)ــ بالعناصر التي ستتكون منها "الأسطورة القبائلية"مثل :<<الأصل

الشمالي للبربر،جمال الخلقة، زرقة العينين،الشعر الأشقر وفتور التدين الإسلامي المصطنع والذي عوضته "سلطة المرابطين"،والاستقلالية المطلقة التي يقال أنهم طالما تمتعوا بها>> [57]

إلا أن هذه الأسطورة التي تكونت فعليا مابين سنتي(1840-1875)، دعمت وعززت عن قصد ما بين سنتي(1860-1870) لأغراض سياسية وجدلية، وذاع صيتها من سنة (1871) إلى سنة (1891) [58]. فقد تم تنظيمها من طرف الإدارة الاستعمارية خاصة ضمن ما يسمى بـــ:"السياسة البربرية" والتي وضعت من أجل ضرب العرب بالبربر [59]. وهذا كله لفرنسة الجزائر والإسراع بإدماج الأهالي، فقد:<<اعتمد الكثير من الإثنولوجيين والعسكريين على البربر لدفع الفرنسة بل وحتى التنصير وتقليص سلطة رؤساء القبائل والإكثار من عدد الأمناء وغلق المحاكم الشرعية واستعمال القانون العرفي الذي يسهر على تطبيقه قضاة فرنسيون [60].

ولم يكن من السهل في بداية الأمر، أمام الرؤى المختلفة للفرنسيين على اختلاف مهامهم الاستعمارية (إداريين،عسكريين، رجال دين) أن تسير سياسة الفرنسة أمام رؤيتين أساسيتين

مختلفتين؛ بين توجه الإمبراطورية الفرنسية (نابوليون الثالث) نحو ما يسمى بـــ"المملكة العربية". وتوجه البعض الآخر إلى العكس من ذلك تماما. فنابوليون الثالث كان ينتهج سياسة حب الأهالي التي تأمر المعمرين باحترام الجنسية العربية.

وهي السياسة التي حملها المعارضون كل فشل لفرنسة الجزائر.وعلى هذا قاموا بعمل كبير جدا من أجل إقناع الرأي العام الفرنسي: أن السياسة اللائقة لنقل الجزائر إلى فرنسا وللأبد هو السياسة البربرية، أي الحديث عن الجنسية البربرية وليس الجنسية العربية: إن التوجه الذي اتخذه نابوليون هو الذي سرع في تعريب البربر وخاصة القبائليين، وجعلهم يتمسكون بالقرآن ولم يكن السبب في ذلك سوى أن نابوليون وفر القضاة المسلمين العرب مالكيي المذهب، ولم يمانع في استعمال أحكام الشريعة الإسلامية، بل وساعد أكثر استعمال اللغة العربية لكتابة الأوامر والمراسيم الخاصة بالأهالي، والتي كانت تسهر على سيرها المكاتب العربية ،وهذا كله ساعد كما يقول المعارضون في فشل جهود الفرنسيين في نشر الحضارة وتمسيح الأهالي، ولذا فمن الضروري القيام بما يجب القيام به قصد القضاء على سلطة العرب وتأثيرهم الذي عوق التقدم، ولذا كما يقول لافيجري:<<يجب أن نمزق هذا الشعب وأن يتخلى عن أوهامه الماضية،

وإيقافه عن إتباع القرآن..وأن نلقي في أطفالهم على الأقل مشاعر ومبادئ أخرى>> [61].ولم يكن هذا العمل غير أسطورة الثنائية العرقية التي كان من روادها رفقة واريني (WARINIER).

2-2-2-1- عناصر الأسطورة البربرية:

تقوم هذه السياسة البربرية الرهيبة<<على الاستغلال المنهجي للأحقاد الكامنة بين العرب والقبائل، وتتمثل في دمج الأول ومحو الثاني>> [62]، وفيما تحددت هذه السياسة وطرحت، أخذ كل من العقيد دوماس (DAUMAS) والنقيب فابار(FABAR) في جمع معطيات الأسطورة القبائلية، التي تتركز أساسا على حب القبائل وجعله جزء من الإيديولوجيا الاستعمارية في الجزائر كما قال واريني>> [63].

وفي الواقع أن هذه الأسطورة الوهم لم تكن تبلغ ما بلغت، لولا وجود الكثير من الاضطراب الواضح لدى المؤرخين المسلمين(قدماء ومحدثين) والذي استغلته الآلة الاستعمارية

في التنظير من أجل تمزيق وحدة المجتمع الجزائري وتشويش هويته.فقد اعتمد المستعمر على مصادر التأليف العربية بالأساس ثم مازجها بالملاحظات الميدانية لضباطه و رحالته التي كانت في شكل تقارير ومذكرات شخصية عن واقع الفرد والمجتمع الجزائريين،والتي<<أعطت فيما بعد الخلاصات التي تمركز حولها السياق الفكري والإيديولوجي الذي ضمنه صيغت "السياسة البربرية" التي طبقت في الجزائر والمغرب خاصة:

أولها:إقرار وجود تناقض سديمي بين العرب والبربر.

ثانيا:بناء على هذا التناقض في التكوين التاريخي هناك دعوة لتفضيل الجنس البربري على نظيره العربي وذلك لقابليته- بتقدير المستعمر- على التطور المدني والحضاري.

وثالث هذه الخلاصات، استعداد البربر واكتسابهم لأهلية الاندماج بالمجتمع الفرنسي؛ سياسيا واجتماعيا وثقافيا>> [64].

ونجد بالفعل أن التصور الاستعماري للعلاقة ما بين العرب والبربر على أنها علاقة غازي بمغزو، حاول قدر الإمكان أن يهيمن على البلاد بواسطة لغته الدخيلة واستئثاره بخيرات السهول وطرد الآخرين إلى الجبال،لتأتي الصورة الثانية التي صنعتها الأفكار الرأسمالية من أن

العرب ما هم إلا إقطاعيون وجب القضاء على سيطرتهم، لتستمر العناصر الأسطورية في التشكل لإلغاء وحدة الأصل(السامة-الحامية) التي تربط البربر بالعرب ، فالبربر وبالأحرى القبائل لهم تكوين تاريخي مستقل تماما عن الجنس البربري <<فالشعب القبائلي يعتبر(لدى هذه الإيديولوجيا) منحدرا من الغال(!) بل ومن الرومان والكل متأكد من عودة عقيدته مسيحية مع إجراءات الفرنسة>> [65] ومنه فهم شماليو الأصل أوروبيو المنشأ وفوق هذا فهم السكان الأصليون للأرض ومن هنا يأتي التمفصل الثالث لهذه الأسطورة التي تتشكل من ثنائيات في حبكة قاربت ولما أن تكون متينة،حيث يؤكد لافيجري وباقتناع كامل <<أن القبائليين والفرنسيين ذووا دم واحد وأصل روماني واحد وانتماء مسيحي واحد يمكنهم من إنشاء روابط وصلات ربانية>>[66] وعليه لابد من التكتل للتخلص من الوجود العربي مع فرنسا التي جاءت لشمال إفريقيا للمساعدة في عودة الأمور إلى وضعها الطبيعي.

لقد توالت الكتابات التي قام بها ضباط الإمبراطورية الثانية ورجال الدين لتأكيد عناصر هذه الأسطورة بملاحظة نقاط الشبه الكثيرة جدا والتي ستساعد على إدماج القبائل مع الأوروبيين في كافة المستويات.ولم يأل هؤلاء جهدا في حبك الحقائق المستمدة من الواقع وإخضاعها لرؤيتهم العنصرية والتي لم تكن تتناول في الحقيقة القبائل إلا بمنظور وحيد حسب تعبير(آجرون)، فالبربر بجميع تشكيلاتهم <<لم ينظر إليهم في الواقع إلا من المنظور الجبلي للقبائل الكبرى والصغرى، وهم ملزمون بأكثر امتثال لأنهم يقولون(أصحاب الأسطورة) أنهم أسلموا سطحيان وهم عدائيون للعرب بالفطرة الذاتية أو الخصوصية القبائلية>> [67] وهي نظرة تعسفية تؤدي بالضرورة إلى اختصار واختزال هذا القبيل من البشر في عنصر واحد، وإلغاء مرحلة تاريخية مهمة في حياة المنطقة، وربط طرفي التأريخ ما بين الرومان والفرنسيين الذين يعدون أنفسهم الورثة الشرعيين للإمبراطورية الرومانية البائدة والكنيسة الكاثوليكية بل ووصم تلك المرحلة بكل العيوب والنقائص لتحدث في النفوس لاحقا ضرورة الإحساس بالقطيعة والرفض والتجريم. وكل ما عمله هؤلاء الفرنسيين هو جمع لمعطيات موضوعية وبقراءة من العلوم الأكثر استعمارية وعنصرية:الأنثروبولوجيا والإثنولوجيا،بحصر صفات الشبه وأدلة ما ذهبوا إليه في سياق منطقي يوهم بصدقه.

فمن حيث المعتقد، فإن هؤلاء المسيحيون سابقا<<قد قبلوا القرآن ولم يعتنقوه قط..(بل) لن تجد لديهم دينا أو تدينا، فهم يدينون بالإسلام في ظاهر الأمر..لأنه(القبائلي) مناهض في الحقيقة للكهنوت الديني، فقوانينه أو أعرافه هي النقيض تماما لمبادئ الإسلام>>فهم يحكمون وفق قانونهم الخاص المخالف تماما كما قال الكابتن كاريت(CARETTE) بصدد اكتشافه(زعما) لقانون جنائي قبائلي [68].

ولم يترك الفرنسيون حتى لون القرميد الذي تبنى به القرية(تادارت) على غرار ما في أوروبا ناهيك عن بنية القبيلة(!) والطريقة التي تتأسس بها الأسرة والملكية والبلدية ومنشأ القوانين، والميل إلى التقدم والتعود عليه..ومقت المركزية من طرف هؤلاء الجمهوريين الذين يشعرون إزاءها بالهول كما يقول بول جافانال(JAVANALE)، وإذا ما تعبوا من النشاط طوال الأسبوع ارتاحوا يوم الأحد، مع احترامهم للمرأة على عكس العربي، كل ذلك يجعلهم

قريبين من أخلاق الأوروبيين، وبالتالي يسهل دمجهم وجعلهم(؟!) فرنسيين بواسطة الحضارة.

هذه هي أهم العناصر التي تتشكل منها الأسطورة القبائلية المبنية على ثنائية عنصرية تعمل على تفكيك المجتمع الجزائري من أجل التسيد عليه وللأبد. إلا أن المنطقة مانعت هذا التلفيق وقاومت بعنف وشراسة، ولم يستطع المستعمر أن يخضعها تماما إلا في(10جوان1857) وما لبثت أن قامت ثورة (1871) على إثر تطبيق هذه السياسة تقودها الزاوية والطريقة الرحمانية، بل وكان القبائل المستقرون كما يسمونهم، الميالون لهم! أشد الناس مقاومة لهم من العرب .

وقد أفصح ماسينيون في رسالة إلى إحدى السلط الأسقفية يشرح فيها تطور السياسة البربرية بتاريخ(9مارس1951) متحدثا عن الفترة ما بين(1913/1909) التي كان الأب دو فوكو فاعلا فيها ، أفصح عن أهداف هذه السياسة قائلا:<<..لأخصص حياتي بعد هذه الحركة الدائرية التي من المستلزم عليها أن تلغي اللغة العربية والإسلام بشمالنا الإفريقي لصالح اللغة الفرنسية والديانة المسيحية وذلك على مرحلتين:

1- بعث هذا التكوين الرسوبي اللغوي والعرقي القديم للبربر.

2- الإدماج بواسطة اللغة والقانون..>> [69].

وماذا يبقى آنئذ للقبائل من الصفات التي تحدثوا عنها سوى الوهم أو أن يكونوا معولا لتهديم الوحدة الوطنية وتخريب هوية مجتمع من المنظور الفرنسي. وقد أكد هذه الحقيقة فوستال دو كولانج بقوله :<< حقا إذا كان لنا من واجب نؤديه في الجزائر فهو محاربة الدين الإسلامي عدونا الأبدي بمختلف الوسائل..وهاهي ذي القوانين القبائلية تساعد سياستنا بشكل خاص، لأنها تختلف عن الشريعة الإسلامية.. وتعد بالنسبة إلينا أداة ثمينة للغاية وكلما استعملناها ازدادت الهوة عمقا بين المسلمين العرب والبربر المغلوبين بالأمس>> [70]

وأوضح ماسكوري أيضا حينما قال:<< إن عدم وجود تجانس بين السكان في الجزائر سيكون عونا قويا لنا للمضي قدما في إنجاح سعينا في صد الناس عن التقيد بالدين، ونحن على استعداد لتفتيت كتلة الأهالي وتشتيت وحدتهم عن طريق الحل المنهجي للمؤسسات التي تكفل لهم قوة التماسك>> [71]، ولم تكن هذه المؤسسات إلا مجموع البناء الاجتماعي الذي عملوا على

تهديمه بداية بالمؤسسات الدينية والتنظيم القبلي والتعليمي والقضائي وصولا إلى الأسرة ومرورا بأسماء الأفراد والمناطق.

2-2-2-2- آثار السياسة البربرية:

هذه السياسة التي قامت كرد فعل على السياسة العربية باعتبار أن البربر أكثر عددا من العرب في الجزائر آنذاك، تركت آثارها السيئة على المجتمع القبائلي الذي حاول أن يقاوم بكل ما أوتي من وسائل، وامتد هذا الأثر ليطال جميع الأصعدة انطلاقا من البنية السياسية للقبيلة ونظامها القضائي والعقائدي، وحتى على المستوى الرمزي المتعلق بأسماء الأشخاص والمناطق مرورا بالنظام التعليمي الذي حاول من خلاله الفرنسيون استهداف المرأة التي عدت آنئذ المنطلق الأساس للإدماج السريع لأهالي المنطقة مع الأوروبيين. وسوف نعرض هنا بشيء من التركيز لذلك الأثر السلبي الذي طال مختلف البنى الأساسية للمجتمع القبائلي بعد خضوعه التام للمستعمر انطلاقا من سنة(1858) بفضل سياسة "التنظيم القبائلي" تحت مسؤولية الجنرال راندون(RANDON) والتي طبقت بشكل فعلي انطلاقا من (20نوفمبر1860) .

كانت تاجماعت كما سبق الذكر هي المجلس الحر في القرية (تادارت) وكانت تباشر جميع الأقضية المتعلقة بالمواطنين، لكنها بدأت تحت مسمى "التنظيم القبائلي" تفقد بشكل واضح استقلالها السياسي والمالي، ولم يعد الأمين إلا عونا للإدارة التي تعين له مساعدا يسمى

"الخوجة" وتكلفه بتحصيل ضريبة الرؤوس، على أن مبدأ انتخابه كل سنة تم المحافظة عليه في البداية ثم بدأ نظام التعيين من طرف الإدارة التي اتبعت فيه أسلوبين اثنين:

-استعمال خاصية الصفوف داخل القرية الواحدة فكانت دائما تلجأ إلى تعيين أمين من الصف المعادي.

-القضاء على الأمناء المنتمين إلى الأعراش القوية، وتعيين الأمناء الأقل شأنا.

مع ذكر أن فرنسا لجأت إلى سياسة الإغراق ؛حيث أكثرت من الأمناء الذين عادة ما يكونون في صراع بينهم.

وقد امتد هذا الأثر إلى محاولة تشويه النظام القضائي وذلك بالتقليص من السلطات الواسعة لتاجماعت التي تستعمل خاصة بعض القوانين العرفية المستمدة بشكل عام من الشريعة الإسلامية(كما يؤكد ذلك جون ماريG.MARY) [72] وكان لها قضاة يسهرون على توفير

الأمن ورعاية الجانب الجنائي بعيدا عن القانون المدني الفرنسي، ويفوض الأمر في المنازعات إلى عقال(عقلاء) القرية أو العشيرة أو رفع القضية إلى العلماء لتحكيمهم في الأمر. لكن الإدارة تحاول إبطال الفصل في الجرائم والجنايات الخطرة وترك القضايا المدنية والتجارية تحت رعاية القبيلة. ثم أدخلت ما يسمى بقضاة الصلح التي يطبق فيها القانون الفرنسي المحض. لكن استمرار القبائل في الاحتكام إلى عوائدهم جعل هذه المحاكم قاصرة نوعا ما، بل وفرض عليها أن تقضي بهذه العوائد التي لم تكن مقيدة ولا مقننة بشكل رسمي.

وفي سنة (1880) أعلن (GREVY) إلغاء الجماعات القضائية وتعويضها بثلاث محاكم صلحية وأصبحت مسألة المخالفات تابعة لمسؤولي البلديات المختلطة بمقتضى قانون التبعية الأهلية، وأصبح القضاة فرنسيين يجهلون حتى اللهجة المحلية.

لكن القبائل ولمدة طويلة لم يعلموا أو تجاهلوا وجود تلك المحاكم حيث أكد (هانوتو) أنه طوال سنة(1885) لم تنظر المحاكم إلا في(19) قضية فقط، ونستطيع القول هنا أن سياسة الإدماج القضائي للقبائل قد فشلت تماما.

أما من الناحية التعليمية فإن سياسة "الفرنسة" بوجهها البربري وخاصة بعد ظهور فئة جديدة من الإداريين من أمثال رونو(RENOUX) وموريس (MORICE)وفارنيي(VARNIER) وكاميل ساباتيي (CAMILLE SABATIER) كانت تنظر إلى حتمية تغيير الطبيعة الذهنية والخلقية، بإيجاد نمط حياة مختلف تماما عن المعهود لدى الأهالي، وطبعا لن تكون المدرســة

مكانا لإنتاج ناقلين طفيليين أو خياطات أوطرازات لا يجدن ما يطرزنه في أي مكان <<فالتعليم المستهدف هو الذي يجب أن يكون هدفه تيسير عملية التزاوج مع الأوروبيين، لأن الامتزاج في الأخير بين الجنسين هو وحده الذي ينقذ الجنس الأدنى من الانحطاط>>.وقد اقترح (P.PICHARD) وضع سياسة علمية خاصة بالزواج المختلط موضع التجربة على مستوى محدود، وذلك بإتاحة تجهيز البنات القبائليات، وتوفير مهورهن وحظر الوشم، وإعطاء الرجال تعليما مهنيا يوائم القدرات والمواهب والوسط ويكبح التأثيرات الدينية.

وبالنسبة للمرأة فهي التي تساعد في الاستيلاء على روح الشعب كما يقول ساباتيي، لذا وجب تيسير<<الارتباطات بين أبناء المستوطنين والنخبة من البنات القبائليات عن طريق فتح المدارس وكذا العمل على الرفع من شأن المرأة داخل المجتمع القبائلي، كإلغاء الزواج الإجباري، وأن لايتلقى آباء المخطوبات مستقبلا(تاعمامت) أو المهر الذي يدفعه والد الخطيب

كتعويض والذي فسر آنئذ كما لو كان ثمن شراء الزوجة ، وبالتالي فالمرأة هي التي تتلقى مهرها بنفسها" كما أن الطلاق لابد أن ينزع من سلطة الرجل ليكون بالتراضي بين الطرفين، مع الرفع من سن الزواج إلى(14) ومنع تعدد الزوجات رغم قلته في بلاد القبائل>>[73].

كما أن الفرنسيين قاموا بدعاية واسعة ضد الزوايا وشيوخها بهدف ضرب العربية والتعليم القرآني، فأغلقوا الزوايا إلا بترخيص يصعب الحصول عليه، مع حضر جمع التبرعات.وإن كانت سياسة التنصير غير متعلقة بالسياسة البربرية، لكنها استفادت منها أيما استفادة في منطقة القبائل و قوبلت بالرفض الشديد ردا على مقولة التدين السطحي للأهالي القبائليين الذين استحبوا الموت لأبنائهم على أن يروهم تحولوا إلى المسيحية، وإن اقتضى الأمر فالخروج من الأرض أو الموت أهون من الخروج من الدين.

وطالت هذه السياسة أيضا مجال أسماء الأشخاص والأماكن بما تمثله من عمق رمزي هام بالنسبة لسكان المنطقة؛ وهذا من جهة يصب في خانة دفع التجنس والعودة إلى أحضان الحضارة القديمة "المبتعثة" ومن جهة أخرى يحاول أن يعمق الهوة بين مسمى العربي القادم أصلا من الشرق، ومسمى البربري المنحدر زعما من الشمال[74].

وقد كان لهذه السياسة التي لم تتوقف عن التدفق يوما، امتداداتها داخل الصفوة المثقفة ورجال الحركة الوطنية، حيث عمد أحد المثقفين الجزائريين ــ و أخاله أول من قام بذلك ــ إلى محاولة الكتابة في أصول زواوة وتميزهم عن غيرهم من سكان المنطقة وقد صرح بذلك في

رسالة بعث بها إلى أحد رواد النهضة الجزائرية في مباركة هذا المشروع المشرب ــ كما أفصح ــ بنظرة كولونيالية مغرضة لكنه سرعان ما تنصل من فكرته وأصبح من الداعين إلى الالتصاق بالعروبة والإسلام. [75]

ناهيك عن المناقشات الطويلة العريضة حول هوية المجتمع الجزائري في أدبيات وتجمعات أحزاب وجمعية الحركة الوطنية، بين تلامذة "موريس توريز، وأتباع "فرحات عباس" الذي لم يجد أمة جزائرية حتى في، وبين دعاة الجزائرية العربية الشخصية الممتزجة بفضل الإسلام، وهي دعوى جمعية العلماء، وبين دعاة الجزائر ذات السيادة التي لا تتجزأ، دون الدعوة إلى عرق أو عنصرية، وفي الأخير بين دعاة الجزائر الجزائرية، التي تعرب فيها البربر

و تبربر فيها العرب، وأخيرا دعاة الجزائر البربرية التي كان أتباعها من أكثر الناس تأثرا بالسياسة البربرية الفرنسية والتي سوف نعرض لها في المبحث الموالي.

2-3- الأزمة البربرية:

الأزمة البربرية هي محصلة عوامل كثيرة جدا كان أهمها "الأسطورة القبائلية" التي هي صنيعة استعمارية بالأساس واضحة أهدافها التي وجّهَت بطريقة مباشرة وغير مباشرة الأحداث التي عرفتها الجزائر فيما يخص مسألة الهوية. وإن كان الفارق بين خطورة الأسطورة والأزمة البربرية ومنتجاتها، أن صنّاع هذه الأخيرة كما أسماهم الأستاذ(رابح بلعيد) "العشيرة البربرية"<<أنهم يمثلون تهديدا لوحدة الجزائر أشد خطرا من التهديد الذي ينبثق من الأسطورة البربرية التي يرجع إليها أصل هذه النزعة الطائفية،فالعشيرة البربرية تدعو إلى تقسيم الجزائر على خطوط عرقية وجغرافية في حين أن المفهوم الامبريالي "فرق تسد" الذي تمثله الامبريالية الفرنسية ..يستهدف تقسيم الشعب الجزائري إلى قبائل طائفية متعادية ولكنها تعيش مع ذلك في كيان جغرافي موحَّد تحكمه فرنسا>>.[76]

ويؤكد هذا التحليل ما قام به (والي بناي) الذي كان مسئولا في حزب الشعب الجزائري، في شهر جانفي (1945) من طلب توحيد القبائل الصغرى والكبرى في منطقة واحدة والتي يعتبرها موحدة طبيعيا لكن إدارة الحزب رفضت ذلك رفضا قاطعا بالرغم من تكرار هذا الطلب في "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" و"اللجنة الثورية للوحدة والعمل" .[77]

ومهما يكن فالواضح أنه تواجدت عوامل أساسية أدت إلى الموقف المتأزِّم الذي عاشه" حزب الشعب" في نسخته الثانية بل وكل الشعب الجزائري. ومن خلال استقرائنا لما حدث تبين أن هناك عوامل أساسية وقرت الجو الملائم لحدوث ذلك:

-اكتشاف الفكر الماركسي: وفي الحقيقة أن هذا العامل لم يكن بالوضوح الكافي في علاقته بالأزمة إلا من خلال شبه الإجماع من طرف المناضلين القبائليين حول هذا الفكر والذي يطرح مسالة نقد الأداء السياسي والنضالي" لحزب الشعب" ثم "حركة الانتصار" التي كانت مشربة بنزعة إصلاحية في إطار الإسلام والعروبة، خاصة وأن الاختلاف بين توجه"جمعية

العلماء" والوطنيين لم يكن اختلافا مذهبيا بقدر ما كان سياسيا. وكانت مجموعة من الشباب (آيت احمد الحسين، والي بناي، ولد حمودة، مبروك بلحوسين، صادق هجرس، يحي هنين وعمار أوصديق)<<أدركوا عجز الحزب الذي يعرف أزمة نمو وتطور، ويدور في حلقة ولا يبدو أنه يتحصل على نتائج ملموسة، سوى سجن مناضليه دوريا سنوات ثم سنوات..فبدا وكأن الإيديولوجيا الوطنية بدت محكوما عليها بالإخفاق. [78]<<فهؤلاء الشباب اكتشفوا "الماركسية العلمية" (داخل الحزب الشيوعي PCA أوّلاً) ونقد كل منهم حزب الشعب بقوة وهاجموا بشكل أساسي توجهه الإسلامي العربي>>[79]. وكان من الواضح جدا تبنّي هذا الفكر من طرفهم خاصة داخل "الحزب الشيوعي"، لأن الفكر الوطني أو الإصلاحي يمثل تعارضا مبدئيا بين الفكرة والغاية التي يؤمنون بها، وبالتالي فالإيمان بالتعددية العرقية لم يكن موجودا قطعا إلا في أفكار الحزب الشيوعي الذي يؤمن "بالمجتمع الجزائري في طور التشكيل ولم يصبح أمة بعد "[80]والتي تعارضها فكرة الإصلاحيين والوطنيين وبالتالي، فنقطة الالتقاء الوحيدة بين هؤلاء الشباب وأفكار الحزب الشيوعي هو التعددية العرقية ومعاداة التوجه العربي الإسلامي، ومن ثم الوصول إلى كينونة المجتمع الجزائري البربري الأصل قبل القرن السابع الميلادي.

-سيطرة الشباب البربري على حزب الشعب: وكان ذلك بداية من الاضطرابات التي حصلت في الحرب العالمية الثانية التي حظر فيها المستعمر كل نشاط سياسي داخل الجزائر وعمل على عزل القيادات من أمثال البشير الإبراهيمي ومصالي الحاج وغيرهما. وأثناء سجن هذا الأخير كلف لمين دباغين بمسؤولية الحزب، واستطاع بطبيعته "الطاغية" الاستيلاء على الحزب من سنة(1942) إلى غاية سنة(1946) وحاول خلع مصالي الحاج لكنه فشل في ذلك .. غير أنه عمل على تغلغل شريحة كبيرة من المناضلين البربر(القبائليين) الذين تسلقوا بسهولة في

هيئات الحزب المختلفة وشكلوا نواتهم التي تزعَّمت العمل المنظم والهادف خاصة في العمل الدعائي الكبير الذي قاموا به في أوساط العمال المهاجرين بفرنسا ولاسيما القبائليين، وكذا بالعاصمة ووهران وامتدت محاولاتهم أيضا إلى ناحية قسنطينة ،وبالتالي فقد طغى في هذه الفترة المد البربري على المد العربي الإسلامي داخل الحزب مما ولّد نوعا من الاحتقان، بل ووجود عمل موازي كما أبرزه زعيم الحزب في أحد تقاريره. [81]

-الإحساس بالهوية البربرية: وكان بالأساس عبارة عن اكتشاف جديد لدى هؤلاء الشباب والذي طُرح في أوساط الشعب للمرة الأولى في التاريخ وقد كانت النقاشات الدائرة حول الهوية بالأساس تتم بين الصفوة فقط ، لكننا رغم ذلك نلاحظ الحديث في أدبيات الحركة الوطنية والإصلاحية حديثا ونقاشا في اتجاه واحد وطاغ: أمة موجودة منذ القدم، إطارها العربية والإسلام إلى جانب همس بعض الاندماجيين والشيوعيين في بادئ الأمر من خلال قولهم بعدم وجود الأمة الجزائرية حتى انطلاقا من "المقابر" كما قال فرحات عباس، أو أن الأمة الجزائرية لم توجد بعد كما يقول تلامذة موريس توريز، الذين يحددون الأمة بشروط ستالين(لغة مشتركة، حدود واحدة، وحدة اقتصادية، عقلية وروح جماعية متوضعة في ثقافة وطنية) [82].

محمد ايدير أوعمران أحد هؤلاء الشباب ، كتب في جانفي(1945) أول أغنية وطنية بالبربرية الحديثة تحت عنوان(أكَّر اميس امازيغ) بمعنى:انهض يا ابن مازيغ، يذكر فيها مؤسسي الأمة الجزائرية من أمثال ماسينيسا ، يوغرطا ، الكاهنة ومصالي الذي شُطب اسمه بعد الأزمة، وبعد سنة من طلب والي بناي بوحدة القبائل اجتمع مناضلو مقاطعة القبائل: عمار ولد حمودة، محمد امقران خليفاتي، علي العيمش وحسين آيت أحمد وطرحوا مشكلة الهوية البربرية مع الاتفاق على مناقشتها علنيا في الحزب ، وتكونت خلية للتفكير والعمل في اجتماع ضمّ كلا من: والي بناي، عمار ولد حمودة، صادق هجرس، آيت أوعمران لوضع دراسة مقارنة للعقيدة الثورية لحزب الشعب مع السياسة الإصلاحية "لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية". وفي سرية تامة عن إدارة الحزب (PPA/MTLD) استدعى بناي في جويلية(1948) خمس عشرة مناضلا بربريا لملتقى مغلق استمر أياما (بعروس قرب الأربعاء ناث إراثن) وكان من بين الحضور ولد حمودة، محند ايدير، سعيد علي يحي، سعيد أبوزار، محند سيد علي، صادق هجرس ويحي المدعو رشيد، أين تم مناقشة نقطتين أساسيتين:

1_إدانة السياسة الإصلاحية للMTLD واعتماد الكفاح المسلح.

2-إدخال البعد البربري في التنظيم المستقبلي للجزائر المستقلة. [83]

وأمام الرفض القاطع لحزب الشعب الجزائري لمناقشة الأمر ، وردود الأفعال المليئة بالنقمة جراء بعض النشريات ، بدأت بوادر أزمة عنيفة تحيط بالحزب وبالشعب الجزائري .

هذه التجاذبات الداخلية كانت كافية للذهاب أبعد من ذلك ، والإشاعات التي كانت تصل الحزب أصبحت اليوم واقعا عيانيا يتطلب الحركة لإنقاذ ما يجب إنقاذه.

2-3-1- أحداث باريس:

كما سبق فإن التجاذبات الداخلية تراكمت فوق بعضها البعض لتزيد الأمور تعقيدا على تعقيد الوضع الاستعماري الذي تعيشه الجزائر منذ مجازر ماي (1945) وحبس ونفي الزعماء والقادة والمناضلين، وإن كان دعاة النزعة البربرية يتغذون بالأساس من التيار الماركسي فإنه لانعدم من بين هؤلاء أفرادا معربين متعاطفين معهم ويعضدونهم في دعواهم هذه . والحقيقة أن بوادر الأزمة الفعلية ظهرت منذ(1946) حينما اتُّهم الزعيم مصالي الحاج بابتعاده والحزب عن العمل العسكري[84]واتهام الحزب بالانحراف كما قدمنا . وبدت تظهر الاتهامات المتبادلة بين الطرفين، حيث وجد أتباع مصالي قوالب اتهام جاهزة لوصم هذه الحركة البربرية بالإلحاد ومعاداة العربية والإسلام والتشكيك في عروبة الجزائر[85]. ثم تعمقت بعد انتخابات (1948) حين بدا أن السياسة البرلمانية لم تعد ناجعة، إلا أن هذا الواقع غذّى بشكل أو بآخر النزعة البربرية وذلك لأسباب عديدة نذكر من بينها:

ـــ فقدان حوار داخلي فعلي" لحزب الشعب الجزائري" لمناقشة القضايا الهامة.

ـــ الموقف السلبي من التاريخ الجزائري قبل الإسلام.

ـــ العمل الدعائي الكبير الذي قام به أصحاب هذه النزعة، خاصة في فرنسا.

حيث أنه في مارس(1949) طرح عضو اللجنة الإدارية لفدرالية فرنسا علي يحي المدعو رشيد موضوعا للاستفتاء حول "خرافة الجزائر عربية إسلامية، والدعوة للجزائر جزائرية"،وأحرزت نسبة ساحقة(32 مقابل 28 صوتا) رغم أن مسؤولي الحزب المركزيين يعتبرون هذا المفهوم (الجزائر جزائرية) مفهوما استعماريا، واستشعروا أن الفدرالية وقعت في أيدي دعاة البربرية، مما اضطرهم إلى أخذ الأمور مأخذ الجد، فكلّف أمين عام القيادة السيد حسين لحول الذي شكل بدوره وفدا من أجل استرجاع فدرالية فرنسا وكان الوفد متكونا بالأساس من شوقي مصطفاي، الصادق سعيدي، محمد خيضر وبلقاسم راجف.حيث تم اتخاذ إجراءات عديدة لإعادة تنظيم

الفدرالية بداية من إجراء استفتاء لإدانة الانحراف السياسي للمجلس الفدرالي يوم(15 أفريل 1949) ثم شُكِّلت فرق كمندوس ودخل الطرفان في مواجهات خطيرة خاصة في الدائرتين الباريسيتين (18 و19) [86].

بعد هذه الأحداث الأليمة تمت السيطرة على الفدرالية واستُرجِع مقر جريدة "نجم شمال إفريقيا" وطُرد مفتعلو هذه الأحداث وأوقف بعضهم من طرف الإدارة الاستعمارية منهم والي

بناي ثم قدم الكثير من مناضلي النزعة البربرية استقالات جماعية. لكن الأمور بقيت متململة إلى غاية سبتمبر(1949) أين طفت على السطح مسألة" حزب الشعب القبائلي"(PPK).

2-3-2- حقيقة حزب الشعب القبائلي:

تمّ اكتشاف أمر هذا الحزب بعد اعتراض رسالة بعثها واعلي بناي إلى سعيد علي يحي عن طريق أحد المحامين. هذه الرسالة صورت ووزعت على كافة قسمات "حزب الشعب الجزائري" كدليل إدانة لنوايا الحركة البربرية المبيتة ضد وحدة المجتمع الجزائري، وصاحب ذلك حملة واسعة مما أدّى إلى وقوع اشتباكات عنيفة خاصة بالعاصمة الجزائر،وكانت العبارة الوحيدة محل الاستشهاد هو سؤال والي بناي عن ماهية "الحركة الثورية البربرية"(MRB)خاصة وانه في (18 أوت 1949) نشرت" صدى الجزائر" خبرا حول محاولة بعض الأعضاء البربريين إنشاء "حزب الشعب القبائلي" والذي كُذّب تكذيبا قاطعا في جريدة" الجزائر الجمهورية" بعد أن رفضت الجريدة صاحبة الخبر نشر التكذيب(أنه لم يكن ولن يكون أبدا حزب يسمى "حزب الشعب القبائلي"، لأنه لا يوجد إلاّ شعب جزائري واحد بعناصره المختلفة مهما كانت أصولهم أو لغاتهم يعيشون إخوة بإرادة واحدة من أجل حرية الأمة).

هذا الخبر المنشور في جريدة "الصّدى"، جعل من الإشاعات السابقة شبه يقين مما أدى إلى مراقبة تحركات العناصر البربرية واتصالاتهم.[87]

لقد كادت هذه الأحداث أن تعصف بحزب الشعب لولا الخطوات الجريئة المتخذة والحملة الدعائية الواسعة والتي جعلت الكثير من أتباع النزعة البربرية يتخلون عنها بداعي أنها حركة انفصالية مغرضة؛فمن بين ثلاث عشرة قسمة ببلاد القبائل لم يتبعهم سوى قسمة عين الحمام. وزاد في قوة هذه الحملة أن بعض المناهضين لهذه الحركة هم قبائليون مثل:الصادق أو الصديق سعيدي، رجاف بلقاسم، شوقي مصطفاي وغيرهم.

2-4-نضال الحركة البربرية بعد الاستقلال:

بعد أحداث باريس وأحداث العاصمة، وأخرى متفرقة هنا وهناك، تخامدت أصوات هذه الحركة أثناء الثورة المسلحة لدواعي وطنية محض، إذ لا سبيل لأحد أن يشق الطريق الذي سار فيه كامل الشعب الجزائري، ماعدا بعض الأحداث التي لم تكن لها الصبغة الدعائية.

فما تزال هناك بعض الاستفهامات حول عدم تمثيل منطقة القبائل في اجتماع الـــ22 لم تكن لها إجابات بشكل كافي ومقنع، إضافة إلى أن منطقة القبائل كانت محط اختلاف وجهات نظر القيادات فيما يخص إلحاقها بالعاصمة أو جعلها منطقة مستقلة كغيرها من التقسيمات الأخرى، وذلك خوفا من هاجس البربرية الانفصالية، كما كانت دوما تبريرات الشهيد ديدوش مراد[88] .

لكن انطلاق الثورة المسلحة أخفى جميع الخلافات التي لم تمنع من وجود عدد من القادة القبائليين على رأس الولايات التاريخية، أو متحملين لمسؤوليات أخرى. ولم يطرح ذلك أي مشكلة للثورة بل على العكس من ذلك فقد كانت المنطقة من أهم معاقلها وحصونها، مع التحاق أغلب من اتهموا بالنزعة البربرية بالعمل المسلح دون شرط أو قيد، بالرغم من وجود بعض الأطراف التي لم تكن متسامحة إطلاقا معهم، فتعرض الكثير منهم للتصفية الجسدية بتهمة البربرية والشيوعية باعتبارهما صنوان متلازمان، إلى جانب العديد من المثقفين في ما يعرف بقضية البلوات (الزرق) [89].

لكن بعد الاستقلال مباشرة وما تبعه من مستجدات على الساحة السياسية والاجتماعية، واختيار طريق العروبة كخطاب قومي ــ إلى جانب الاشتراكيةــ كرد فعل على سياسة الفرنسة التي طالت المجتمع الجزائري، أين كان الرئيس الأول للدولة الجزائرية الحديثة ينادي بأعلى صوته: "نحن عرب، نحن عرب" مما جعل دعاة البربرية يشكلون ردود أفعال متباينة الوسائل والمنطلقات وإن اتحدت الأهداف، من المعارضة المسلحة التي قادها (آيت اولحاج) ولم تنته إلا بعد قيام حرب الرمال مع المغرب الأقصى، إلى المعارضة السياسية السرية التي استمرت إلى ما بعد عصر التعددية. و مهما يكن فالغالب على كل حركة مهما كان مضمونها البحث عن فضاء عمل معين، سواء تحت القوانين السارية أو خارجا عنها، وكلا الأمرين حاولته الحركة البربرية في مسيرتها بعد استرجاع الاستقلال.

فبعد المعارضة المسلحة التي أخمدت، تبنت الحركة البربرية إستراتيجية جديدة مبنية على محورين أساسيين؛ الأول منهما، تذكير النظام بالمطالب "المشروعة" مثل الاعتراف

بالتراث الأمازيغي وتدعيم اللغة البربرية من خلال القنوات المختلفة مثل إعادة كرسي البربرية إلى جامعة الجزائر، وفتح تخصصات تعنى بالثقافة البربرية وغيرهما من المطالب.

2-4-1- الأكاديمية البربرية:

أما ثاني المحورين فهو العمل على خلق مؤسسات ذات محتوى ثقافي وعلمي بهدف تشجيع ترقية اللغة البربرية وتنمية البحوث التاريخية والثقافية الخاصة بحضارتها العريقة، وأحسن مثال على ذلك إنشاء الأكاديمية البربرية بفرنسا تحت مسمى أول << الجمعية البربرية للتبادلات والأبحاث الثقافية (Association berbère d'échanges et de recherches culturels (A.B.E.R.C)) >> سنة (1969) من طرف (محند اعراب بسعود) وآخرون. وكانت تهدف إلى <<تشجيع التبادل الثقافي وخدمة اللغة والحضارة البربريتين>> كما منعت مطلقا استعمال السياسة أو الدين داخلها !. وعرفت نجاحا في بداية أمرها مكنها من الدعاية لنفسها في أوساط الشباب خاصة، في أهم المناطق الجزائرية. وتعرضت خلال مسيرتها إلى تحويرات عدة في تسميتها ومسماها، ولكن نظرا لخطابها المتطرف والعنصري قاطعها كثير من المثقفين والمختصين في "البربريات"[90] ، إلى جانب أنها كانت مؤسسة مشبوهة من نواحي عدة، كضلوع الأمن الفرنسي في بعثها وتوجيهها) الأطروحة) إلى جانب محتواها التغريبي الذي يبقى يطرح تساؤلات وإشكالات كثيرة تتعلق بصدقية الحركة البربرية بأكملها.

كما أنشئت جمعية بربرية بكندا من أجل مساعدة المغتربين الجزائريين على التكيف مع أوضاع الهجرة في منطقة كيوبك بمونتريال، وتعليم اللغة البربرية.وقد ظهرت أيضا في هذه المرحلة العديد من النشريات التي تحاول الدعاية لصالح الحركة البربرية ونضالاتها في سبيل الشعب "القح" ذي الثقافة واللغة المتميزتين، كباقي اللغات والثقافات. كما شهدت تطوير وسائل أخرى للنضال مثل تشجيع الأعمال الأدبية والفنية خاصة الأغنية التي كانت أداة << دعائية قوية جدا، أين غير هدفها من تناول مواضيع الحب والهجرة، إلى تداول موضوع الهوية والسياسة، فأصبحت الأغنية في هذه الفترة : غاضبة، مجابهة، مقترحة، متسائلة، مطالبة ومحرضة>>[91] .

لقد تميزت هذه الفترة وخاصة على امتداد المرحلة البومدينية، بترسيم الحظر والمجابهة على أكثر من مستوى، ذلك أن السلطة منعت كل ما له صلة بالبربرية؛ فمنعت الدراسات الثقافية في الجامعة وحظرت الأعمال الفنية والأدب الشعبي القبائلي خاصة، كما قلصت مدة البث بهذه اللغة في الإذاعة إلى أقصى حد، مما خلق جوا من الاستنكار والترقب لما ستسفر عنه الفترات اللاحقة التي لم تخل من مجابهات وأحداث عنف خطيرة هنا وهناك خاصة على مستوى الجامعات التي كانت مجالا هاما لنشاطات الحركة البربرية وأتباعها.

2-4-2- الربيع الأمازيغي:

ويأتي على رأس هذه الأحداث ما يسمى بـــ "الربيع البربري" أو الأمازيغي في أفريل من سنة (1980)، الذي يعد تحولا أساسيا في نضال الحركة البربرية التي تبنت منطق التصعيد والهجوم، ومغادرة مواقع الدفاع والمطالبة. والحقيقة أن منع محاضرة حول الأدب الشعبي القبائلي لـــ "مولود معمري" ما كان لها أن تلهب المنطقة بهذا الشكل لولا وجود أرضية مهيأة لذلك. فاختيارات الدولة الجزائرية لسياسة التعريب التي أخذت صبغة إيديولوجية متسارعة[92] وأكدت بعمق في دستور سنة (1976). وتأتي أمرية (1976/04/16) الخاصة بالتعليم الأساسي، لتزيد من توتر المواقف لدى دعاة البربرية، الذين كانوا يعانون الإقصاء من الإدارة بفعل عدم إجادتهم للعربية التي كانت مشروطة لتولي الوظائف في الدولة الجزائرية. كما أنه من الخطأ النظر إلى الوضع الجديد بحصره في ربيع(1980)، لأن الملاحظ أن المنطقة منذ أكتوبر (1979) تعيش على وقع اضطرابات عديدة والدعوى إلى الإضرابات، والاحتجاجات داخل الجامعات[93] التي شهدت في تلك الفترة حركية طلابية واسعة يميزها تصاعد المد الإسلامي وصدامه مع ذوي التوجهات الشيوعية واللائكية، والتي عرفت أوجها سنتي (1981و1982).

وهذه الأحداث التي انطلقت يوم (1980/03/09) على وقع احتلال الجامعة من طرف الطلبة والأساتذة من أجل الاحتجاج على توقيف محاضرة مولود معمري الذي أوقف بعد عشرة أيام من ذلك رفقة سالم شاكر، عرفت مواجهات كبيرة بين أجهزة الأمن والمحتجين في ظل إشاعات كبيرة من طرف البربريين الذين حاولوا توجيه المنطقة كلها نحو الجحيم بدعوى <<أن النظام اغتال واعتقل واغتصب>>[94] لتثوير المنطقة. وفعلا تم ذلك حين هب الجميع للدفاع عن أرواح أبنائهم وشرف عائلاتهم، وأصبحت مدينة تيزي وزو مدينة مغلقة عن جميع النشاطات ماعدا المواجهات والشعارات التي تسري في اتجاه واحد.

وعلى وقع هذا الموقف الخطير تُعهد في الدورة الثالثة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، في ماي من نفس السنة بالانطلاق في حملة وطنية لمناقشة ملف الثقافة الذي عرف مشاركة واسعة ومن كل أنحاء الوطن بما فيها البربريون[95] ، الذين اجتمعوا بمنطقة (إعكوران) بمنطقة عزازقة بتيزيوزو من (1 إلى 31 أوت) من نفس السنة، شارك فيه كثير من الوجوه الممثلة للحرمة البربرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وصدرت عن الملتقى وثيقة باسم مكان الاجتماع، والتي تعد وثيقة أساسية للحركات البربرية، وأرضية لنضالاتها ومطالبها انطلاقا من المشكل الثقافي المتعلق بالهوية.

وهي وثيقة حملت خطابا مسوقا مضادا لخطاب السلطة منذ الاستقلال ومن داخل الجزائر[96] ، حيث تؤكد على أن الجزائر ليست عربية، وأن الإيديولوجيا العربية الإسلامية هي نقيض الأمة الجزائرية نفسها [97]. وقد استهدفت –كما يقول محمد حربي-:<<الدولة التسلطية وتطرح أمام الجزائريين كل مشكلة الديمقراطية، والحق في التغاير. إذ أن أي عملية إدماج تهمل التنوع، فإنها تعرقل وحدة الجزائر التي لا يشك فيها بربري واحد..>>[98].

وقد ذهبت الاتجاهات كثرة في تفسير الأحداث الأخيرة، فمن قائل باليد الخارجية (الفرنسية تحديدا)، ومن قائل أن الأحداث تشكل أحد أهم مظاهر الصراع بين مراكز القرار في الجزائر، وخاصة الصراع بين جناح محمد الصالح يحياوي وجناح الشاذلي بن جديد الذي انتصر في الأخير[99].

لكن النظام في الأخير رفض مقررات الوثيقة مما ترك الانطباع بضرورة سريان روح المواجهة من جديد ، وتغيير تكتيكات التحرك التي طالت مجالات تخصص النظام آنذاك مثل الشرعية التاريخية والثورية التي نافسته فيها بإنشاء المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء والتي عمل النظام على اعتقال المنخرطين فيها ثم إنشاء منظمة حقوقية تعنى بحقوق الإنسان ترأسها علي يحي عبد النور[100]. وإجمالا فقد حاولت الحركة البربرية منافسة النظام على الفضاء الثقافي والسياسي الذي كان يستعمله في ترويج خطابه الإيديولوجي الأحادي والشمولي.

2-4-3- الحركة البربرية في عهد التعددية:

وبقيت الأوضاع تراوح مكانها على هذا الشكل إلى غاية أحداث أكتوبر التي لم تكن تعني الشيء الكثير بالنسبة لمنطقة القبائل، لكنها انخرطت في الحركة الديمقراطية الواسعة التي شهدتها الجزائر وذلك بخروج المعارضة السياسية إلى العلن بتشكيل وظهور الأحزاب مثل

جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الذين يعتبران أهم التشكيلات الحزبية التي تحمل شعارات المنطقة ومطالبها، وهذا بعد إنشاء الحركة الثقافية البربرية في أوت(1988) بمنطقة أزفون والتي ستحمل على عاتقها أهم النشاطات الثقافية والسياسية.

وهذه المرحلة ليست كغيرها من المراحل التي أظهرت فيها الحركة البربرية نوعا من التماسك ووحدة الخطاب، إذ سرعان ما ظهرت الخلافات داخل الحركة الثقافية البربرية، على إثر الدعوة إلى إنشاء حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية برئاسة سعيد سعدي، والذي كان مرفوضا حينها وذلك لغلبة العناصر المنتمية لجبهة القوى الاشتراكية، مما أدى إلى انقسام (MCB) إلى كتلتين كتلة اللجان التابعة للـــ(FFS) والتنسيقية التابعة للـــ(RCD)، وصحب ذلك اتهامات متبادلة بين الطرفين، حيث اتهمت جبهة القوى بتأخرها في تبني المطالب البربرية حتى سنة (1978)، واتهم التجمع بأنه صنيعة النظام والخلايا الأمنية لضرب صلابة المنطقة.

وأدى هذا الوضع إلى امتعاض كثير من المناضلين الذين رأوا ضياع سني كفاحهم الطويلة هباء منثورا ، خاصة بعد احتكار الدولة لملف الأمازيغية بواسطة إنشاء المحافظة السامية للغة الأمازيغية وتعيين عمر أوعمران على رأسها وهو أحد المناضلين البارزين في الحركة البربرية.

لكن هذا الوضع لم يفلت الأمور كلية لتقع في يد النظام، فهناك أجنحة أخرى عملت في ظل الأوضاع الجديدة على التغلغل في دواليب السلطة واكتساب مساحات جديدة لبث أفكارهم وتحقيق مطالبهم، خاصة بعد قانون استعمال اللغة العربية في جافني (1991) والذي أثار حفيظة الكثير من البربريين الذين أقاموا الدنيا إلى غاية تجميد هذا القرار بتاريخ 1992/06/29 .

كما ظهرت في هذه الفترة بوادر استعراض قوى من نوع جديد على إثر ظهور حركات انفصالية، وتجدد الدعوة إلى إعادة تنظيم الدولة الجزائرية على أساس فدراليات، كما يدعو إلى ذلك آيت أحمد في كل مناسبة، بل ظهرت مقولات من الخطورة بمكان، تنادي بإعادة بناء المجتمع الجزائري من جديد (مشروع مجتمع، يعود بنا إلى أوضاع 1962).

كما نلحظ أيضا استغلال دعاة البربرية للبعد العالمي للأمازيغ الذين أصبح لهم مؤتمرهم السنوي تحت مظلة منظمة دولية، إضافة إلى دراسة المشكل الأمازيغي في هيئة الأمم المتحدة تحت لافتة "حماية الأقليات" والذي أصبح ورقة ضغط أخرى على النظام يعززه المناخ الدولي الجديد في خضم العولمة التي تنادي بالاحتواء في إطار التفكيك.

في هذه الفترة شهدت الحركة البربرية تطويرا في أسلوب نضالها وذلك بمحاولة الخروج من الركن الجغرافي الجهوي الذي كانوا قابعين فيه وتوسيع نشاطاتهم إلى عمق الجزائر خاصة بلاد الشاوية، التي وقفت سدا منيعا في وجوههم وبالقوة فلم يتمكنوا من الدخول إلى باتنة التي رفضت تحت طائلة محاولة تفتيت الوحدة الوطنية باعتبارها الولاية التاريخية الأولى، أي نشاط لهم هناك وخاصة المؤتمر الذي دعوا إليه سنة(1998) [101].

والظاهر أن هذا الفشل في اختراق مناطق أخرى لم يكن يثني البربريين من تحقيق مكاسب عديدة كان من أهمها:

- تدريس البربرية بصفة اختيارية منذ إضراب المحافظ سنة(1994)، ثم بصفة إجبارية.
- تغلغل اللغة الأمازيغية في التلفزيون الجزائري منذ (1995).
- تجميد قانون استعمال اللغة العربية.
- تناول دستور(1989) بشكل ضمني مسألة الثقافة الأمازيغية، والتي تعززت في دستور (1996)، باعتبارها مقوما أساسيا من مقومات الأمة الجزائرية.

وفيما يخص الدور الأجنبي في مواكبة نشاطات الحركة، فقد حملت الجرائد الفرنسية وخاصة جريدة "L'EXPRESSE" حملة شعواء على الثوابت الوطنية انتصارا لفرانكفونية البربريزم مبينة حقدا دفينا على الشعب الجزائري الذي لم ينسوا مرة واحدة أنهم أخفقوا في تدجينه وتجزئته وتشتيته. فقامت الصحيفة المذكورة بالدعاية للتدويل الفعلي لقضية القبائل والدعوة الصريحة لفصل بلاد القبائل وعزلها عن باقي الوطن من خلال السبر الذي نشرته الصحيفة والذي استخلصت فيه إلى أن أبناء القبائل هم فرنسيون من الجيل الثاني أو الثالث، وأن الخمر يحضر جل موائدهم! وأن أسماءهم مسيحية في معظمها، مع كرههم للعرب والأصوليين، ويتحدثون بالفرنسية أو الأمازيغية ويبغضون العربية. هذا قبل الدعوة الصريحة للسلطات الفرنسية للاهتمام بهذه المنطقة وعدم التخلي عنها[102].

وفي هذه الغمرة تصاعدت صيحات كثيرة بعضها ينادي بالانفصال وبعضها ينادي بحمل السلاح في وجه النظام، حيث قال سعيد سعدي:"إذا صدر قانون استعمال اللغة العربية فسأكون أو ل من يقوم باغتصابه"، كما صرح رئيس(MCB) جناح (RCD):"سنستعمل السلاح إن استدعى الأمر" (103)

وبالرغم من الرضا الضئيل الذي شعر به دعاة البربرية، الذين عملوا على تهدئة الأوضاع خلال السنوات التالية، فقد كانت الجزائر وفي ضل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، توحي بأن شيئا ما سيقع ولكن لم يكن أحد يدري أين سيقع خاصة بعد الأزمة بينه وبين العسكريين، والتي صحبتها ضجة إعلامية واسعة.

2-5- أحداث القبائل:

إن الذي حدث في الجزائر طوال عشرية كاملة من أحداث عنف وتخريب عامة طالت كل أفراد المجتمع الجزائري، من أعلى مسؤول إلى أبسط مواطن، ومن مختلف الرؤى التي تصف الحلول للخروج من المآزق العديدة، ورغم كل المجهودات التي قامت بها السلطة، فإن معظم الملاحظين كانوا ينذرون بانفجار اجتماعي خطير سيطال الجزائر لا محالة، نظرا للسياسات المختلفة التي لم تكن ناجعة في القضاء على المشاكل التي تعيشها الجزائر على مختلف الأصعدة.

ورغم الإجماع الكبير على مشروع "الوئام المدني" الذي اتخذه الرئيس الجديد للخروج من المشكل الأمني الذي تعانيه الدولة الجزائرية والحديث عن المصالحة الشاملة، وبشكل عام رمي سياسة الاستئصال أو الكل الأمني، والاحتكام إلى الحلول السلمية والحوار، كان كافيا لتحرك دوائر كثيرة ممن تؤمن بإقصاء الحركات السياسية الإسلامية (راديكالييها ومعتدليها) من الانخراط في العملية الديمقراطية المتواصلة، ورفضها لهذا الحل الذي سيؤدي لامحالة إلى تمييع جهد عشر سنوات من مكافحة الجماعات الاسلامية واستئصالها تماما.

وهذا التحرك هو الذي جعل المصالحة تراوح مكانها دون أن تكون واضحة مع تباين مفاهيمها في الساحة السياسية الجزائرية التي تلقى لها صدى لدى عامة الشعب باختلاف مواقعهم من الأزمة الجزائرية.

وبالتالي فإن الذي حدث بعد (2001/04/18)، لا يمكن أن نقرأه بمعزل عن سياقه التاريخي، خاصة وأن الحركة البربرية عودتنا على التحرك من أحداث معزولة تماما وتضخيمها كي تكون قضية ترفع بواسطتها شعاراتها ومطالبها الخالدة، وتحقق بها المكتسبات تلو المكتسبات.

وإن مقتل شاب في أحد مقرات الدرك الوطني يعتبر بالفعل عملا مناقضا لحقوق الإنسان وخارقا للقوانين، ولكن له قنواته التي يحل بواسطتها. فأن يتحول الأمر إلى ثورة عارمة تطال منطقة كاملة لمدة طويلة فهذا أمر لابد فيه من التلبث والتريث.

من الطبيعي أن تكون ردود الأفعال في حجم الحدث؛ وهو معاقبة المسؤولين على الحادث الذي يمكن أن يطال أي فرد في الجزائر أو غيرها، لكن سريان مجريات الأمر بالشكل الذي سارت به، من تفجر الوضع بشكل عام جدا (شل المنطقة –المواجهات –التخريب – استعراض القوى بواسطة المسيرات الحامية والغاضبة والعنيفة) وتركيز الهجوم على جهاز الدرك الوطني خاصة، ورفض التعامل مع السلطات المحلية والعليا، إنما هي أمر تتجاوز حدثا بسيطا بالمقارنة إلى حجم جراح الجزائر الكبيرة. ولنتذكر أن مقتل (معطوب الوناس) لم يثر المنطقة، رغم كونه رمزا من رموز النضال البربري، ما عدا بعض المظاهرات والتجمعات هنا وهناك.

ولكن الوعي القبائلي المشحون، والمفتعل في قدر كبير منه، هو ما يسهل من عمليات التعبئة الملتهبة ضد كل ما يصور لهم على أنه انتقاص لثقافتهم أو إهدار لحقوقهم أو تهميش لدورهم، وقد نجحت النخبة الفرانكفونية التي تنشط في مناطق الظل في توظيف الأحداث المأساوية في الاتجاه الذي يحرك التوازن لصالحها داخل دوائر السلطة. خاصة إذا رجعنا إلى السياق التاريخي للأحداث نجد أن الرئيس اليامين زروال قد استقال بعد المظاهرات الصاخبة إثر مقتل (معطوب الوناس)، ولكن في الواقع إثر تقدم المفاوضات بين أجنحة من الحركات المسلحة والمؤسسة العسكرية التي كانت تباشر هذه العملية على أعلى مستوى.

ومهما يكن من مخلفات الأحداث المادية والبشرية خاصة (أنظر الملاحق)، فإننا سوف نركز هنا على أهم المظاهر التي أنتجتها أحداث القبائل الأخيرة وأثرها الكبير على سياسة النظام ودر الأحزاب في المنطقة.

2-5-1- نظام العروش:

فبالرغم من احتواء المنطقة لفترة طويلة من طرف حزب جبهة القوى الاشتراكية بزعامة آيت أحمد، ثم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية برئاسة سعيد سعدي إلا أن المفرزات الوكيلة التي انجرت عن الأحداث، والمتمثلة في "العروش" التي ظهرت إلى السطح في ماي

2001، قلصت تماما من هامش مناورة الأحزاب، بل وسحبت البساط من تحت أقدامها تماما في يخص مطالب المنطقة أو الحديث باسمها، فهذا العملاق (FFS) أصبح بأرجل من خشب أو طين يراوح مكانه وسط أزمة هيكلية وتنظيمية داخلية، كادت أن تبعده عن الأحداث تماما خاصة في ضل الرفض الكامل لمشاركة الأحزاب لحركة المواطنة "تنظيمات العروش المختلفة" في احتجاجاتها اليومية. كما أن هذه التنظيمات الغير معترف بها قانونا، لم تنس مشاركة (RCD) في حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والذي انسحب بوزيريه من الحكومة يوم الفاتح ماي [104].

ومن جهتها فالأحزاب لم تبق مكتوفة الأيدي تجاه هذا الوضع الذي دفع بها إلى اتهام العروش بأنها صنيعة النظام، لتفتيت وحدة المنطقة وضرب دور الأحزاب التي تعتبر من أهم ركائز المجتمع المدني[105].

إلا أن الدور الذي لعبته العروش تجاه الأحزاب لم تستطع أداءه إزاء السلطة، إذ بالرغم من الانطلاقة القوية المتجلية في مسيرة (2001/06/14)، التي أظهرت إلى الوجود ما يسمى بـــ"أرضية مطالب القصر" والتي تحتوي على ثلاث محاور أساسية هي:

- ضد الظلم و اللاعقاب.
- مطالب ديمقراطية.
- ومطالب اجتماعية واقتصادية.

ضمنتها أهم المطالب التي تخص الأحداث والحركة البربرية عموما(أنظر الأرضية في الملاحق)، والتي تأتي على رأسها: معاقبة المتسببين في موت الشباب وشطبهم من وظائفهم، مع انسحاب كامل ولا مشروط للدرك الوطني من كافة المنطقة.

وتمثل هذه الوثيقة أرضية مرجعية لا تقبل النقاش أبدان بحيث تعدت كونها وثيقة لمطالب عادية إلى مطالب إصلاح شاملة تخص الجزائر كلها، في مجالات الحريات العامة وحرية التعبير والتعليم وغيرها.

وفي الحقيقة أن هذه أول وآخر مرة تجتمع فيها العروش بهذا الشكل القوي والمؤثر، إذ بعدها بدأت حركة المواطنة بالتجزؤ بين عروش قابلة للحوار وأخرى راديكالية رافضة له، وهذا ما نجده بعد كل دعوة للحوار من طرف الرئاسة أو الحكومة، بل إن هتين الصفتين لم تكونا لازمتين للطرفين، فهناك تبادل للأدوار فيما يخص موضوع الحوار والتعامل مع

السلطة.بل إن البعض منهم رفض أرضية القصر شكلا ومضمونا[105] دون عرض أي بديل، مع اتهام قسيميهم في التجنيد بأنهم ممثلون "تايوان"[106] .

هذه الوضعية جعلت الكثير من المنسقين والممثلين ينسحبون أو يهددون بالانسحاب من التنظيمات الناشئة مثل (بلعيد عبريكا) محافظ من تيزي وزو و(حكيم قسيمي) من تنسيقية البويرة، إلى جانب (علي غربي) ممثل المجتمع المدني للقصر[107]. لكن تأطير الحركة الاحتجاجية بتنظيمات العروش المختلفة، لم تستطع التحكم في مسار العنف الذي اتخذته، مما ينبئ أن الأمور قد تجاوزتها فعلا.

2-5-2- أداء السلطة:

بعد انطلاق الأحداث تأخرت السلطة كثيرا في التحرك حيالها، إذ نجد أن أول رد فعلي من طرف رئيس الجمهورية كان بعد اثني عشر يوما كاملة في خطاب قدم فيه تعازي الشعب الجزائري لأهالي ضحايا الأحداث[108] ولم يكن هذا الرد كافيا لإيقاف المواجهات على غرار أنه أثار موجة من الاستياء العارم لدى مختلف التنظيمات الحزبية وسكان المنطقة، خاصة دعوته لتشكيل لجنة لتقصي الحقائق والتي أدانتها الأحزاب انطلاقا من الصورة المشكلة على لجان النظام التي لا تستعمل إلا في قبر الحقائق[109].

وبالنظر إلى المطالب التي جاءت في أشكال مختلفة، فإن النظام قام بإعطاء تعليمات متعددة تشرح كيفية التعامل مع المتظاهرين لرجال حفظ الأمن ، إضافة إلى لجوئه كل مرة إلى إطلاق سراح المعتقلين، ومحاكمة المتسببين في الأحداث، بينما تبقى المطالب الأخرى محل أخذ ورد ، إذ ليس من السهل اتخاذ قرارات مصيرية تخص الأمة كلها دون إيجاد أرضية مناسبة للتعاطي معها.

لكن ضغط حركة العروش كان يسير في صالح أرضية القصر التي لم تكن قابلة لا للنقاش ولا للتفاوض إزاءها، مما أرغم النظام على سلسلة من النداءات للحوار، كانت تقابل كل مرة بنوع من التشكيك والبرود، ومرة بالابتزاز والمناورة.

من جهة أخرى فقد عمل قادة الاحتجاجات على رسم دائرة تحكمهم والتي تأخذ في حسبانها التعامل مباشرة مع الرئيس أو في أسوء الأحوال مع رئيس الحكومة، بعيدا عن السلطات المحلية.

وتحت ضغط أجندة السلطة الخاصة بالقضايا الداخلية والخارجية (الانتخابات، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مكافحة الإرهاب، المفاوضات مع الاتحاد الأوربي...) فقد استجاب إلى كثير من المطالب وخاصة دسترة الأمازيغية، دون المرور باستفتاء شعبي، نظرا للتوقعات المسبقة بالنتيجة السلبية. وذلك بعد خطاب الرئيس في مارس 2002، أي بعد سنة كاملة من بداية الأحداث.

هذا الخطاب الذي ترك انطباعات متباينة لدى الطبقة السياسية. بحيث وقفت الأحزاب الديمقراطية موقف عدم الرضى بكفاية الإجراء نظرا لأن الأمازيغية لغة لا تحتاج إلى دسترة بحكم وجودها الفعلي، وإنما الهدف أن تكون لغة وطنية.

أما في جانب الأحزاب الإسلامية ذات الحساسية من القضية الأمازيغية فقد رحبت بالقرار وقفا على شروط احترام ثوابت الأمة الجزائرية في كتابة اللغة الأمازيغية والتعامل بها رافضين احتضانها بالحرف اللاتيني.

كما عملت السلطة أيضا إلى دفع العديد من القطاعات إلى الإعفاء الضريبي والإعفاء من تسديد مستحقات شركة سونالغاز، في خطوة رآها الكثير نوعا من التمييز بين مواطني البلد الواحد.

وإجمالا فإن السلطات كانت تجتاز كل مرة في تعاملها مع المطالب الخطوط الحمراء للمجتمع الجزائري، إذ كانت المفاوضات ثنائية فيما يخص مسائل ذات حساسية كبيرة مما يستدعي حلقات نقاشية واسعة ومدروسة للخروج بقرارات من صميم المجتمع.

2-5-3- ردود الفعل الدولية:

تركت الأحداث العنيفة التي شهدتها منطقة القبائل طيلة سنتين كاملتين، ردود أفعال من جهات مختلفة رسمية وغير رسمية و يأتي على رأس هذه الردود تصريحات وزارة الخارجية الفرنسية، التي أدانت الصمت حيال هذه الأحداث وأكدت على وجوب الحل السلمي انطلاقا من بعث سلسلة من الحوارات بين أطراف الأزمة كما قال الناطق باسم الخارجية الفرنسية فرانسوا ريفاسو (FRANÇOIS RIVASSEAU) مؤكدا على الوضعية الخطيرة في منطقة القبائل، كما اتفق هيبار فيدرين (HIBERT VEDRINE) مع سابقه، في إدانة الصمت وتصوير الأمر بالخطورة التي تشعر بالحزن[110].

من جهتها دعت اللجنة الأوروبية على لسان ناطقها الرسمي كريس باتن (CHRIS PATTEN) إلى الحوار<<إن الوضعية الحالية تفسر الخلل المؤسساتي وهشاشة الاقتصاد ومأساوية الظروف الاجتماعية..وربما يكون المشكل الذي تعيشه الجزائر هو مشكلة أقلية>>، وهو الشيء الذي عبر عنه البرلمان الأوروبي صراحة والذي استخدم كلمة "الشعب البربري" في تصريحاته الشيء الذي أدانته الأحزاب الوطنية وعلى رأسها الأفافاس[111].

كما جاء رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية باستقبال وفد من العروش عن تنسيقية تيزي وزو من طرف سفيرها لدى الجزائر والذي من جهته في رسالة إلى الرئيس بوتفليقة قال:إننا متأكدون أن الوضعية الحالية تعيق انطلاقة الجزائر باعتبارها بلدا محوريا فاعلا في المنطقة، ودعا الإدارة الأمريكية للتأثير بشكل إيجابي للخروج المقنع من هذا الصراع[112]. إضافة إلى الكثير من ردود أفعال المنظمات الغير حكومية مثل (مراقبون بلا حدود) التي أدانت الاختراق الواضع في استعمال النظام للذخيرة الحية مع المتظاهرين والاعتقالات الجزافية التي يتعرضون لها.كما لا نستطيع أن نهمل هنا بعض الردود التي صدرت هنا وهناك من طرف مجموعات من

المثقفين بالاشتراك مع الجزائريين في إدانة مسار الأحداث ودعوة الرئيس بالرحيل (أنظر الملاحق).

ومهما يقال في وصف الأحداث بشكل عام، فإن الحقائق ما تزال مطمورة باعتبار أن الأحداث مازالت سارية إلى غاية الكلمة الأخيرة من هذا البحث، في إطار التجاذبات المختلفة التي عملنا على تقريرها سابقا، فهي لا تكاد تخرج عنه بتاتا.

هوامش الفصل الثاني:

1. MAHFOUD KADDACHE, L'Algérie des algériens de la préhistoire à 1954, Alger, EDIF, 2003, p 19.

2. يرى ستيفان قزال (S. GSEL)وجوب قراءة تاريخ الجزائر بعيون فرنسية وتفسيره بما يناسب الحاضر الفرنسي، ويقول : أن الماضي الروماني بالجزائر يقدم العبرة للفرنسيين ويرشدهم إلى تجنب الأخطاء التي وقعت فيها المؤسسات الرومانية في شمال إفريقيا.
انظر : محمد البشير شنيتي، أضواء على تاريخ الجزائر القديم، الجزائر، دار الحكمة ، 2003، ص7 و ص –ص 19-25.

3. هذه التساؤلات كثيرا ما تطرح فيما يتعلق بالسكان الأوائل للمنطقة وقد طرح ابن جملة من ذلك، انظر: عبد الرحمن بن خلدون: تاريخ العلامة ابن خلدون، المجلد السادس، ج 11، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ، 1981، ص –ص 175-192.

4. عثمان سعدي، عروبة الجزائر عبر التاريخ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص–ص46-48.

5. MAHFOUD KADDACHE : op.cit, p20.

- محمد البشير شنيتي، المرجع السابق، ص-ص 135-145.

6. عثمان سعدي، الأمازيغ (البربر)عرب عاربة، 1996، ص- ص 50-60.

7. محمد الطاهر العدواني، الجزائر منذ نشأة التاريخ(عصور ما قبل التاريخ وفجر التاريخ)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص127.

8. عثمان سعدي، الأمازيغ (البربر)عرب عاربة، المرجع السابق، ص- ص 76-78
9. محمد الطاهر العدواني: المرجع نفسه، ص- ص 125-127.
10. عبد الرحمن بن خلدون: تاريخ العلامة ابن خلدون، المرجع السابق، ص176.
11. AGERON CH.R, Berbères, Encyclopædia Universalis, version N°9, France, 2003.
12. MAHFOUD KADDACHE, op.cit, p19.
13. هذه التقسيم أشهر من أن يشار إليه ولم نجد مما تحت أيدينا كتابا يقول غير ذلك.
14. MAHFOUD KADDACHE, op.cit, 19.
15. محمد الطاهر العدواني، السابق، ص ص 236-237.
16. محمد الطاهر العدواني، السابق، ص 237.
17. عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ج2، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ص-ص 290-293.
18. عثمان سعدي، عروبة الجزائر عبر التاريخ، المرجع السابق، ص، 55.

وانظر

-IDDIR AMARA, L'identité algérienne en question, LE MATIN, Juillet 2001, Algeria-watch, janvier 2002.

19. ABDELGHANI MEGHERBI, Culture et personnalité algérienne de Massinissa à nous jours, Alger ENAL, OPU, 1986, pp 63-64.
20. IDDIR AMARA, op.cit.
21. جيلبير غرانغيوم، المواجهة باللغات، ترجمة محمد اسليم، جريـــدة البيـــان،www.El bayan.com ، 2003/07/16.

- اللغة وأنظمة الحكم في المغرب العربي، إسلام اون لاين، جوان2002.

22. رابح لونيسي، دعاة البربرية في مواجهة السلطة، الجزائر، دار المعرفة،2002، ص ص 88-89.
23. GILBERT GRANDGUILLAUME, Langues et nations, Référence sur l'algerie contemporaine, sous la direction de GILBER MEYNER, L'HARMATTAN, paris, 2000, www.l'harmattan.fr, juin 2002, p.p 89-99.
24. وهو ما أكده محيي الدين عميمور.
25. جيلبير غرانغيوم، المرجع السابق.
26. IDDIR AMARA, op.cit.
27. IDDIR AMARA, op.cit.
28. سليمان عشراتي، الشخصية الجزائرية الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية، ج1، وهـــران، دار الغرب للنشر والتوزيع ، 2002، ص-ص 74-81.
29. IDDIR AMARA, op.cit.
30. مولود قاسم نايت بلقاسم، أصالية أم انفصالية، ج2، ط1،الجزائر، المؤسسة الوطنيـــة للكتـــاب،1991، ص272.
31. IDDIR AMARA, op.cit.
32. ABDELGHANI MEGHERBI, op.cit, pp 9-29.
33. ABDELGHANI MEGHERBI, op.cit, pp 63-64.
34. ABDELGHANI MEGHERBI, op.cit, pp 63-64.
35. IDDIR AMARA, op.cit.
36. AGERON CH.R, Histoire de l'Algérie Contemporaine, 8ème Ed, France, Presses Universitaires de, Paris, 1983, p63.
37. Abdelghani Megherbi : op.cit, p117.
38. سليمان عشراتي، المرجع السابق، ص 64.

39. محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط 1، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ، 1984، ص 104.
40. سليمان عشراتي، المرجع السابق، ص63.
41. أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب،1985، ص34.
42. صالح فركوس،المختصر في تاريخ الجزائر، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع،2002، ص-ص 21-85.
43. آجرون .ش روبير، المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية، ترجمة محمد العربي ولـد خليفة ، منشورات شالة، 2002، ص25.
44. MAHFOUD KADDACHE, op.cit, pp 484-485.
45. HOUCIN AIT AHMED, Note historique sur le <<Arch-Arouch>>, 26 mars 2002, Alegria- watch, mai 2002.
46. كلمة "الإستخراب" كان يستعملها مولود قاسم نايت بلقاسم بدل كلمة استعمار التي تعتبر من الكلمـات المظلومة على حد قول البشير الإبراهيمي، كما أن عثمان الكعاك أول من حاول استبدالها بكلمة استدمار.
47. صالح فركوس، ، المرجع السابق، ص-ص 95-104.
48. آجرون .ش روبير، المرجع السابق، ص71.
49. دو نوفو إدوارد ، الإخوان (دراسة إثنولوجية حول الجماعات الدينية عند مسلمي الجزائـر)، ترجمـة كمال فيلالي، عين أمليلة ، دار الهدى، 2002 ، ص 36.
50. HOUCIN AIT AHMED, op.cit.
51. HOUCIN AIT AHMED, op.cit.
52. HOUCIN AIT AHMED, op.cit

- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثنـاء الاحـتلال الرومـاني، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص156 وص-ص307-311.

53. صالح فركوس، المرجع السابق، ص 82.
54. صالح فركوس، نفس المرجع السابق، ص 105.
55. آجرون .ش روبير، المرجع السابق، ص 68.
56. آجرون ش روبير، نفس المرجع السابق، ص24.
57. AGERON CH.R, Histoire de l'Algérie Contemporaine, op.cit, p64.
58. آجرون ش روبير، المرجع السابق، ص23.
59. آجرون ش روبير، نفس المرجع السابق، ص-ص 31-34.
60. آجرون ش روبير، نفس المرجع السابق، ص ص52-53.
61. ABDELGHANI MEGHERBI, op.cit, p116.
62. آجرون ش روبير، المرجع السابق، ص28.
63. آجرون ش روبير، نفس المرجع السابق، ص30.
64. أحمد مالكي : الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربيـة، ص ص190-191.
65. AGERON CH.R, Histoire de l'Algérie Contemporaine, op.cit, 64.
66. آجرون ش روبير، المرجع السابق، ص39.
67. AGERON CH.R, Histoire de l'Algérie Contemporaine, op.cit, p64.
68. آجرون ش روبير، المرجع السابق، ص- ص43-47 وص 29.
69. أحمد مالكي، مرجع سابق، ص191.
70. آجرون ش روبير، المرجع السابق، ص ص 46-47.
71. آجرون ش روبير، نفس المرجع السابق، ص 47.
72. آجرون ش روبير، نفس المرجع السابق، ص43.
73. آجرون ش روبير، نفس المرجع السابق، ص 80.

74. عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر(الفترة الثالثة 1947-1954) ج3، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص ص111-112.

75. هو أبو يعلى الزواوي: الذي كتب يقول بعد توبته:<< وليرضى رجال فرنسا ولا ولاتها غير هذا ولا يعرفون إلا هذا ، وأن أهل شمال إفريقيا بربر ليسوا عربا وعليه فلا بد من طرد العرب إلى الصحارى الساحقة، وأن الوطن للبربر ولابد من دراسة لسان البربر كما في المغرب الأقصى>> ويضيف:<< لقد رد الخواجة ميرشي على الأمير خالد والشيخ ابن رحال سنة 1921 جعل مكاتب ابتدائية للعرب والمسلمين قائلا بكل حنق: إن الوطن بربري ليس بعربي فمن شاء أن يتعلم البربرية فهي لديه وأمامه.

انظر الرسالة التي أرسلها إلى الشيخ طاهر بتمامها والتعليق عليها في كتاب:

أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص-ص145-167.

76. رابح بلعيد، تاريخ الجزائر الحديث، كتاب رسالة الأطلس المسلسل، العدد 132، 31 مارس-6 أفريل1997، ص11.

77.عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962،ط1، الجزائر، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص

78. MAHFOUD KADDACHE, Histoire du nationalisme algérienne 1919-1951, tome II Alger, SNED, 1980, p 804.

- عبد الله بوقرن، الهوية في الفكر الجزائري الحديث، رسالة ماجستير غير منشورة، قسنطينة، 1999، ص190.

79. MAHFOUD KADDACHE, ibid., p 809.
80. MAHFOUD KADDACHE, ibid, p.p784-786.
81. MAHFOUD KADDACHE, ibid., p805.
82. MAHFOUD KADDACHE, ibid., p786.
83. HOCINE AIT AHMED, L esprit d'indépendance mémoire d'un combattant 1942-1952, Alger, Edition barazakh, 2002, p.p177-190.

- Extraits de "Chronologie du mouvement berbère, un combat et des hommes" de Ali Guenoun paru aux éditions Casbah Alger, 1999, sur le site officiel du MOUVEMENT POUR L'AUTONOMIE DE LA KABYLIE, 21 Février 2004.

84. MAHFOUD KADDACHE, Histoire du nationalisme algérienne 1919-1951, op.cit, p810.
85. Mohamed Harbi : Une vie debout, Mémoire politique, tome 1, 1945 – 1963, Alger, Casbah Ed 2001, p151.

86.يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1955، ص47.

- Extraits de "Chronologie du mouvement berbère, un combat et des hommes", op.cit.

87. MAHFOUD KADDACHE, Histoire du nationalisme algérienne 1919-1951, p

-أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية، ص124.

88.رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 62.

89.رابح لونيسي، نفس المرجع السابق، ص65.

90. Extraits de "Chronologie du mouvement berbère, un combat et des hommes", op.cit.

91. Extraits de "Chronologie du mouvement berbère, un combat et des hommes", op.cit.

92. BENJAMIN STORA, Algérie histoire contemporaine 1830-1988, Alger, Casbah Editions, 2004, p284.

93. Extraits de "Chronologie du mouvement berbère, un combat et des hommes", op.cit.

94. رابح لونيسي، مرجع سابق، ص ص114-115.

95.محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب،1984، ص.278

96. BENJAMIN STORA, op.cit, 298.

97. رابح لونيسي، مرجع سابق، ص.115

98. محمد عبد الباقي الهرماسي: المجتمع و الدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987، ص.192

99. رابح لونيسي، مرجع سابق، ص ص86-87.

100. رابح لونيسي، مرجع سابق، ص –ص 118-122.

101. جريدة النبأ، العدد 151، 25أفريل 01 ماي1994، ص7.

102. جريدة النبأ، العدد 182، 5-11ديسمبر1994، ص.05

103. جريدة النبأ، العدد179، 14-20نوفمبر1994، ص11.

104. EL WATAN, Sale temps pour les partis, 26 juin 2003, Algeria-watch, septembre 2003.

105. HOUCIN AIT AHMED, Note politique, 26 mars 2002, Alegria- watch, mai 2002.

106. MOURAD H, Le dialogue continue à diviser, EL WATAN, 19/10/2003, Algeria-watch, septembre 2003.

107. HACEN H, La Kabylie sombre dans la noir, Le jeune indépendant, 14/8/2003, Algeria-watch, septembre 2003.

108. HACEN H, ibid.

109. PASCAL HOLENWEG, Chronique politique (Kabylie 2001-2002), Algeria-watch, septembre 2003

110. AHMED KACI, Réagissent aux événements de kabylie, LA TRIBUNE, 29/05/2001, Algeria-watch, septembre 2003.

111. AHMED KACI, ibid.

112. KAMEL AIT BESSAI, Les américains s'impliquent, L'EXPRESSION, 28/07/2003, Algeria-watch, septembre 2003.

لقد مرت الصحافة في الجزائر منذ نشأتها إلى الآن بمرحلتين أساسيتين مرحلة ما قبل الاستقلال ومرحلة ما بعد الاستقلال هذه التي سوف نعرض لها في هذا الفصل.

3-1- مرحلة ما بعد الاستقلال:

تميزت هذه المرحلة بوقفات عديدة حدثت عندها تمفصلات كانت بمثابة مراحل تختلف عن بعضها البعض، ولكن نستطيع أن نميز من جميع هذه المحطات مرحلتين متباينتين هما مرحلة الإعلام الموجه ومرحلة الإعلام التعددي.

3-1-1- مرحلة الإعلام الموجه:

وهي مرحلة طويلة، يمثل فيها الإعلام المكتوب لسان حال الحزب الواحد يعمل على شرح مشاريعه من أجل كسب الرأي العام وعدم ظهور أي فئة معارضة، واستطاعت فيها الصحافة التأثير في الحياة السياسية، مما دفع بالنظام للاهتمام بهذه الوسيلة والمحافظة عليها. وتميزت هذه المرحلة بثلاث فترات بارزة مرت بها الجزائر عقب الاستقلال، توضح فيها احتكار الحكومة والحزب لهذه الوسيلة الإعلامية.

وكانت اقصر الفترات تمتد من (1962) حتى(1965) وتتميز بالتغيير الجذري انطلاقا من محاولات الحكومة الجزائرية في:

_ إنشاء يوميات جزائرية.

_ القضاء على الصحافة الاستعمارية.

_ البحث عن حل لقضية (آلجي ربيبليكان Alger republicain).

وتتلخص عموما في البحث عن طريق سيطرة الحزب والحكومة على الصحافة المكتوبة، فظهرت أول صحيفة يومية بتاريخ(1963/09/19) هي جريدة الشعب محررة باللغة الفرنسية والعربية. وفي شهر مارس(1963) تغير اسمها ليصبح : (لو بوبل Le peuple) واستمر صدورها بهذا الاسم إلى غاية جوان (1965) أين ظهرت باسم جديد هو(المجاهد). وظهرت جريدة (الجمهورية) بالفرنسية بتاريخ (1963/03/29) بمدينة وهران بعد حل جريدة(أورون ربيبليكان Oran republicain). وفي شهر سبتمبر من السنة نفسها صدرت جريدة النصر بالفرنسية بمدينة قسنطينة، في حين تأسست (آلجي سو سوار Alger ce soir) كأول جريدة مسائية في أفريل(1964).

وبالرغم من الصعوبات المختلفة فقد أصدرت الحكومة خمس يوميات ومجلات أخرى مثل: (الشباب، المعرفة، نوفمبر والثورة والعمل) . وهذا الجهد قابله العمل للقضاء على الصحف الاستعمارية، حيث تم تأميم ثلاث يوميات بتاريخ(1963/09/17) من طرف الحزب هي (لاديباش دو كونسطونتين، لادياش دالجي وليكو دورون ولا دياش دالجي. La dépêche de constantine, la dépêche d'Alger, l'écho d'Oran et l'écho d'Alger) وعوضت بيوميات أخرى هي النصر، ألجي لوسوار، أورون ربيبليكان والجمهورية. en Nasr, Alger le soir, Oran republicain et el djemhouria)[1].

أما الفترة الثانية فامتدت من(1965) إلى سنة(1979) حيث شهدت تغييرا كبيرا في الميدان السياسي والإعلامي أين اختفت جرائد خاصة مثل:(Alger republicain) وتوقف جريدة لوبوبل(le peuple) التي عوضت جريدة (المجاهد) اليومية التي شكل إصدارها حدثا إعلاميا بارزا (203ألف نسخة سنة 1978)، كما صدرت أسبوعية (ألجيري أكتياليتي Algérie actualité). وكانت وزارة الإعلام هي الوصية على جميع هذه الصحف، كما بدأ التركيز على وسائل الإعلام السمعية البصرية على حساب الإعلام المكتوب. وتميزت هذه المرحلة بعدة خصائص هي:

أ_ إعلام اشتراكي:

حيث عملت الحكومة للقضاء على الصحافة الخاصة وتوجيه الصحافة الحكومية لتكون أداة تستعملها الدولة لتعزيز سياستها كما حددت دورها لرفع المستوى الفكري لدى المواطن بوضع تنظيم ينص خاصة على:<< أن الدولة تضمن حق المواطن في الإعلام ولذلك يجب أن تتولى قيادة الحزب توجيه ومراقبة الإعلام وهكذا يصبح الحق في الإعلام من بين الحقوق المعترف بها للمواطن >>[2].

كما أن الحكومة قامت بتأميم شركة (هاشات HACHETTE) سنة (1966) التي كانت تتولى توزيع الصحافة في الجزائر وعوضتها بـــ"الشركة الوطنية للنشر والتوزيع"(SNED) حيث خولت لها احتكار توزيع أي مطبوع في الجزائر، وبهذا تم تعزيز النظام الاشتراكي في الجزائر قانونيا وعمليا، وشهدت هذه المرحلة تجميد الصحافة المكتوبة الجزائرية من حيث تعدد الصحف ومن حيث نوعية الرسالة الإعلامية.

ب_ تعريب اليوميات:

لقد سيطرت الصحف المحررة باللغة الفرنسية في الإعلام المكتوب على معظم القراء حتى بداية السبعينات. أين بدأت المدارس الجزائرية تدفع بالمتخرجين الذين يحسنون اللغة العربية، حيث طرحت قضية التعريب كمشكل سياسي يفرض استبدال سيطرة اللغة الفرنسية في الميدان الثقافي والإعلامي.

وقد تم تعريب جريدة (النصر) سنة(1972) ثم تلاها<< تعريب جريدة (الجمهورية) بوهران سنة(1976). وكانت عملية التعريب شاقة ولم تظهر الجرائد المعربة بالمظهر اللائق الشيق وبهذا لم تجد رواجا كبيرا، كما عملت الدولة الجزائرية في هذه الفترة على تقديم دعم مالي كبير لمواصلة العملية وإنجاحها، ولم يبقى باللغة الفرنسية إلا يومية واحدة هي المجاهد>>[3].

ج_ توزيع الصحف:

<< شهد توزيع الصحف في هذه الفترة تطورا ملحوظا بداية من السبعينات حيث غطت شبكة التوزيع سنة(1976) حوالي (280) من بين (704) بلدية. أما سنة(1977) غطت أكثر من النصف وبذلك بدأت شبكة التوزيع تتسع شيئا فشيئا مما أدى إلى ارتفاع متزايد في مبيعات اليوميات..>>[4].

أما فيما يخص الفترة الثالثة الممتدة ما بين (1979_1989) فقد تميزت بانعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني بتاريخ(27_1979/01/31) والذي وافق على لائحة خاصة بالإعلام لتنامي أهميته، وذلك من خلال:

_ الاهتمام بالوضع الإعلامي.

_ توزيع الصحافة المكتوبة.

_ الاهتمام بنوعية الرسالة الإعلامية.

وبما أن السلطة و الحزب هما المسيطران، فقد أصدرا ثلاثة نصوص قانونية سوف نتطرق إليها في مبحث آخر، حاولا من خلالها تنظيم العملية الإعلامية.

كما صادقت اللجنة المركزية على ملف السياسة الإعلامية في دورتها السابعة (15_1982/06/17) <<فقد تقرر اعتماده كوثيقة أساسية لتنمية الإعلام وتطويره>>[5].

ونجد أنه منذ الاستقلال سخر النظام وسائل الإعلام لتمويل ونقل وسائله السياسية والإيديولوجية وجعل من الصحفيين أداة طيعة في يده.

د_ تنوع الصحافة المكتوبة:

جاء في اللائحة الإعلامية التي وافق عليها المؤتمر الرابع للحزب، برنامج عمل بهدف تحسين وضعية الإعلام وبدا تطبيقه من خلال الدعم والإعلانات من طرف الدولة وتجهيز اليوميات بأجهزة عصرية تمكنها من التطور، كما يؤكد هذا البرنامج تنويع الصحافة المكتوبة بإصدار صحف يومية وصحف متخصصة مثل مسائيتي (المساء و أوريزون. L'horizon) ويمكن تلخيص وضع الإعلام والصحافة المكتوبة على وجه الخصوص عقب الاستقلال إلى غاية (1989) في التوجيهات الكبرى التالية:

_ اعتبار الإعلام قطاعا استراتيجيا له مساس بالسيادة الوطنية.

_ إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإعلام.

_ توحيد التوجيه السياسي في ميدان الإعلام ووضعه تحت تصرف الحزب.

_إضفاء الصبغة الثقافية للمؤسسات الإعلامية عوض الطابع الصناعي والتجاري الذي تتمتع به المؤسسات الإعلامية .

_ تحديد حقوق وواجبات الصحفيين بصفة أدق مع التأكيد أن للصحفي الحق في الاتصال بمصادر المعلومات والاطلاع عليها تحت رعاية السلطات وحمايته أثناء القيام بالمهمة الصحفية، وأن يتحرى الصدق وتجنب التزوير ولا يستعمل وظيفته في أغراض شخصية.

وكل هذا عبارة عن محاولة متجددة لخلق ديناميكية تدفع بالإعلام للتقدم نحو الأفضل لكن التبعية للسلطة حجمت من هذا الدور، حتى أكتوبر(1988) أين ظهرت بوادر مرحلة جديدة تماما انتقلت بالصحافة إلى وسط غير مألوف من قبل.

3-1-2- مرحلة الإعلام التعددي:

واجهت الجزائر موجة من الأحداث في فترة الثمانينات وكانت أهمها أحداث أكتوبر(1988)، التي أحدثت انقلابا في الموازين وفرضت معطيات جديدة على الساحة السياسية والاجتماعية ، وفرضت على النظام تبني التعددية، فطالبت الفئات الواعية من الإعلاميين بالتعددية الإعلامية كنتيجة حتمية للتعددية السياسية في الجزائر. فبدأت بوادر انفتاح إعلامي متضمنة في خطاب رئيس الجمهورية بتاريخ (1988/10/19) << من أجل مناقشة المشروع

التمهيدي لدستور الاتحاد بين الجزائر وليبيا، والتصريح بوجود ثورة كلام من الداخل على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية لبتي عرفتها البلاد >>[6]. وقد فسر المحللون والسياسيون؛ أن الديمقراطية التي عرفتها الجزائر بعد الأحداث والتي كرسها دستور(1989)<<هدية من النظام، في حين يرى البعض أنها لم تكن كذاك بقدر ما هي وليدة للظروف الدولية التي تميز تلك المرحلة>>[7].

في هذه الأثناء كانت الجزائر تنتقل إلى مرحلة جديدة بدستورها الجديد؛ من منطق الأحادية (النظام الاشتراكي، السلطة المحتكرة والحزب الواحد) إلى منطق التعددية وفصل السلطات، وأعطت هذه الظروف دفعا قويا لحرية التعبير والرأي وكذا الصحافة << التي تعتبر حقا ديمقراطيا يتقاطع مع الحريات الأدبية والفنية، وحرية الانتظام المهني والسياسي ،التي ينظر إليها على أنها حرية مطلقة ، في حين أنها حرية نسبية تتوقف عند حدود تهديد الأنظمة والقيم السائدة>>[9].

وحرية الصحف هي التعبير عن رأيها بما في ذلك حرية انتقاد الحكومة دون الخضوع للرقابة <<وهذا يتنافى مع مراعاة الضوابط الاجتماعية والأخلاقية والتنظيمات القانونية التي تمنع تعريض سلامة البلاد للخطر والمساس بكرامة الناس. فالقانون يشمل حرية المواطن والجماعة في إصدار الصحف، والتعبير عن الرأي والدفاع عن مصالح المواطن والجماعة>>[10].

وكانت أهم المكاسب التي حصلت من دستور(1989)الذي سمح بالتعددية الإعلامية؛ بروز الكثير من العناوين التابعة للقطاع الخاص والأحزاب المعارضة في فترة وجيزة جدا، حيث قدر عددها بـــ(140)عنوانا.

والواقع أن هذه النتيجة كانت بسبب التسهيلات التي قدمها رئيس الحكومة (مولود حمروش) للصحفيين كترك الحرية لهم لإنشاء جرائد جديدة مع دعمهم بالمقرات والضمانات الأخرى وإعطائهم أجرة ثلاث سنوات مع تمكينهم من العودة إلى مؤسساتهم الأصلية في حالة الفشل[11].

وكان وضع النظام الإعلامي يومئذ أشبه بالنظام الفرنسي من حيث وجود إعلام عمومي وإعلام خاص بالنظر للملكية[12]. وتتميز بكثير من الحرية والجرأة في تقديم الحقائق وكشفها دون أن تكون فقط قناة واصلة فوقيا، وأحادية الاتجاه كما هو لدى الدول العربية عموما، لولا الانحراف

الذي ساد الساحة الإعلامية وتحول إل انسداد إعلامي مع بوادر الأزمة الخطيرة التي طفت على السطح صيف (1991) [13]، ودخول الجزائر دوامة الصراع في السنة الموالية والتي أحالت الأمور على قانون حالة الطوارىء.

لم يتوقف ظهور الصحف الخاصة طوال الفترة الممتدة من(1989)وحتى(1992)باللغتين العربية والفرنسية بكل أنواعها اليومية والدورية، الحزبية والمتخصصة وحتى الساخرة.وقد شكل هذا الدفق ظاهرة انفجار إعلامي ولكنه لم يدم طويلا، بسبب عدة مشاكل مرتبطة بارتفاع تكاليف السحب ومشاكل الطباعة، الإشهار والتوزيع إضافة إلى عدم كفاية دعم الدولة للحق في الإعلام...الخ، فاختفى بذلك بعض الصحف التي كانت تعتمد على المبيعات والتبرعات.

وجاءت مرحلة جديدة بعد هذه التطورات والمستجدات فيما يخص الجانب السياسي منذ(1992)وحتى(1998) حيث انفجرت أزمة حادة في الجزائر كانت الصحافة من أكبر المتضررين بها نتيجة الهجرة والاغتيالات والتضييق على الصحافة وخاصة منها العربية، ولم يبق منها إلا القليل، مع ملاحظة تنامي الجرائد ذات الخط الفرنسي، الأمر الذي أدى إلى حالة اغتراب سيطر فيها كما يذكر علي الكنز وعبد الناصر جابي<<فئات سيطرة سياسيا واقتصاديا..تتحكم بقوة في وسائل الإعلام، فهي التي تحتل القيادة في قطاع الدولة، كما تحتل مواقع مختلفة وحساسة في القطاع الخاص، وسياسيا تسيطر هذه الفئات المتفرنسة على الإدارة وهياكل الدولة الأخرى>>[14] .

وأهم ما تميزت به هذه الفترة:

_ ارتفاع السحب في القطاع الخاص ، أكثر منه في القطاع العام.

_ عدم احترام المقاييس التجارية في التوزيع.

_ غياب مؤسسات لسبر الآراء وقياس المقروئية.

ورغم ما وصلت إليه الصحافة التي كانت تمثل بحق فسيفساء إعلامية فقد طرح بقوة إشكال حرية الصحافة التي تمكنها من نشر ما تريد لتوصيل الحقائق للجميع.

3-2- أزمة الصحافة الجزائرية:

بالرغم من التجربة الرائدة التي خاضتها الصحافة الجزائرية، فإنها عاشت منذ(1992) أزمة خطيرة كادت تودي بهذه التجربة، خاصة مع بداية حالة الطوارئ وانطلاق موجة العنف

في الجزائر بعد إيقاف المسار الانتخابي وميلاد "لجنة المحافظة على الجزائر" بزعامة عبد الحق بن حمودة.

في الواقع كانت الصحافة الجزائرية شديدة الجرأة في طرح المواضيع المتعلقة بالساسة والسياسيين، واتخذت من الانتقاد القاسي وسيلة لذلك من خلال التعليق والرسم (الكاريكاتور)، ولم تراع في ذلك أي خطوط حمراء قانونية أو اجتماعية أو متعلقة بأخلاق المهنة. و بالتالي لم تكن الصحافة تحتكم إلى أي معيار في معالجتها للمواضيع الإعلامية المطروحة على الساحة. وقد شجع هذا الوضع كون الصحافة الجزائرية خاضعة لسلطة متنفذة في عدة مستويات من هياكل الدولة.

ومع انطلاق موجة العنف وجدت الصحافة الجزائرية نفسها في مواجهة هذه الأحداث، وحاولت من منطلق رسالتها الإعلامية المحافظة على استمرارية الدولة بصيغتها "الجمهورية"، كما حاولت التواجد في مستوى الأحداث التي كانت تفسر على أنها مؤشر واضح لانحصار مهام الدولة عن حماية المواطنين وعجزها عن التحكم في الوضع. ونتيجة لهذا التموقع فإن الصحافة الجزائرية العمومية منها والخاصة، المعربة والمكتوبة بالفرنسية دفعت ثمنا باهظا واستنزافا حقيقيا لطاقاتها نتيجة الاغتيالات والهجرة خارج البلاد؛ حيث اغتيل إلى غاية سنة(1998) حوالي(70) صحفيا من طرف الجماعات المسلحة[15]. ورغم هذا فقد استمرت الصحافة بشجاعة كاملة لأداء رسالتها، ولم تكن التحديات آتية فقط من هذه الجماعات بل كانت أيضا من طرف النظام الجزائري الذي راح تحت ذريعة الحالة الأمنية من التضييق على حرية الصحافة في نشر الأخبار المتعلقة بهذا الموضوع، فتعرضت كثير من الصحف إلى مصادرة الأعداد، والإيقاف المؤقت وحتى الدائم لكثير من الصحف وخاصة العربية منها ولاسيما سنتي (1994/1993) كما تعرض الصحفيون إلى المساءلة الأمنية والقضائية[16]. ولابد أن نلاحظ هنا المعاملة التمييزية التي حظيت بها الصحافة المستقلة المحررة بالفرنسية على حساب الصحافة المحررة بالعربية، خاصة إذا علمنا أن هذه الأخيرة كانت تنادي بالمصالحة الوطنية ومعالجة الأزمة في مختلف مستوياتها، وهو خطاب كان مضادا لخطاب السلطة آنذاك والذي كان ينادي بـــ "الكل الأمني".

وبعد أن بدأت بوادر انفراج الأوضاع لصالح النظام على حساب المجموعات الإرهابية، بدأ التعامل مع الصحافة يأخذ منحى آخر، حيث بدأ الضغط عليها انطلاقا من توزيع المادة الإشهارية الذي لم تراعى فيه العدالة المحتكمة إلى رقم السحب، ولا المقروئية بل كان الاعتبار

في ذلك سياسيا، ثم عملت السلطة بالضغط عن طريق المطبعة والديون المترتبة على ذلكن مما أدى إلى تفسير هذه الضغوطات بأنها ضغوطات سياسية أكثر منها مادية، مرورا بغلاء ورق المطابع سنة (1995) والذي كان من جهة أخرى عاملا من عوامل التضييق على الصحافة الجزائرية[17].

وقد عدت هذه الممارسات تضييقا خطيرا على الصحافة المستقلة حذا لحريتها المكتسبة انطلاقا من دستور فيفري (1989) ونضال الشباب في أكتوبر (1988). وقد أفلحت هذه الإجراءات في التدجين الجزئي والإيمان إلى مدى ما بخطاب السلطة في معالجة الأزمة السياسية. وبالرغم من ذلك فقد استمرت الصحافة في طرح المواضيع الجريئة كمسألة مستشار رئيس الجمهورية، وممتلكات الدولة، والخروقات المزعومة للجيش، خاصة قضية ما يسمى بالحرب القذرة، ونقد سياسة الوئام المدني، بل تعدى الأمر أكثر من ذلك؛ حيث برهنت الصحافة المستقلة على ممارستها لحريتها المكتسبة إلى آخر الخطوط الباهتة التي لم تكن موضوعة بشكل محدد. فتعرضت رموز النظام والدولة الجزائرية إلى موجة من التشهير والنقد اللاذع، ونال رئيس الجمهورية الحظ الأوفر منها، مما أعطى المبررات الكافية لإعادة النظر في القوانين المتعلقة بالإعلام والممارسة الصحفية، وهو ما تجلى في قانون العقوبات الذي أطلق موجة من الاحتجاجات داخل وخارج الوطن.

3-3- قوانين الإعلام وحرية الصحافة في الجزائر:

3-3-1- قانون الإعلام(1982):

منذ بداية الاستقلال لم تكن هناك لوائح قانونية أساسية تنظم العملية الإعلامية إلى غاية سنة (1979) أين أصدر الحزب والحكومة باعتبارهما السلطة الحاكمة، أصدرا ثلاث نصوص قانونية،

فاحتوى النص الأول ثلاثة محاور أساسية، تضمنت السياسة الإعلامية، ومهام وسائل الإعلام وإصدار تشريع يحدد الأوضاع الجديدة للإعلام، أما المحور الثالث فقد نص على تطوير الصحافة الجهوية[18].

وبتاريخ السادس من فيفري (1982) أصدر القانون الثاني للإعلام، والذي جاء مؤكدا لاحتكار الحزب والدولة للإعلام (المادتين 5 و 6) اللتان تنصان على توجيه النشريات الإخبارية من طرف اللجنة المركزية للحزب، عن طريق وزير الإعلام ويتم تنفيذها من طرف مديري أجهزة الإعلام والمشترط فيهم صفة المناضل في الحزب. وتنص المادة(12) على أن<< إصدار الصحف الإخبارية العامة من اختصاص الحزب والدولة لا غير>>[19]. لكن هذا القانون غيب وحلت محله القرارات والأوامر الشخصية وغيرها من الإجراءات التعسفية

ونجد أنه منذ الاستقلال سخر النظام وسائل الإعلام لنقل أيديولوجيته وجعل من الصحفي أداة طيعة في يده. وعلى اعتبار أن الصحافة الوطنية جهاز أيديولوجي رهيب له مساس بسيادة الدولة فإنها لم تفلت في ذلك الوقت من النزعة الأحادية والاستبداد رغم التنوع التعدد الثقافي الذي نلحظه في متون الجرائد آنذاك. والحال أن الصفيين الذي لم تمكنهم مواد القانون التي تنص على الحق في الإعلام والوصول إلى مصادر الخبر، فإن صحافتهم وفي ضل الانفتاح البسيط في الثمانينيات أصبحت تتغذى من الإشاعة التي صار التعامل معها على أنها<< رد فعل شرعي للبحث عن المعلومة حتى من مصادر أجنبية، جيدة أو رديئة>>. ورغم وجود قانون الإعلام (82.01 بتاريخ 6 فيفري 1982) فإنه جاء مفرغا من حقوق الصحفيين الهامة ويقدم << كقانون عقوبات حقيقي لاستخدامات المهنة ويصنع الجانب المشرق للوصاية في التسيير وتحديد السياسات التحريرية لأعضاء الصحافة..فبموجب هذا القانون هناك مؤسستان مركزيتان (الوزارة ودائرة الحزب) تتحملان مراقبة نشاطات وتطبيقات المهنة الصحفية..وقد أقرا منع كل حرية فعل أو اختيار للسياسات التحريرية المحترمة>>[20].

3-3-2- قانون الإعلام(1990):

أما قانون الإعلام لسنة (1990) فإنه مس جانبا معينا من حرية الصحافة، وتبعا للانفتاح الحالي فقد هدف بالأساس إلى تمكين المواطن من الحصول على الإعلام النزيه في ضل نصوص أكدت على حرية الصحافة والتعددية الإعلامية.

فقد تضمنت المادة الثانية:<<الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في أن يطلع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي، وحتى المشاركة في الإعلام بممارسة الحرية في التفكير والرأي والتعبير>>[21]. وفي المادة الثالثة من القانون الصادر بتاريخ(1990/04/04) فإن الصحافة:<<تمارس حق الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني>>[22].

فهذه المادة تقر الحرية الفعلية للصحافة، ولكنها لم تطبق بشكل حقيقي وأمثل في مجتمعنا.أما في المادة التاسعة نجد أنه من حق<<الحكومة أن تبرمج أو تنشر في أي وقت التصريحات والبيانات المكتوبة أو المنطوقة أو المتلفزة التي تراها ضرورية على أن يعلن أنها صادرة عن الحكومة ويجب أن لا يشكل هذا الحق بأي حال قيدا لحرية التعبير>>[23].

أما عن مهام الصحفي فإنه يتعين عليه <<أن يحترم بكل صرامة أخلاق المهنة أثناء ممارسته مهنته، ويجب عليه أن يقوم خصوصا بما يلي:

-احترام حقوق المواطنين الفردية والدستورية.

-الحرص الدائم على تقديم إعلام كامل وموضوعي.

-تصحيح الأخبار الزائفة وغير الصحيحة.

-التحلي بالنزاهة والموضوعية والصدق في التحقيق.

-عدم استغلال المهنة في أغراض شخصية>>[24].

كما تضمن هذا القانون العديد من العقوبات بمن يتعدى الصلاحيات المخولة له قانونا وهو في ذلك أكثر صرامة من قانون (1982). فقد جاء في المادة (298) أن القذف يعاقب عليه بالحبس من خمسة(5) أيام عشرة(10) أشهر وغرامة مالية تتراوح بين مائة وخمسين (150)دينارا إلى ألف وخمسمائة (1500)دينارا جزائريا، أو واحدة من هاتين العقوبتين؛ << كل قذف موجه ضد شخص أو مجموعة أشخاص منحدرين من جماعة عرقية أو فلسفية أو دين معين،يعاقب بالحبس لمدة شهر إلى سنة وغرامة تتراوح من(300) إلى (3000) دج، حينما

يكون هدفه التحريض على الحقد والكراهية بين المواطنين والسكان>>[25]. على عكس قانون (1982) الذي أراد تعزيز عقوبة القذف دون الذهاب بعيدا مثل استعماله لكلمة الإهانة والسب في المادة (298 مكرر) وهي تختلف تماما عن كلمة القذف.

ورغم ذلك فقد اعتبرته الأوساط الإعلامية "قانون عقوبات" حقيقي يمارس على الصحافة ويخنق حريتها.

3 -3-3- تعديل قانون العقوبات(2001):

قبل صدور هذا القانون المعدل، حاول القائمون على الإعلام من طرح مشروع قانون إعلامي جديد، يستجيب للمعطيات الجديدة ويعطي دفعا للعمل الإعلامي خاصة بعد التجربة الديمقراطية والصحفية التي خاضتها الجزائر وفي غمرة عدم الرضا الذي أبداه الإعلاميون تجاه القانون السابق.

وبالفعل فقد طرحت الحكومة ضمن برنامجها الذي نوقش في البرلمان، مشروع قانون إعلامي جديد يتضمن من بين ما يتضمن : منح أفضلية خاصة لمشاكل الصحافة المستقلة الفتية وإيجاد الحلول للمشاكل والصعوبات المادية؛ خاصة الطبع والتوزيع، كما أعلن من جهة أخرى، حماية وجود الصحافة المسماة "مستقلة" لأنها تعتبر واحدة من ركائز العملية الديمقراطية[26].

لكن هذا المشروع بقي حبيس الأدراج ولم ير النور قط.

و بتاريخ(2001/05/16) صادق البرلمان الجزائري على قانون العقوبات المعدل الذي عرضه وزير العدل، في جلسة صاخبة بفعل(207) صوتا لصالح القانون مقابل (118) صوتا، وتدور كل التعديلات حول مسألة القذف الصادر من الصحفيين أو الأئمة تجاه رموز الدولة والهيئات النظامية.

فمن بين هذه التعديلات المادة (144مكرر) المتضمنة عقوبة ثلاثة (3)أشهر إلى اثني عشر(12) شهرا سجنا وغرامة تتراوح مابين (50000) دينارا جزائريا و(250000)دينارا جزائريا لكل من يهين رئيس الجمهورية بكلمات تحمل السب والقذف مهما كانت الوسيلة الإعلامية أو بواحدة من هاتين العقوبتين.

وتتضمن نفس المادة (مكرر1) أنه <<في حال خرق ما تنص عليه هذه المادة، فإنه يتم مصادرة المنشور اليومي أو الدوري أو أي نوع آخر، ويتابع صاحب القذف والمسؤولين على

النشرية والتحرير وتنعكس على الجريدة نفسها>>[27]، التي تدفع غرامة مالية تتراوح بين خمسمائة ألف (500000)دينارا جزائريا إلى خمسة (5) ملايين دينارا جزائريا.

وتتضمن المادة (87مكرر10) عقوبة ثلاث(3) سنوات إلى خمس(5) سنوات سجنا ضد كل شخص ينشر خطابات تحمل تصريحات ضد وحدة وتماسك المجتمع.

وفي حال تكرار الفعل فإن العقوبة تتضاعف. ويصبح هذا القانون ساري المفعول بمجرد المصادقة عليه من طرف البرلمان. و تحرك الدعوى آليا من طرف النيابة العامة دون الحاجة إلى التبليغ.

وقد أثار هذا القانون منذ إرهاصاته جدلا كبيرا خاصة في الأوساط الإعلامية، وأحزاب المعارضة، حيث لاقى موجة كبيرة من الانتقادات، فقد جاء هذا القانون كرد فعل للسلطات على التعاليق العنيفة للصحافة ضد رئيس الجمهورية والهيئات النظامية، وهو ما اعتبر تعسفا وتراجعا خطيرا من النظام عن حرية التعبير، وأنه ذريعة لسد المنافذ على الصحافة في ظل الإبهام الذي يحف مفهوم"القذف" والذي لا نجد أي نص يفسره ما عدا قانون العقوبات المؤرخ سنة(1966)، حيث جاء فيه:<<كل ادعاء أو تصريح أو اتهام بدون دليل، بشكل ينال من المكانة الاعتبارية للأشخاص أو الهيئات النظامية، مهما كان نوع الاتهام، فهو قذف. والنشر المباشر أو التصريح الحامل لهذا الادعاء أو الاتهام فهو فعل معاقب عليه، حتى ولو كان بالتلميح والتشكيك، أو إذا كان قاصدا به شخصا أو هيئة ليست مذكورة بشكل صريح. و التحديد يمكن أن يتم انطلاقا من ألفاظ الخطاب أو الكتابة أو المنشورات أو الملصقات محل الادعاء>>[28].

وبالرغم من تصريحات وزير العدل الذي أكد يوم (2001/02/27)أن:<<الدولة الجزائرية ليس لها أية نية في النيل من حرية التعبير..وأن وظيفة هذا القانون وقائية وليست قمعية>>، فإن الإعلاميين أسموه "تعديلات ديلام" واعتبروه قانونا تعسفيا يعزز عقوبات السجن لجرائم الصحافة، ويزيد من الرقابة الذاتية، داخل قاعات التحرير[29].

ويترك المجال واسعا أمام تطبيق العدالة لهذا القانون بشكل خانق للصحافة خاصة في ظل الحديث عن عدم استقلالية القضاء. وقد تلقت الهيئات الدولية المعنية بحرية التعبير(محققون بلا حدود) بشيء من القلق والانشغال من مستقبل حرية الصحافة.

والشيء الملاحظ بعد هذه القراءة للقوانين الإعلامية، أن حرية التعبير والصحافة كانت مغيبة بشكل واضح وأنه لا يوجد أي قانون منذ الاستقلال يعطي دفعا قويا لممارسة الحق في

الإعلام، وأن غياب التطبيقات القانونية لم يمنع من استغلال الوسائل الأخرى التي عدت قمعية في كثير من الأحيان.

3-4- تطور المضمون في الصحافة الجزائرية:

هناك عوامل كثيرة تتحكم في تقديم المضمون الجيد، حينما تتحدد الوظائف الأساسية الواجب على الصحافة أداؤها. ومن بين هذه العوامل حرية الصحافة التي دللنا على أنها لم تكن في يوم من الأيام كما ينبغي لها أن تكون؛ فهي إما مقيدة أو فوضوية، مما يجعلها تلعب؛ إما دور المضلل ــ عن قصد أو عن غير قصد ــ وإما دور الإثارة بغية زيادة المقروئية، إذا لم تكن هناك أهداف أخرى.

لقد كان مضمون الرسالة الإعلامية في الصحافة الجزائرية، خلال مرحلة الإيديولوجيا الاشتراكية، مضمونا رديئا، يهدف بالأساس إلى التعبئة حول منظور السلطة، وبث الأفكار التي تخدمها. وكانت تقدم الواقع الجزائري بشيء من المثالية، دون أن ننسى، أنها كانت تمر جانبا عما يهم المجتمع والمواطن الجزائري. وقد كانت السياسة الإعلامية خاصة بعد حركة التصحيح الثوري، خاضعة للرقابة الصارمة للحزب ولتوجيهاته، والتي جعلت من الصحفيين، مجرد ناقلين لما يريده المسؤولون[30].

ولن تجد هناك إلا صورة واحدة للمضمون، في كل الصحف، نتيجة احتكار نشر الأخبار من طرف وكالة الأنباء الجزائرية التي تعد الناطق الرسمي للدولة[31]، وصعوبة التعامل مع المصدر الذي يبث الأخبار التي تخدمه. وإن كان هذا مؤشرا على انسجام الخطاب الإعلامي السياسي فإنه مؤشر كذلك، على حالة الرداءة التي تتميز بها الرسائل الإعلامية، وهي دليل آخر على خنق حرية الصحافة والصحفيين، الذين أصبحوا مجرد مناضلين تابعين للحزب، يقومون بدور التعبئة الجماهيرية والتوجيه الإيديولوجي حسب رغبات وأفكار فئة سلطوية، حتى ولو كانت منافية لتقاليد المجتمع وأفكاره.وقدم الواقع الجزائري في جميع أصعدته، على أنه واقع"النتائج الباهرة والرائدة"، مما غيب الحقيقة التي هي هدف إعلامي بالأساس، وخسر المواطن حقه في التعرف على الوضع والبيئة المحيطان به. ويبدو هذا الأمر أكيدا، إذا لاحظنا؛ أن كل منظمة جماهيرية لها دوريتها الخاصة التي تعمل على صناعة هذا الواقع[32]، النابع من تبني أيديولوجية وحيدة والدفاع عنها وتدعيمها، وإقصاء الأفكار الأخرى. فكانت كل القوى التي تعتبر حية في البلاد، تعمل في "خدمة الثورة" ومختلف الثورات الثلاث الأخرى.

ورغم حفاظ الجرائد على خطها الافتتاحي المصبوغ بالإيديولوجيا الاشتراكية، إلا أن عدم الانسجام في مراكز القرار انعكس على المضامين، و حيث بدأت تظهر على السطح بوادر أزمة عملت الصحافة على تبريرها، وكانت تدفع من خلال ذلك إلى الحفاظ على الأوضاع مع اندفاعها نحو محاولة "صنع الأمل" في غمرة الأزمة التي طالت الجزائر أواسط الثمانينيات. وراحت تضخم هذه الأزمة عن قصد لكن دون الخروج عن شعارات الدولة التي تحولت في ظرف خمس سنوات("من أجل حياة أفضل" ثم "العمل والصرامة لضمان المستقبل" ثم "الصرامة والانضباط")، فأعطت الصحافة الجزائرية آنذاك انطباعا على أن الأزمة أمر واقع، لكنها بالمقابل؛ عابرة، وألقت باللائمة على العهد السابق، وحملته المشاكل الحالية بعنف كبير[33]. وكان هذا العمل بالأساس من أجل الحفاظ على استقرار الأوضاع لصالح النظام والفئة المتحكمة في دواليب السلطة.

وقد برهنت مرة أخرى على أنها لم تصبح بعد صحافة مسؤولة ما دامت خاضعة للمنطق التبريري الذي انتهجته في دفاعها عن المسؤولين، في حين غيب المواطن تماما، حتى أنها جعلت من الأحداث البارزة: لا حدثا. ويتجلى الأمر خاصة في تغطيتها "لأحداث أكتوبر" التي صورتها على أنها أحداث شغب سرعان ما سيتم التحكم فيها[34].

كما غلب الطابع التقريري على المادة الإعلامية وافتقارها للتحليل الصائب والعرض الجيد مما جعل مضمونها يتسم بالضحالة، في ظل ضعف المصالح الإعلامية وانعدامها في قطاعات الدولة،<<فقليلة هي المؤسسات التي تقيم علاقات دائمة بأجهزة الإعلام عبر قنوات تضمن سيولة المادة الإعلامية ووصولها في الآجال المناسبة، فهذه الظاهرة تؤكد عدم الشعور بالامتداد الإعلامي للأنشطة الجزائرية داخل الوطن وخارجه>>[35]، مع ضعف سيولة المعلومات داخل الهيئات وفيما بين المصالح والمؤسسات، <<وهذا الضعف ناجم عن التنقل البطيء والمتقطع للمعلومات>>[36].الخاضع هو أيضا لحالة المجتمع الذي تفشت فيه الأمية بشكل واسع جدا مما يحد من الحضور الفاعل للصحافة الجزائرية(كميات السحب والتوزيع) والذي يعطي انطباعا بمحدودية الدور الإعلامي وبالتالي عدم الاهتمام به.

ورغم اختلاف الوضع، مع ظهور الصحافة المستقلة من حيث مقدار الحرية المكتسبة، فإن القارئ كان يتطلع إلى إعلام حقيقي وموضوعي ونزيه وشامل.فانقلبت "قداسة الخبر وحرية التعليق" رأسا على عقب في الصحافة اليومية، فغلب رأي الصحفي ورؤية مسؤوليه وقناعاتهم

على الخبر، مما أعطى نوعا من الوصاية الأبوية المشكلة في ممارسة "سلطة المرسل على المتلقي، ولم يكن هناك إلا إعلام يتغذى بالأساس من الإشاعة في ضوء صعوبة الوصول إلى المصدر والتي تحلل بصور شتى وصيغ متباينة، بعدد الجرائد التي كانت تصدر بالجزائر في ذلك الوقت، مما ساعد كثيرا في شيوع حالة من القلق والاضطراب والخوف من مستقبل كان مجهولا لدى الكثيرين.

إننا نعرف جيدا أن المعالجة الإعلامية للوقائع تغيب منها أجزاء من الحقيقة نتيجة للجمع والانتقاء والتركيز، وحتى التفضيل في مستوى الحدث، فما بالك إذا كان متبوعا بنظرة صاحبه وقناعته، هذا إن كان خبرا فما بال الإشاعة ؟ و يزداد الأمر تعقيدا إذا كان مصدر ذلك كله المصادر الأجنبية، في ظل الموانع الموضوعة في الداخل على المصادر.

ولم يكن الإعلام شاملا في تناوله لمواضيع الحياة اليومية، حيث غلبت النقاشات السياسية على المضامين، ليس لإبداء الرأي واقتراح الحلول، وإنما للتموقع حيال رؤية الآخر، فكانت تمثل في أعنف نقاشاتها طرفا من المعارضة للنظام، وقطاعا نظاميا ضد المعارضة، مما ولد عدم الثقة في الصحافة الجزائرية التي عدت صحافة هدامة في أكثر الأحيان[37].

ونسيت الصحافة في غمرة الأحداث دورها الثقافي والتربوي، فكان من النادر أن تجد مساحة مقنعة بوجود هذا الدور وبالتالي، لم تكن تعمل على ترقية المجتمع وإثرائه ودعم قيمه.

وانعكاس هذا المضمون بالطريقة التي تم طرحها، إنما يرجع لعدة عوامل يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- غياب حرية كافية لممارسة العمل الإعلامي، والذي أدى في كثير من الأحيان إلى:
- الرقابة الذاتية، بجانب الرقابة على مستوى قاعات التحرير والمطابع.
- ضعف الإمكانيات التي ساهمت في إيجاد متون باهتة، وغير جذابة في معظمها.
- عدم النزاهة في معالجة الموضوعات، والانتصار للقناعات والرؤى، الشيء الذي غيب الخبر في مقابل الرأي.
-الهدف التجاري بدل الوظائف الأخرى، وكذا الإثارة، واستهداف السبق الإعلامي، دون التحقق من صحة الخبر ومصدره ودراسة أثره (حجم صفحات الإشهار في الجرائد الكبرى، والعناوين المثيرة).
-غياب الاحتراف في الصحافة الجزائرية.

3-5- نظرة على الصحافة الأمازيغية:

إن النضالات الطويلة التي قادتها الحركة البربرية في كل الاتجاهات، ألجأتها إلى استعمال كل الوسائل الكفيلة بإيصال صيتها وصوتها حيث أرادت. ومن بين هذه الوسائل نجد الإعلام، الذي يعتبر كما هو معروف سلاح فعال في التعريف بالقضايا ومناصرتها. ومثلما عرفت الحركة البربرية استعمال الأغنية والشعر والمسرح فقد لجأت إلى الصحافة لتكون رافدا ومعينا في نضالها.

وقد كانت أواخر الستينيات المنطلق لظهور الصحافة البربرية التي كانت تعبر بحق عن قضاياها وانشغالاتها العديدة التي تريد إيصالها إلى الجماهير التي تؤمن بالقضية البربرية، أو الوصل إلى تحسيس الشباب الجزائري الذي ليست لديه أي فكرة عن "أصوله" في كامل الوطن.

فلقد أنشأ المهاجرون القبائل عدة نشريات وصحف، منها صحيفة (ثيسوران)التي أصدرتها جمعية (أميازان) أي الشعراء بباريس سنة (1974). واهتمت جمعية (أقراو إمازيغن) بإصدار نشرية فرنسية أمازيغية تهتم بالقصة والأغاني والشعر، في حين أصدر تلامذة مولود معمري سنة (1973) صحيفة (تافتيلت) أي الشعلة ثم (أطيج) بمعنى الشمس والتي صدر منها عدد واحد سنة (1974)، كما صدرت جريدة (أمذ أخذامن) أي قوة العمال من طرف محند أويحي سنة (1977) بباريس وصدر منها أيضا عدد واحد ثم توقفت عن الصدور.

كما صدرت في هذه المرحلة جريدة (ثامسنوت) أي الربيع سنة (1974) وتوقفت بعد 14 عددا، إلى جانب (ثامورث) سنة (1977).

بعد الربيع الأمازيغي أنشأ أعضاء الحركة الثقافية البربرية نشريات وصحفا أهمها (ثيللي) أي الحرية سنة (1983) ، مكتوبة بالحرف الفرنسي، إلى جانب كل من جريدة (الاتحاد) التي صدرت في أربعة أعداد و(أوال) بمعنى الكلمة بباريس سنة 1980 بالأمازيغية، و(إلدي) سنة (1984) بكندا و(تمازيغت) بمنطقة القبائل سنة (1985)، إضافة إلى جريدتي (ثاغرما وثاقراولة) واللتان صدر منهما عدد واحد.

وكل هذه الجرائد ظهرت في مرحلة العمل السري بالخارج وخاصة فرنسا وبدرجة أقل كندا، أما المرحلة التالية وبعد أحداث أكتوبر عادت الأمازيغية بقوة ، حيث ظهرت بعدة أعمدة في صحف وطنية و جهوية، مثل: الجزائر اليوم وأسبوعية الأوراس وكذا البلاد الناطقة بالفرنسية. لتدخل الصحافة الأمازيغية في 1991/12/24 التلفزيون في صيغة موجز مدته

خمس(5) دقائق . كما أصدر حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية صحيفة (أسالو) وجبهة القوى الاشتراكية صحيفة (أمانيوث) الأولى في جانفي 1992 والثانية في نوفمبر 1989 كما خصصت الجزائر الجمهورية والبلاد صفحات بالأمازيغية[38].

والواضح أنه من خلال العناوين ولغة كتابة هذه الصحافة يترجم لنا عمق الهوة التي تتحكم في المسألة الأمازيغية التي يعمل مناضلوها على تأكيد إطار الصراع الذي تحتويه فرنسا منذ عقود طويلة، كمال تبين العناوين الروح النضالية العالية التي تعبر عن كفاح يتوسم فجرا ما يحقق فيها أطروحاته وأحلامه.

هوامش الفصل الثالث:

1- عزي عبد الرحمن وآخرون، عالم الاتصال، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص97. وانظر:
فضيل دليو: مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيري، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص ص114-115.
2- محيي الدين مختار، دراسات في الإعلام والاتصال، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1993، ص43.
3- عبد الرحمن عزي، مرجع سابق، ص ص 136-137.
4- عبد الرحمن عزي، مرجع سابق، ص138.
5- عبد الرحمن عزي، مرجع سابق، ص ص 143-144.
6- لحسن بركة، بين جنوح السياسة واختيار الشعب، الجزائر، مطبعة قرفي، 1992، ص ص7-8.
7- سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري، ط2، الجزائر، دار الهدى، عين امليلة، 1993، ص174.
8- عبد الوهاب كيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج2، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص247.
9- عبد الوهاب كيالي وآخرون، المرجع نفسه، ص ص 248-249.
10- YOUCEF ZIREM, *La presse algérienne : mirages et réalités*, algeria-watch. Janvier 2002.
11- YOUCEF ZIREM, ibid.
12- YOUCEF ZIREM, ibid.
13- فضيل دليو، <<الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الأصالة والاغتراب>> المستقبل العربي، العدد 255، ماي 2000، ص-ص 47-61.
14- YOUCEF ZIREM, op.cit.
15- LAOUARI ADDI, Un conflit singulier : la crise algérienne, Algeria - watch, janvier 2003,
16- YOUCEF ZIREM, ibid.
17- FLORENCE AUBENAS, <<*La crise de la presse algérienne*>>, Libération, 9/11/1998, algeria-watch. en français, mai 2002.
18- عبد الرحمن عزي، مرجع سابق، ص ص 143-144.
19- G.H, << *Le journaliste indésirable*>>, révolution africaine n° 1291 du 2 décembre 1989. pp 27-28.
20- G.H, << *Le journaliste indésirable*>>, révolution africaine n° 1291 du 2 décembre 1989. pp 27-28.
21- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 90-07 المؤرخ في 1990/04/03 المتعلق بالإعلام، العدد 14، ص .460
22- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: قانون رقم 90-07 المؤرخ في 1990/04/03 المتعلق بالإعلام العدد 14 ص 460.
23- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: المرجع نفسه.
24- F.M, << *Les dispositions actuelles du code pénale*>>, EL Wattan, janvier 2001, algeria-watch. en français, mai 2002.
25- DRISS ALAMI, << *prochaine révision du code de l'information*>>, quotidien d'Oran, 24/09/2000, Algeria-watch en français, 09/12/2001.
26- <<*Algérie : menaces sur la presse*>>, LE MONDE, 17/05/2001, www.Lemonde.fr, septembre 2002.

27- F.M, op.cit.

28- ROPORTER SON FRONTIERES, *Projet d'amendement du code pénal: Un sérieuse danger pour la liberté de la presse*, 16 march 2001, algeria- watch, septembre 2002.

29- G.H, op.cit.

30- محمد حمدان وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية (تونس الجزائر الجماهيرية المغرب موريطانيا) ج4، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1995، ص109.

31- G.H, op.cit.

32- علي الكنز، حول الأزمة (5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي) دار بوشان للنشر، 1990، ص ص 77-78.

33- G.H, op.cit.

34- محمد حمدان وآخرون، مرجع سابق، ص 112.

35- مراد الطرابلسي،<< تواصل النضال بأدوات أخرى>>، جريدة البيان، العدد 179، 9 أفريل 2003، في موقع إسلام اون لاين، ماي 2003.

36- ROPORTER SON FRONTIERES, op.cit.

37- أخذت هذه المادة التعريفية من مصدرين فقط لعدم توفر المراجع التي تتناول هذا الموضوع بشكل مسهب ومنظم.

أنظر

- Extraits de "Chronologie du mouvement berbère, un combat et des hommes", op.cit.

38- نورالدين مراح، << الصحافة الأمازيغية في الجزائر من منطقة القبائل إلى فرنسا>>، الشروق الثقافي، العدد 54، 1994/08/04، ص 18.

بعد استيفاء العمل النظري والمنهجي، واستكمال جمع البيانات نصل في المقام الأخير إلى تحليل النتائج المبرزة في جداولها النهائية، في محطات ثلاث وفقا للفرضيات الموضوعة في بداية الدراسة، أين كانت تبحث الفرضية الأولى عن الصورة التي تبنيها جريدة الخبر عن أحداث القبائل. في حين اختصت الفرضية الثانية في البحث عن موضوعية الصحيفة ومدى توازنها تجاه الأحداث. والأخيرة تحاول أن تفتش عن طبيعة الجريدة من خلال الوظيفة الإخبارية المزعومة لها.

4-1- واقع أحداث القبائل في جريدة الخبر

ركزنا انطلاقا من الفرضية الأولى، على الصورة الواقعية التي تقدمها جريدة الخبر عن أحداث القبائل، والإطار الدلالي الذي تبنى فيه الأفكار المنشورة والذي هو ــ كما قدمنا ــ تتحكم فيه سياقات ومحددات كثيرة يكون أبرزها على الإطلاق؛ مرجعية الجماعة المسيطرة على الجريدة وتموقعها في الساحة الوطنية على الخصوص.

ولم يأت اختيار هذه الفرضية اعتباطا، بل يندرج تحت إلحاح الموقع الذي تحتله الصحافة الجزائرية من الساحة السياسية والاجتماعية وما تبع ذلك من التحولات المتسارعة التي حكمت سيرورة المجتمع الجزائري ككل، خاصة منذ عقد التسعينيات إلى يومنا هذا. إضافة إلى النضال الكبير والمستمر الذي قامت به الجرائد الجزائرية ــ سلبا أو إيجابا ــ وصولا إلى التجاذبات التي حكمت سيرها، كما سبق وأن ذكرنا في الفصل الثالث، عن تاريخ الصحافة.

وبالتالي فقد جاء وضعنا لهذه الفرضية نتيجة لـ:

ــ اتهام الصحافة الجزائرية بتقديم الصور السلبية عن الواقع الجزائري وتحريها عن ذلك، وغض البصر عن صور الواقع الأخرى، مما أدى إلى حصار غير معلن للدولة الجزائرية برمتها.

ــ طبع الجريدة من طرف بعض المحللين وأصحاب الرأي والخصوم، بالطابع التغريبي"المعرب"، وبالتالي فهي قائمة على جماعة تخدم تيارا ومصالح وأهدافا ثابتة، كثيرا ما أدت إلى عرقلة سير الجريدة وإعاقتها، إداريا وقضائيا وماليا، وإن كانت محمولة كلها على المقولة السياسية. مع ملاحظة أن هذه المواقف والإجراءات كانت متبوعة بضجة كبيرة حول حرية الصحافة إثر وضع قانون العقوبات المعدل.

إن الصورة التي تبنيها الصحافة عن الواقع مرتبطة أساسا بنوع الإشباعات التي تغطي الحاجات الاجتماعية المحددة إعلاميا، وكذا إبراز السمات التي تطبع الحدث أو المجتمع برمته.
ومنه فإن الفرضية التي يتم اختبارها ترتكز أساسا على ثلاثة بؤر:
- البؤرة المعرفية المتعلقة بالدور الإعلامي في نشر المعلومات والبيانات، ومن أي زاوية تم تناول الحدث.
- البؤرة الخاصة بالأهداف وتغطيها مجموعة القيم المرسلة عبر وسائل الإعلام.
- البؤرة "النمطية" وهي التي تعطي طابعا معينا للحدث وتكون مرتبطة بالسمات والتي حددناها في تصميم استمارة تحليل المضمون.
وعلى هذا تم وضع الفرضية محل الاختبار:
- تركز جريدة الخبر على إبراز الجوانب السلبية في معالجتها لأحداث القبائل.
والتي نحاول أن نختبرها وفقا لمؤشرات مراكز الاهتمام والقيم والسمات إضافة إلى تحليل مؤشر يتعلق بطابع العناوين.
وبما أن الفرضية تنطلق أساسا من تناول الجريدة السلبي في معالجتها لأحداث القبائل، فقد جاءت هذه المؤشرات مطبوعة بالطابع السلبي، الذي يرتكز على أحداث العنف، والجانب المواجهي في الأحداث.

فنحن نفترض مسبقا أن هناك عملا مقصودا لرؤية الأحداث من زاوية واحدة تؤدي في الأخير إلى قراءة متحيزة وسوداء، وتثير انطباعات سيئة تجاه طرف معين من أطرافها الفاعلة وسوف نتبين صحة هذا الافتراض من خطئه انطلاقا من التحليل الشامل للمؤشرات الموضوعة تحتها. واضعين نصب أعيننا قصدية العمل الإعلامي و الوظيفة الإخبارية للجريدة والسياق الاجتماعي والتاريخي للأحداث وما يتعلق بها من تفاعلات وآثار.

4-1-1-تحليل بيانات مؤشر مراكز الاهتمام:

تضمن العمل التحليلي للبحث، تسعة موضوعات تم التطرق إليها في صلب تناول الأحداث، بحيث من الطبيعي أن يؤدي التعامل مع هذا المؤشر إلى الكشف عن اهتمامات الجريدة بجوانب معينة من موضوع المادة المنشورة وتركيزها عليه. ويفيد أيضا في معرفة أداء الجريدة في كيفية بناء صورة عن الواقع، كنموذج معرفي يبني توقع المتلقي إزاء هذه

الأحداث، أو إزاء الأطراف الفاعلة فيها. ومن الواضح أن هذا المؤشر يتمركز في صلب الوظيفة الإعلامية وما يتعلق بها.

وأيضا كنموذج بناء صورة مخيالية، تجرد الواقع بواسطة جملة من المفاهيم المستخدمة في العرض والتقديم.

ومعلوم أن الإعلام عموما يؤدي هذا الدور جراء عمليات ترتيب اهتمامات الجمهور، بواسطة حصر الموضوعات التي يراها جديرة بالنشر والإذاعة، وتغييب موضوعات أخرى أو تأخيرها وفقا للمعالجة الإعلامية المتبعة.

فمن خلال الجدول العام رقم(3) المبرز للمحاور التي دارت عليها الأحداث المتناولة في الجريدة، يظهر لنا جليا تباينا في تناول الموضوعات وفقا لكثافة التكرار والاهتمام، حيث نلاحظ طغيان ثلاثة موضوعات (التصريحات، المواجهات، الإجراءات)، وبشكل أقل الحوارات والمطالب، في مقابل (المسيرات والمقاطعة والبيانات والشعارات)، حيث أن الموضوعات الأولى كانت تدور في معظم أعداد العينة، بينما الأخرى جاءت متباينة في نشرها على أعداد قليلة.

فقد جاءت التصريحات في المرتبة الأولى بنسبة(30.32%) ثم الإجراءات بنسبة (20.37%)، تليها المواجهات (17.26%) ثم المطالب (9.49%) بينما تشير البيانات إلى ضعف تناول موضوع المسيرات(6.42%)، والحوارات (5.72%) والبيانات (5.28%) والمقاطعة (3.66%) وأخيرا الشعارات بنسبة ضعيفة مقدرة بـ (1.29%) كما يبينها الشكل رقم(1).

وهذه البيانات لا تعطي قراءة سوى في تباين تناول الموضوعات بالنسبة لبعضها، لكننا إذا ركزنا قراءتنا انطلاقا من حضور هذه الموضوعات بذاتها نلاحظ أنها تتركب من أحداث أساسية وتفاعلاتها ونواتجها، وبالتالي فإنها مرتبطة ببعضها، مما يدعونا إلى القراءة الفورية الأولية؛ أن موضوع العنف والمواجهة كانا طاغيين على غيرهما من الموضوعات، والدليل على هذه الملاحظة نكتشفه من خلال متابعتنا للقراءة التفصيلية في بيانات الجداول الموالية التي تتناول بالوصف فئات الموضوع.

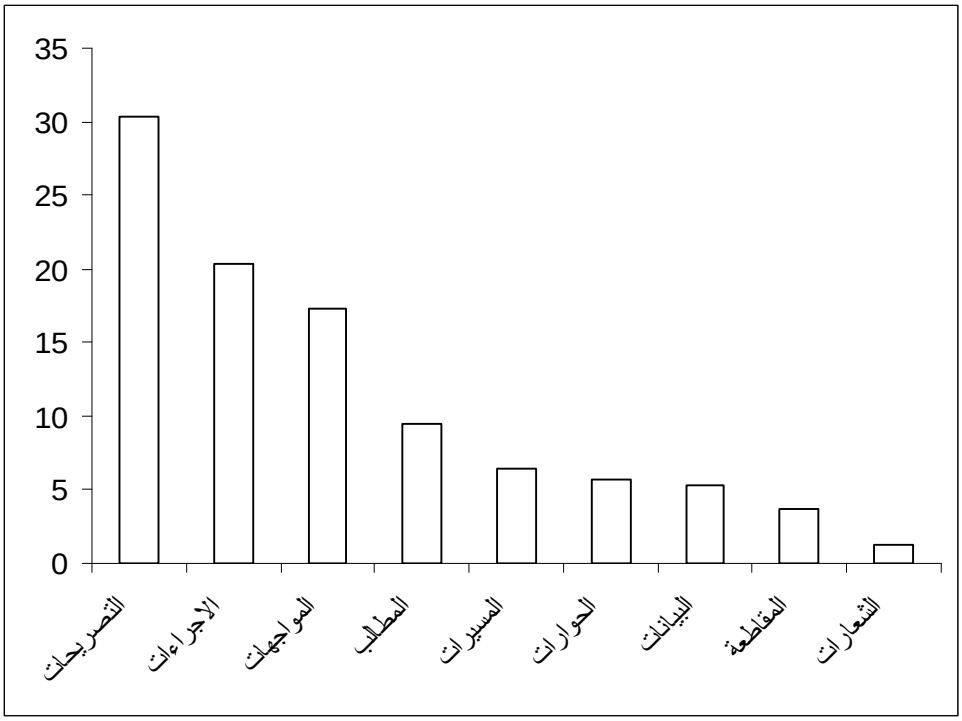

الشكل رقم(1): يمثل نسبة مساحة الموضوعات المنشورة في جريدة الخبر

ففي الجدول رقم(4) الذي يتناول المسيرات والتجمعات وغيرها، نلاحظ حضور المسيرات السلمية بشكل كبير بنسبة إجمالية تقدر بـــ (95.80%) توزعت مناصفة بين المسيرات العفوية والمنظمة، أما الباقي فقد أحرزته المسيرات المنظمة العنيفة (4.20%) مع ملاحظة الطابع العفوي على المسيرات العنيفة. ورغم نتائج هذا الجدول الذي يبين طغيان المسيرات السلمية، فإن الأمر لا يخلو من الطبع العنيف من الناحية الرمزية للمسيرات عموما لأنها تدل على الرفض والاحتجاج والتنديد الذي دأب عليه المنتمون إلى هذه المسيرات على مسرح الأحداث في بلاد القبائل خاصة وبعض المناطق الأخرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وغيرهما.

بينما الجدول رقم(5) الذي يعنى بوصف موضوع المقاطعة، فقد أظهرت البيانات تقارب النسب بين الموضوعات المختلفة مع تسجيل فارق كبير لصالح شل النشاط العام بنسبة(30.88%) في حين أن مقاطعة السلطات سجلت نسبة حضور مقدرة بـــ (19.11%) ومقاطعة الانتخابات بنسبة(23.52%) ومقاطعة التعامل مع الأحزاب(22.05%)، بينما جاءت مقاطعة الدراسة بنسبة(4.41%)، و مع اختلاف هذه الأنواع فإن معظمها يعتبر فعلا موجها

بالأساس ضد السلطة وسياستها تجاه المنطقة أو في كامل التراب الوطني. ومهما يكن فقد جاءت بيانات الجدول متوافقة مع مجريات المقاطعة في الواقع، كما هو ديدن أهل المنطقة بالنسبة لهذا الشأن. فما عدا شل النشاط العام المتعلق بالخدمات العامة مثل النقل والتجارة وغيرها والإضراب في مختلف القطاعات في كل وقت من السنة، فإن أنواع المقاطعة الأخرى مرتبطة باختيار أوقاتها المناسبة التي تحدث فيها، كمقاطعة الدراسة والتي تم تناولها في عدد (ماي 2001) والانتخابات البلدية (ماي 2002) في عدد (أفريل 2002). أما الحديث عن مقاطعة التعامل مع السلطات فقد تم تناوله بالمناسبة عند انطلاق الأحداث، وعند دعوة الحكومة إلى الحوار في (أوت2001). ونخلص من خلال هذه النتائج إلى أن فعل المقاطعة امتد ليشمل جميع المجالات والأطراف، حتى أحزاب المنطقة التي ترفع شعاراتها الثقافية والجهوية والمطلبية.

ورغم أهمية موضوع الحوار، إلا أن المساحة الكلية تبقى قليلة جدا، في موضوع يشكل الصراع والتنافس والمواجهات محوره الأساس. فقد سجلت البيانات كما هي موضحة في الجدول رقم (6) وجود نوعين من الحوارات بالنظر إلى الأطراف المعنية فهي إما حوارات بينية بنسبة (30.18%)، أي بين ما يسمى بالعروش الراديكالية والعروش المتحاورة، أو حوارات بين هذه الأطراف والسلطة بنسبة (69.81%) مما يعطينا انطباعا أكيدا أن المشكل الأساسي متركز في السلطة والعروش التي جعلت من حركتها الاحتجاجية ورقة ابتزاز تجاه السلطة للاستجابة لمطالبهم التي كانت في كثير من الأحيان تعجيزية، هذه المطالب التي تتفرع إلى فرعين أساسين: مطالب تاريخية دائمة كالمطلب الثقافي واللغوي، ومطالب ظرفية متعلقة بالأحداث الأخيرة مثل التعويضات والتكفل، والأخطر من ذلك مطلب انسحاب الدرك الوطني من المنطقة الذي يعد مطلبا غير معقول تماما، وهذه كلها جمعتها ما يسمى بأرضية القصر، وما تم تسميته بالحوار إنما هو في الحقيقة عبارة عن مفاوضات ثنائية فيها كثير من المساومة الرخيصة على مستقبل الوطن، والمزايدة على المساواة بين المواطنين في كامل التراب الوطني، بحيث جعلت هذه المطالب ميزة العنصر القبائلي واضحة للعيان على حساب التوازن الجهوي وحقوق المواطنة المطلوب توفيرها لكافة المواطنين، فلا وجود في الجزائر الواحدة لعنصر ممتاز وآخر متدني، ونتبين هذا من خلال الاستجابة لبعض المطالب غير المعقولة مثل التنازل عن حق استهلاك الكهرباء وإلغاء الضرائب وغيرها.

والواقع التاريخي يبين أن الحركة البربرية كانت مطلبية المنشأ، وإن كان هذا الحكم قاسي فإنه لا يتنافى مع الواقع، بل نذهب إلى أكثر من ذلك حينما نقرر أن هذه المطالب كانت مساومة رخيصة في جملتها باعتبار الظروف التي تشتد فيها، فلا يفوت دعاة الحركة البربرية فرصة أزمة يعيشها النظام، إلا وتم الضغط عليه من أجل التنازل خدمة لمطالبهم التي تحقق منها الكثير. أما جريدة الخبر فقد حاولت من خلال البيانات المرصودة في الجدول رقم (7) أن تعطي الصبغة الاجتماعية والثقافية للحركة الاحتجاجية المطلبية البربرية مع عدم التركيز على أنواع المطالب الأخرى التي يبدو في واقع الأمر أن صوتها مرتفع جدا، سواء عن طريق المؤسسات (الأكاديمية البربرية) أو الوسائل الإعلامية المختلفة (جرائد، إذاعة وتلفزيون، وانترنيت وغيرها)، فالمطالب الثقافية تم تناولها على مساحة بنسبة (33.52%)، بينما المطالب المتضمنة في أرضية القصر فقد تم التركيز عليها بنسبة (30.68%) والمطالب الاجتماعية الخالصة (التعويض والتكفل) بنسبة (14.77%)، بينما المطلب الانفصالي فقد كان تغييبه واضحا مثلما تبرزه نتائج الجدول بنسبة (6.81%) إضافة إلى المطالب السياسية (3.40%) مع ملاحظة قوة الحديث عن مطلب انسحاب الدرك الوطني بنسبة (10.79%) ولا يمكن قراءته إلا ضمن الإطار العام الذي حكم انتقاد المؤسسة العسكرية والأمنية بداية من أواخر (1997) والحملة الشرسة التي شنت في الداخل والخارج للنيل من سمعتها، وبالتالي فإن مطلب انسحاب الدرك الوطني وإن كان له مبرره الظرفي والموضوعي في علاقته بانفجار الأحداث فإن تناوله بهذا الشكل المكثف البارز على حساب المطالب الأخرى يجلي لنا بوضوح كيفية اهتمام الجريدة بالموضوعات التي على علاقة بسياق الأزمة الشامل التي مست الجزائر في مختلف المجالات.

وعلى مستوى تناول "البيانات" كمادة أساسية مرافقة للحدث في الجريدة، فقد أظهرت نتائج الجدول رقم (8) تسيد "البيانات" من النوع التوضيحي بنسبة (57.14%)، وهي بيانات جاءت في معظمها من طرف السلطة في جميع مواقعها، بينما بيانات إخلاء الذمة والتي مهرتها الأحزاب بتوقيعاتها فقد بلغت نسبة تناول مقدرة بـ (24.48%) جاءت في مناسبة واحدة بينما البيانات المطلبية والتي من الطبيعي أن يكون مصدرها العروش فقد بلغت مساحتها نسبة (18.36%) تم الحديث عنها في عددين اثنين، وهي نتائج من جهة أخرى تدعم القراءة التي تبرز دور الأطراف التي يفترض فيها الاهتمام بتطورات الأحداث فقد جاءت صورة النظام من

خلال النوع الأول من البيانات في موقع دفاع وهو موقع ضعف على عكس البيانات المطلبية، بينما كان دور الأحزاب هو دور المحذر مع إخلاء المسؤولية من نتائج الأحداث.

في حين أظهرت النتائج فيما يخص الشعارات التي واكبت الأحداث أن (58.33%) منها مناوئة للسلطة، في حين أن المناهضة لطرف العروش بلغت نسبة (25.00%) وهي نسبة قليلة جدا مقارنة مع الأولى، بينما الشعارات العنصرية بلغت (16.66%) من نسبة الشعارات المتكلم عنها في جريدة الخبر مما يظهر أن الجريدة تحاول التركيز على تدفق في جانب واحد للشعارات هو الجانب المناوئ للسلطة.

كما أن تحليل بيانات الجدول رقم (10) والخاص بالتصريحات، يظهر أن التعليقات كانت بنسبة مساحة مرتفعة (48.75%) بينما التفسيرية بلغت (14.41%) أما التبريرية فلم تتجاوز نسبة (11.92%) تأتي بعدها النداءات (10.32%) أما التصريحات المتضمنة للتحذير والتشكيك فقد بلغت نسبة (8.00%) وأخيرا الاقتراحات بنسبة (6.58%). وهذا يعطي انطباعا معينا، أن جريدة الخبر حاولت من خلال اعتماد التصريحات إلى تشكيل رؤية معينة من خلال الاستنجاد بالتعاليق والتفسيرات في المقام الأول، بينما خصصت مساحة ضئيلة نوعا ما للتصريحات في محل الخبر كالنداءات والاقتراحات.

ومن جهة أخرى فإن التصريحات تناولت مجموعة من الموضوعات عرضنا إليها في صلب التصميم المنهجي، فتركزت بالأساس على المطالب في المقام الأول بنسبة (37.72%)، ثم المواجهات بنسبة(22.41%)، والمقاطعة بنسبة (13.87%) تليها الحوارات بنسبة (11.03%) و الإجراءات بنسبة (10.32%)، وبشكل ضعيف جدا جاء تناول البيانات من خلال التصريحات بنسبة (4.62%)، كما هو مبين في الجدول رقم(11).

وعند استعراض بيانات جدول المواجهات رقم (12)والتي أخذت حصة كبيرة من مساحة العينة الكلية بنسبة (17.26%)، نلاحظ أن جريدة الخبر ركزت كثيرا على الأحداث الدموية من جرح وقتل وغير ذلك بنسبة (31.25%) تليها نسبة مساحة المصادمات مع الأمن بـ(20.00%)، ثم أحداث التكسير والتخريب بنسبة (19.37%)، والمصادمات مع المواطنين بـ (15.93%)، الرشق بالحجارة (6.87%) وأخيرا قطع الطرق وما يتبعها من ابتزازات بنسبة مساحة مقدرة بـ(6.56%).

أما الجدول رقم (13) الذي يوضح نتائج تكرار ومساحة موضوع الإجراءات، فقد كانت الإجراءات القمعية حاضرة بنسبة كبيرة رفقة إجـراءات التهدئـة، (33.68%) و (30.96%) لكليهما على التوالي. بينما إجراءات التصعيد بلغت نسبة (16.71%) والقانونيـة (15.11%) و أخيرا التعليمات بنسبة مساحة ضعيفة (3.71%).

وبالتالي فإن الجريدة عملت من خلال البيانات المقدمة على إبراز الجانب السـلبي فـي الموضوع، وهو أحداث العنف والمواجهات سواء كان ذلك العنف يتشكل مـن خـلال دلالتـه الرمزية أو المادية المحسوسة (المعاينة).

4-1-2- تحليل مؤشر السمات:

إن تحليل السمات يعطينا صورة واضحة عن الوجهة التي أخذتها الأحداث في جريـدة الخبر من حيث الوصم أو الوصف اللذين يؤديان إلى تفسير هذه الأحداث من طرف المتلقي تبعا لهما. وقد عرفت الحركة البربرية في معظم تمفصلاتها الزمنية وما تخللتها من أحداث؛ بالطابع الثقافي(اللغة والتراث والاجتماع) والتاريخي وحتى العرقي، والتي ظهرت بارزة فـي معظـم مطالبها.

لكن سيرورة الأحداث من أول وهلة، إلى غاية أحداث الربيع الأسود، نراهـا متلفعـة بأنواع أخرى من الأوصاف التي تهدف إلى تنميطها بنمط ذي لون معين؛ قد يكون سياسـيا أو اجتماعيا أو متعلقا بحقوق الإنسان لكثرة ما تناولتـه الصـحافة والمنظمـات المعنيـة، حـول الخروقات الجمة في هذا المجال وما تعلق به من مسائل قانونية (العدالة) وغيرها مـن أوجـه التناول والتنميط. وهذا التنميط له علاقة كبيرة ومباشرة بتكييف الرسالة الإعلامية مـن خـلال تكييف الحدث في حد ذاته من أجل وضع إطار الصورة التي تبدو كاملة حتى ولو كانت مشوهة أو مبتورة، تتكامل أجزاؤها بالمفردات اللغوية ذات الدلالة المتعلقة بهذا التكييف. بحيث تصبح بعض الأحداث العرضية والمعزولة أحداثا بؤرية ومقصودة ومستهدفة شيئا معينا.

وكنا قد حددنا تبعا للقراءة الاستطلاعية مجموعة من السمات (انظر الفصل الأول) برز تناولها في جريدة "الخبر" والتي سنعرض لها بالتحليل فيما يلي.

يبين الجدول رقم (24) الخاص بتبيان السمات العامة المرصودة في العينة، بروز السمة السياسية لموضوع "أحداث القبائل" على غيره من السمات، وذلك بنسبة (40.27%) ثم السـمة الأمنية بنسبة (20.83%) والثقافية بنسبة (10.00%) أما القانونية فقد برزت بنسبة (6.94%)

وقريبا منها السمة الاجتماعية (6.11%) وحقوق الإنسان (5.55%)، بينما جاءت السمة التاريخية بنسبة (1.11%) والاقتصادية الأضعف حضورا بنسبة مقدرة بـــ (0.27%)، مع ملاحظة أن مقدارا هاما من الأفكار التي لا تحمل أي سمة من السمات المحددة بنسبة (8.88%) (انظر المخطط البياني).

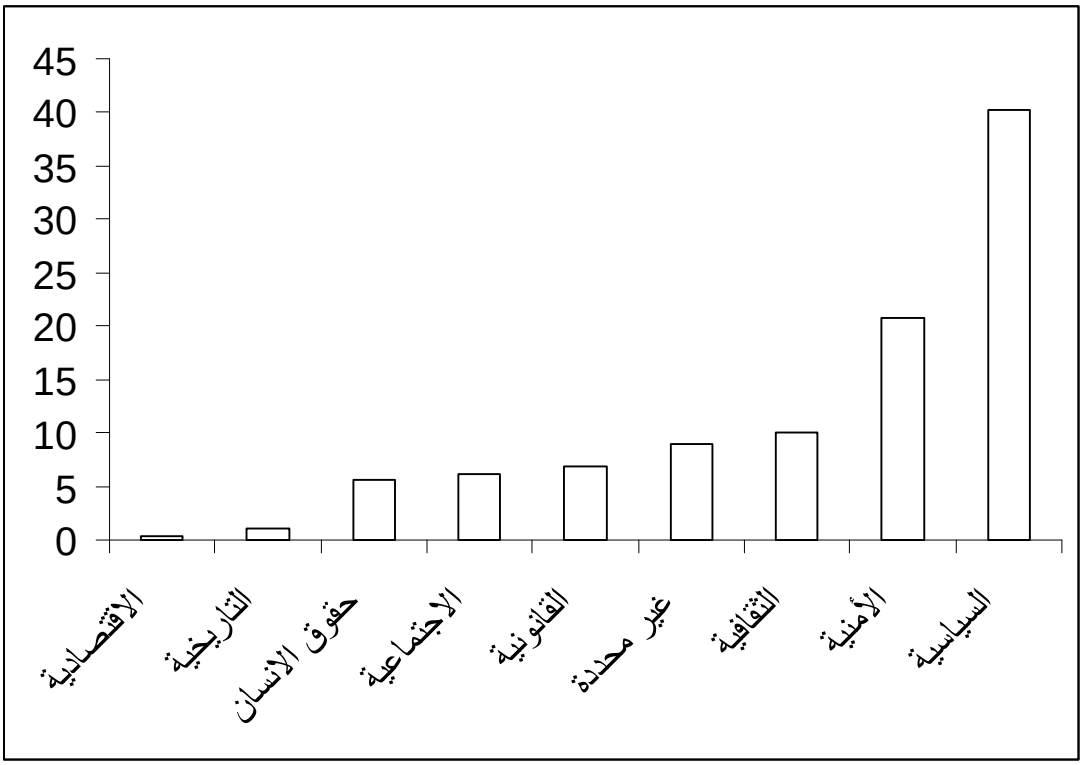

الشكل رقم (2): تمثيل مساحة السمات في موضوع أحداث القبائل.

وبمتابعة التحليل المفصل لتوزيع السمات على مختلف الموضوعات المحددة، فإننا نلحظ بروز السمة السياسية في معظمها. ففي الجدول رقم (26) الخاص بسمات موضوع المقاطعة، فإن الطابع السياسي قد أربى على غيره من الطوابع الأخرى بنسبة (62.50%) ونفس الشيء بالنسبة لموضوع الحوارات (56.52%) وكذا المطالب (39.47%)، كما جاءت البيانات أيضا مشربة بنسبة كبيرة بالصبغة السياسية وذلك بنسبة (56.25%) مع طغيان واضح لها في موضوع الشعارات بنسبة (71.82%)، والتصريحات بنسبة (68.18%) (أنظر الجداول من 26 إلى 31) مع حضور معتبر لهذا الطابع في الموضوعات الأخرى واستغراقه إياها.

وبالنسبة للسمة الثقافية، فلم تهيمن إلا على موضوع المسيرات التي كانت لا تتحرك في معظمها إلا تحت هتافات المطالب الثقافية وذلك بنسبة ضئيلة (29.16%) لا تزيد التحليل إلا توجها نحو تأكيد بروز السمات التنافسية في موضوع أحداث القبائل، وذلك أيضا بالنظر إلى السمة التاريخية التي كان حضورها محتشما جدا في جميع المعطيات المحصل عليها.

وبخصوص الجدولين (32و33) فقد حضرت السمة الأمنية بقوة (58.06 و 31.25%) على التوالي كما تم ملاحظة بروز السمة القانونية في الجدول (33) بشكل غير مهيمن ولكنه معتبر (25.00%).

وهذه النتائج تبرز لنا شيئين أساسيين:

أن الجريدة من جهة تحاول إعطاء الصبغة التنافسية للموضوع وتصويره على أنه أزمة سياسية بعيدة عن مسوغات الأحداث التي هي بالأساس ثقافية وتاريخية ورغم ذلك فإن حضور هذين السمتين كان ضعيفا جدا خاصة إذا نظرنا بشكل شامل للسمات المسجلة.

ورغم التجاذبات الكثيرة والمداخل التي يمكن من خلالها تناول الأحداث والتعاطي معها بشكل شامل ومن منطلقات مختلفة، إلا أن هذا التركيز على السمات السياسية والأمنية وحتى القانونية (وكلها كانت حاضرة في جميع الجداول) يمكن أن يلعب دورا خطيرا ومهما في رسم الصورة المتكاملة (المؤطرة)- تقصي جوانبا من الموضوع وتركز على الهام بوجهة نظرها- والتي تهدف الجريدة إلى بنائها من خلال متابعتها اليومية والمناسباتية للأحداث. وهي صورة مشوبة بالصراع والتنافس اللذان يعكسان الجانب السلبي في الموضوع ككل بدل استغلال الجوانب الثرية والإيجابية فيه تبعا لبنية المجتمع الجزائري وحركيته. وهي محاولة للوصول إلى استنتاج محدد ومقصود؛ بأن هذه الأحداث هي نتيجة لانسداد واضح بين طرفين أحدهما السلطة، التي كانت مرفوضة بشكل قاطع من الطرف أو الأطراف المقابلة.

وبالنظر إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحتى فيما يتعلق بحقوق الإنسان (حرية التعبير، المواطنة..) فقد غيبت بشكل فاضح في الموضوع وذلك باعتبار أن جزء كبيرا من الحركة البربرية وأحداث القبائل كانت تتحرك تحت مضلة حرية التعبير والتنمية في المنطقة، وتشتكي من الخناق المضروب حولها. وهي التي تحاول في كل مرة أن تظهر في صورة المدافع عن حرية التعبير سواء الشخصية المكفولة بقوة القانون للأشخاص، أو حتى لوسائل الإعلام (لعناوين معينة).

وأما الوجهة الأخرى التي يؤدي إليها التحليل ويقرها؛ أن الجريدة بالأساس جريدة تتعاطى مع الخبر بعيدا عن التناول العميق للموضوع في جذوره وأبعاده المختلفة وهذا ما سنلحظه حينما نحلل فئة القوالب لنرى الشكل الذي رصدت فيه الأحداث.

حينما يغدو موضوع كأحداث القبائل ذي الجذور التاريخية والثقافية وحتى العرقية موضوعا سياسيا، فهو يرهن لدى المتلقي حقه في تصور موضوعي للحدث، ويسقط في "مرآة الكف" التي تصنعها الجرائد بمختلف أنواعها ووسائل الإعلام عموما، التي تحاول أن تعطي صبغة ثنائية جدلية << مما يعرض النقاش حول هذه القضية إلى صعوبات حقيقية ومزالق خطيرة أدت (وتؤدي) إلى مستوى رديء في معالجة القضايا المطروحة وكذا المغالات في تسييس النقاش حول الهوية والتمادي في استخدام عناصرها ومكوناتها الأساسية بطريقة مكيافيلية.. ولا شك أن الاستخدام المستديم للموضوع في المنافسة السياسية ينم عن ضعف جوهري في مستوى التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمع>>[1]. بل ويؤدي إلى تسويغ شرعية "المجتمع المضاد للدولة" بحسب تعبير (بيير كلاستر) من وجهة نظر سياسية.

ولن يكون هذا الاستنتاج بعيدا بالنظر إلى الأحداث التي سبقت ورافقت فترة الأحداث والتي صورت كلها على أنها ثورة ضد النظام الذي استشرى فيه الفساد، ولم يعد قادرا على المبادرة. ولن تجد الجريدة خلاصا من هذا الحكم إلا في تبرير اتجاهها إلى تسييس النقاش الدائر رفعا للحرج عن النظام الذي عجز عن معالجة موضوع الهوية كما يراه دعاة البربرية، وبالتالي فطرح الموضوع سياسيا يمكن النظام من تسيير الملف الشائك للحفاظ على وحدة المجموع داخل سلطته. لكن هذا التبرير يعد ضعيفا جدا بالنظر إلى الصورة الكلية التي ستتشكل مع نهاية التحليل.

4-1-3- تحليل مؤشر القيم:

يرتبط تحليل القيم من خلال وسائل الإعلام بعدة متغيرات ذات العلاقة بمجال الدراسة. فهي من جهة لها علاقة بمقاصد وأهداف القائم بالاتصال، التي من أجلها تم تشكيل الرسائل الإعلامية بطريقة معينة، قادرة على بلوغ هذه الأهداف، التي تكون عادة على علاقة وثيقة بنوع الإشباعات والاستخدامات الأساسية التي على ضوئها يلجأ المتلقون إلى وسائل الإعلام من أجل تلبيتها.

وقد تم على ضوء هذه العلاقة إجراء عدة بحوث من أجل الربط بين مقاصد القائم بالاتصال من جهة ونوعية الإشباعات والاستخدامات الممكنة من طرف المتلقي، وتم ربطها بمجموعة من القيم سواء كانت هذه القيم سائدة في ثقافة المجتمع، أو تسعى فئات معينة إلى نشرها من خلال الرسائل الإعلامية المختلفة.

والتعرف على مجموعة القيم المتخللة للمحتويات التي تبثها وسائل الإعلام، تعطينا نظرة واضحة عن الحاجيات الإعلامية التي تلبيها هذه الوسائل، ويفترض فيها أن تكون خاضعة للسياق الاجتماعي المنتمية إليه. ويمكننا تحليل المضمون بالمرة من الكشف عن نوايا المرسل وروح العصر<<تأسيسا على الافتراض الخاص بأن مضمون الإعلام يعكس أو يعبر عن اتجاهات التفكير، والاهتمامات، والقيم السائدة خلال فترة معينة>>[2].

وانطلاقا من العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام وكتلة الجمهور المستخدم لها من حيث تلبية هذه الحاجيات، التي يأتي على رأسها تلبية الحاجة المعرفية المتعلقة بالبيئة الاجتماعية حولنا، معرفة تمثل المعاني والقيم السائدة.. تبعا للوظائف التي يؤديها الإعلام ويحدد من أجلها أهمية كل منها، ليتم اتخاذ قرارات النشر المختلفة. كما أن هناك حالة أخرى يزيد فيها اعتماد الفرد على وسائل الإعلام، وهي الحالة التي ترتفع فيها درجات الصراع أو التغير الذي يحدث في المجتمع. وهنا تظهر الحاجة إلى دعم ثبات البناء الاجتماعي، حيث من المفترض أن يتم دعم التوازن بعد أن يحدث التغير الذي يهدف إلى التحديث والتكيف الاجتماعي مع نتائج التغيير. ومن ثم ينخفض الصراع ويبدأ دعم التوازن البنائي. فأين تسود أهداف التغير الاجتماعي فإنها عادة ما تشمل تحديات بناء معتقدات أو ممارسات جديدة تؤثر في بناء الترتيب الاجتماعي. وفي هذه الحالة يتزايد اعتماد الفرد على وسائل الإعلام باعتبارها مصدرا للمعلومات التي تسهل للفرد القيام بعملية بناء هذا الترتيب الاجتماعي[3].

وينطوي المجتمع على مجموعة من القيم الثابتة والمتغيرة، حسب اختلاف بنية الأهداف والمعايير، وكذا العلاقة بينهما. حيث تحدد حالة المجتمع والظروف المحيطة بحركيته كتلة الأولويات والأهداف المقرر تحقيقها. فهناك فرق واضح في حالة القيم السائدة داخل المجتمع الواحد بين حالة تكون فيها قوة التماسك والبنيان الاجتماعيين كبيرة، وبين حالة مجتمع يعيش وضعا لا معياريا تكون فيه الأهداف الفردية والاجتماعية ذات أولوية على حساب جملة المعايير التي تتحكم فيها. خاصة في حالة تعايش هذه الحالة مع ظروف التغيير القاسية التي تمر بها

المجتمعات، مما يطرح إشكالية التكيف مع هذه التغيرات الحاصلة وتكييف جملة المعايير والأهداف تبعا لذلك مما يؤثر في حالة عدم التوافق على السير الحسن للمجتمع، وعلى بنيانه خاصة في جملة منظوماته ذات العلاقة (الثقافية والسياسية والاجتماعية) وهذا يؤدي إلى اختلالات رهيبة تجعل المجتمع يعيش حالة لا معيارية، وتتداخل فيها الأدوار والوظائف. كما تفقد الصفوة دورها نتيجة الارتباك الحاصل في تداخل الأدوار وهنا يفقد النظام السياسي (ممثلا في الصفوة الحاكمة) دوره في التوجيه العام للمجتمع وتقوية التماسك الاجتماعي، مما يحررها في طريق وضع أولويات البقاء مع التنازل إلى أقصى الحدود. ذلك أن في الحالة اللامعيارية تفتح جبهات عديدة في المجتمع على السلطة الحاكمة مما يجعلها عاجزة عن الإلمام بكلها.

وهذه بالضبط حالة الجزائر التي تركت فيها مرحلة الانفتاح المتسرع، والغير عقلاني إلى حد ما، شروخا كبيرة بدأت بالنزيف الداخلي الذي تجلى عميقا في السلوك المنحرف الذي مثله الإرهاب أحسن تمثيل، وكذا الاستنزاف الخارجي نتيجة الضغوط الدولية بداية بالأنظمة المالية الدولية ونهاية بالحركة السريعة جدا للتكنولوجيا والأفكار المنتجة متجلية في غول العولمة التي تفرض نمط قيمها الخاص بها.

وبالتالي فإن هذه المتغيرات كلها حكمت بنية سلم القيم في الجزائر، ولم يعد هناك حديث عنها خارجها. فمرحلة الإيديولوجيا التي حكمت الجزائر طيلة الفترة الاشتراكية منذ اختيار "طرابلس" وحتى انفجار أكتوبر (1988)، وعلى المستوى النظري، فقد كانت الدولة تتكفل بتوجيه المجتمع الوجهة المنسجمة مع اختياراتها، التي أدت إلى أن تتموقع حيال قضايا بعينها تموقعا محددا (داخليا وخارجيا) مما تطلب ذلك تدعيم سلم قيم متكيف مع هذه الاختيارات، خاصة وأن المسار التنموي كان يفرض خطابا معينا يتأسس على الدعوة إلى التماسك الاجتماعي والتضامن والالتفاف حول هذا الخطاب من أجل تحقيق الأهداف العليا المحددة للمجتمع. دون أن ننسى الدور المنوط بالجزائر دوليا وإقليميا خاصة صراع الشرق الأوسط، أو الصراع بين المعسكرين، كل هذا كان يدور حول مفهوم "الأمة" الجزائرية الذي كان يتغذى آنئذ من متناقضات كثيرة جدا، أدت <<إلى التوليف بين الدين والعلمانية والجمع بين الحفاظ على الأصالة والتمسك بالتراث والانبهار بالحداثة والتوق إلى العلمانية والاندماج في حركية العصرنة.. مما أثر على المستوى البعيد على المجتمع الذي كان فسيفسائيا في بنيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية>>[4].

لكن التغيرات الحاصلة بعد ذلك وكانت من إفرازات المرحلة السابقة، والدوامة التي دخلتها الدولة الجزائرية عامة جعلت دورها ينحصر انحصارا كبيرا وأصبحت منكفئة على مشاكلها الداخلية، وأدت هذه التغيرات المفاجئة إلى تغير في بنية المجتمع؛ نتيجة للخيارات الجديدة، وأولها ظهور الأحزاب الذي يعبر عن جو الحرية والانفتاح الكبيرين، وظهور القطاع الخاص بقوة على حساب القطاع العام، تمهيدا للدخول في سياسة اقتصاد السوق وما ترتب عليها من "إصلاحات" جذرية للبنية الاقتصادية وكذا الاجتماعية، فأدى ذلك في ظرف قصير إلى تدني مستوى معيشة السكان وتقهقر الطبقة الوسطى التي تعتبر صمام أمان للمجتمع وأداة توازن فيه، إلى جانب الأزمات المتوالية التي فتحت تباعا على جبهات كثيرة. وبدلا من الزيادة في دور الدولة في هذه الفترة بالذات كانت على العكس من ذلك يزداد انسحابها بسرعة، مما جعل ثقلة الواقع كله تسقط على المواطن الجزائري الذي كان يشكو من الجوع وانعدام الأمان. وفرض في خضم هذا الواقع جملة من المعايير التي سيتم الاحتكام إليها والتي ستفرض سلما قيميا من نوع جديد سيربط الأفراد بعضهم ببعض، ويربطهم بدولتهم التي تنتهج وجهة مغايرة لما سبق.

وإلى جانب الأحزاب التي كانت تعبر بحق عن تباين المنازع والمشارب التي تتكئ عليها المنظومة الفكرية للمجتمع الجزائري ورؤيته للواقع، فإن الإعلام من جهة أخرى كان يجسد تباين هذه الخطابات بتباين المدارس والسياقات السوسيوثقافية التي تنهل منها، وتحاول تسويقها للرأي العام في الجزائر خاصة.

فالإعلام الجزائري ليس بمنأى عن الزمر التي تتحكم في الوضع، فهو يهدف إلى إيصال أخلاق السيد أو السادة المتنفذين ــ حتى لا نقول المتسلطين ــ وبالتالي فإن استعراض المحتوى من خلال التحليل يكشف عن مجموعة من القيم التي يريد هذا الإعلام إيصالها إلى القارئ من خلال معالجته للأحداث التي تهم الرأي العام الجزائري.

فمن خلال الجدول العام رقم (14) نلاحظ أن جريدة الخبر دارت في المحتويات المنشورة على جملة واسعة من القيم التي تم رصدها، وعددها ثلاث عشرة قيمة، مما جعل الفروق بينها لا تبدو كبيرة جدا. فقد تم التركيز على ثلاث قيم أساسية، هي الرفض والعنف والتواصل، بينما نجد أضعف القيم في محتوى التحليل هي قيمة العنصرية ثم الوحدة.

وهذه النتائج جاءت تبعا لطريقة متابعة الأحداث التي كانت تعتمد على الخبر الذي تتغذى منه الجريدة، بغض النظر عن طريقة معالجة هذه الأخبار.

وبالتالي فالقيم الظاهرة هنا هي قيم مرتبطة بالأحداث بشكل خاص مما لا يمكننا الخلوص إلى نتيجة معينة من التحليل. لكن من وجهة أخرى، فإن هذه القيم تتجزأ إلى مجموعتين كبيرتين؛ مجموعة قيم سلبية ومجموعة قيم إيجابية في مسماها بعيدا عن إسقاطاتها.

إذ نرى في المجموعة السلبية ست قيم هي:(الرفض، العنف، الخوف، التشكيك، التنافس والعنصرية) والتي يمثل مجموع نسبها مقدارا يساوي (61.91%)، بينما المجموعة الأخرى وهي سبع قيم (التضامن، التواصل، العدالة، الوحدة، الأمن، الإنجاز والمواطنة) فقد بلغ مجموع نسبها تقريبا (38.02%). وبالتالي فإن جريدة الخبر ركزت بنسبة كبيرة كما لاحظنا في مؤشر مراكز الاهتمام، على أحداث سلبية أمكن من خلالها استجلاء هذه القيم السلبية بقوة، وهي قيم تعبر في الحقيقة عن واقع الأحداث، وكذا الظرف المسيطر على المجتمع الجزائري الذي يعيش بالرغم من محاولات تدارك الأوضاع، حالة من الانحباس والتوتر وبالتالي فإن قيم العينة جاءت تعبيرا صادقا عن كل ذلك.(أنظر الشكل رقم 3)

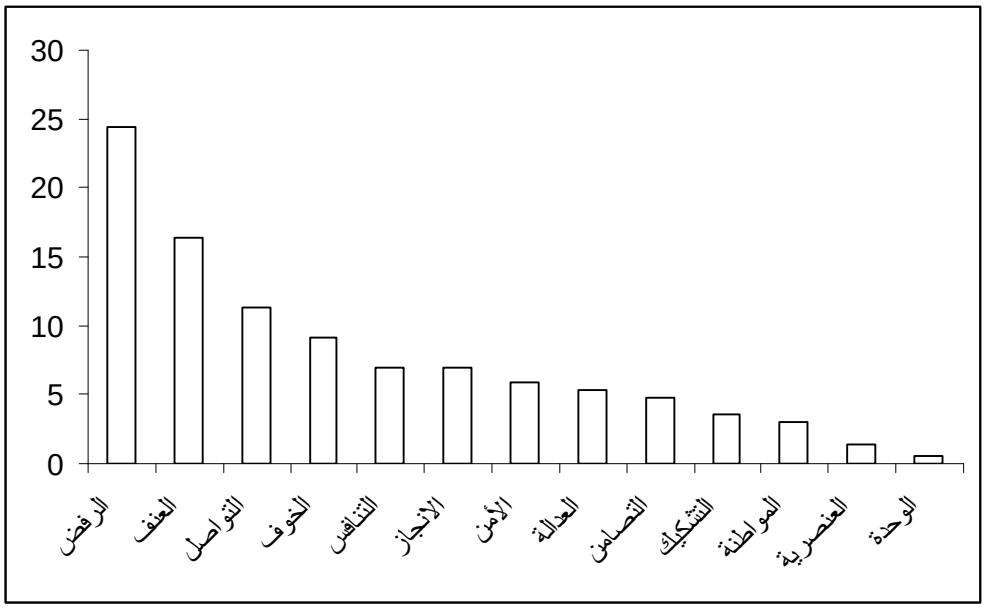

الشكل رقم (3) يبين مساحة القيم المستخلصة من عينة الدراسة.

مع ملاحظة أن الجريدة ومن خلال العينة لم تغط بشكل كاف إفرازات بعض الأحداث، مثل الدعاوى العنصرية أو انسحاب الدرك الوطني ، والتي تمس بالأساس قيم الأمان لدى المواطن الجزائري، التي كثيرا ما عبرت عن حاجة أساسية من حاجيات المجتمع، خلال الفترة الممتدة من (1992) إلى غاية اليوم، والتي كان من المفترض في الإعلام أن يبرز مثل هذه القيم

بشكل إيجابي، بدل التركيز على قيم مثل الرفض والخوف والعنف، التي تعمل على إشاعة جو من عدم الثقة والذي يساهم في زيادة تعفن الوضع جراء التوتر السائد، والانحباس القائم بين الأطراف المعنية المتنازعة، سواء في الأحداث المقصودة أو غيرها من الأحداث الأخرى التي تهم الرأي العام في الجزائر.

ولو أمكن إلباس الجرائد ألوانا تعبر عن دخيلتها لاصطبغت جريدة الخبر باللون الأسود القاتم؛ فقط عند قراءة قائمة العناوين والموضوعات التي اختيرت للوصول إلى المتلقي دونما تتبع سطور المتن المتعلقة بها.

ولتأكيد قراءة أن هذه القيم منطبقة على موضوعاتها، يكفي متابعة القراءة في الجداول الأخرى لنرى أن قيمة مثل الرفض التي سجلت أعلى نسبة (24.44%) حسب الجدول العام للقيم، فإنها جاءت بشكل بارز في موضوعات الشعارات (85.71%) والمقاطعة(75.00%) والتصريحات بنسبة (30.00%) حسب الجداول (16،20،21). بينما جاءت قيمة العنف مهيمنة في موضوع المواجهات فقط بنسبة (70.96%) في الجدول رقم (22).

في حين أن موضوع الحوار طغت عليه قيم التواصل وذلك بنسبة (56.52%) وفقا للجدول رقم (17)، أما قيم العدالة، فقد ظهرت بشكل بارز وفي نفس الوقت غير مهيمن ضمن موضوع الإجراءات بنسبة (17.18%) وذلك من خلال الجدول رقم (23) الذي برزت فيه قيم الأمن بنسبة (20.31%).

ومن وجهة نظر شاملة، فقد سيطرت على المحتوى مجموعة القيم السلبية تقريبا في كافة الموضوعات بنسبة كبيرة جدا، فبملاحظة الجدول رقم (15) المتعلق بالمسيرات فإن نسبة القيم السلبية بلغت (62.49%) والباقي للقيم الإيجابية، ونفس الشيء بالنسبة لموضوع المقاطعة الذي سيطرت فيه القيم السلبية بنسبة (100%). أما موضوع المطالب فكانت مجموع نسبها يساوي (56.51%) وكذا الشعارات بنسبة (85.71%) ممثلة بقيمة وحيدة هي الرفض. وفيما يخص التصريحات فقد حضرت مجموعة القيم السلبية بنسبة (65.15%) إلى جانب المواجهات بنسبة (88.70%).

ولم تحقق مجموعة القيم الإيجابية إلا غلبة نسبية في الجداول (17،19،23) الخاصة بالحوارات بنسبة (70.76%) والبيانات بنسبة (56.25%) وأخيرا الإجراءات

بنسبة(59.35%). وهذه نواتج طبيعية تماما لأن الفاعل الأساسي في معظمها هو السلطة التي صدرت منها معظم البيانات وقامت بمختلف الإجراءات ودعت إلى الحوارات.

وانسياقا وراء التحليل الداخلي للعينة محل الدراسة، فإن معظم القيم السلبية تتناول السلطة ورموزها وهيئاتها المختلفة، ولم يكن حظ الأطراف الأخرى من التناول إلا النزر القليل والعارض، مما يوحي أن العمل موجه بشكل مقصود لبلوغ مرام معينة الهدف منها حسب القيم الموجودة، هو تحميل السلطة تبعات الأحداث، وخلق جو من القطيعة والشك وحتى الخوف من التعامل مع سلطة لا تحترم كثيرا حقوق المواطنة، ولا تعترف بعجزها الذي تسبب في كل هذه المشاكل والأزمات.

وبالتالي فإن أول نتيجة عامة نستخلصها من كل هذا ؛ أن تناول الحدث بهذا الشكل الهجومي انطلاقا من إشاعة نمط قيم سلبية، سيؤدي لا محالة إلى ضعضعة تماسك البنيان الاجتماعي، وذلك أولا بوصم نظامه السياسي ومكانته لدى مواطني الدولة الجزائرية.

وأما النتيجة الثانية، فإن المعلومات التي تتكون لدى المتلقي والصورة الذهنية التي تتشكل لديه حول البيئة التي يعيش فيها تؤدي به مع مرور الوقت إلى أحد أمرين:

إما اليأس من هذا الواقع الأسود تماما، أو اللامبالاة الكاملة حيال ما يحدث في منطقة القبائل التي تعد جزء لا يتجزأ من الوطن والأمة الجزائرية.

فالتأكيد على قيم العنف والخوف والرفض وعدم الاعتناء بالقيم الإيجابية الأخرى، يؤدي إلى غرس المخيال الاجتماعي للفرد الجزائري بأفكار تشاؤمية والشعور بعدم الخلاص، وفقدان الأمل في التطلع إلى أوضاع أحسن. وهو ما يزيد الوضع تعفنا، فلا السلطة قادرة على إقناع مواطنيها، ولا مواطنوها يملكون حافزا ولو ضعيفا للتعامل مع هذه السلطة ولو من باب احترام الرمزية التي تملكها، وهذا ما لاحظناه على امتداد سنتين كاملتين على ضوء الحياة اليومية للمواطن وتوقف النشاط التنموي في المنطقة نتيجة مقاطعة التعامل مع السلطات من الرئيس إلى السلطات المحلية.

4-1-4- تحليل مؤشر موضوعات العناوين:

من خلال الجدول رقم (53) نلاحظ أن العناوين قد طبعت بشكل بارز جدا بطابع العنف وذلك بنسبة كبيرة قدرت بـ (75.00%) بينما الموضوعات الأخرى جاءت بشكل ضعيف جدا مثل المقاطعة بنسبة (9.09%) المطالب والمسيرات والإجراءات بنسبة واحدة تساوي

(4.50%) وأخيرا الحوارات (2.27%). وهي نتائج غنية عن التعليق خاصة إذا عرفنا الطبيعة الاتصالية القوية للعناوين من حيث إثارتها للقارئ من على بعد في محاولة لجلب اهتمامه وإقناعه بشراء الجريدة وقراءة الموضوعات.

4-2- الموضوعية في جريدة الخبر:

وضعنا هذا المبحث من أجل اكتشاف مدى موضوعية الصحيفة وتوازنها في تناول الأحداث، ذلك أن العملية الإعلامية التي تتبني على خدمة القارئ وتقديم الموضوعات بشكل متوازن يعتبر من أهم دعائم الصحافة الحرة التي تدعي في خطوطها الافتتاحية تموضعها في خدمة الحقيقة دون تحيز، وتقديم إعلام موضوعي ومحايد، لا يساند طرفا على طرف ولا يبرز جانبا ويخفي جوانب أخرى.

وحقيقة هذا الادعاء أنه محكوم بمتغيرات كثيرة جدا تكون فيها الصحافة المتغير التابع الوحيد ضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة، في الوقت الذي من الطبيعي أن تكون فيه متغيرا وسيطا بين القارئ وهذه الأطراف، هدفها الوحيد هو خدمة الحقيقة بموضوعية ونزاهة، دون محاولة اللعب بعواطفه أو العبث بقناعاته الراسخة والتي شكلها إثر عملية معقدة جدا وطويلة المدى. و بالتالي فإن حرية الصحافة و موضوعيتها تصبحان ــ بالنظر إلى بيئة العمل ــ في "خبر كان".

وهذه الفرضية تركز بالأساس على الكشف عن اهتمامات المضمون بالفاعلين الرئيسيين في الأحداث، والتي تنطلق من ملاحظة: أن الصحافة الجزائرية تحاول تصوير الأزمة بين طرفين اثنين لا ثالث لهما، هما السلطة والعروش، وبالتالي تغليب المنطق السياسي على هذه العلاقة دون المداخل الأخرى التي أشرنا إليها في أكثر من موضع، ومنه عزل مختلف الشرائح والمناطق عن التدخل في حل هذه الأزمة وجعلهم عاجزين عن المبادرة بالاقتراحات والدخول في النقاشات التي تعني مصير الأجيال اللاحقة. وحتى الأحزاب التي تملك رؤية وتصورا إيديولوجيا، غيب دورها من هذه النقاشات وأصبحت هيئات مختصة في تسجيل التطورات والشهادة عليها فقط، في الوقت الذي كان من المفترض أن يتم تداول المسألة معها لكونها تملك المؤهلات السياسية والخلفية الجماهيرية بمناهلها المختلفة، بدل العمل مع أطراف لا يعرف كنهها ولا تمتلك حتى شرعية الكلام بنفسها بله تلك الجماهير العريضة . كما لا ننسى أنه كثيرا ما تعاطينا مع مقولة اليد الأجنبية ــ الخفية والمعلنة- الضالعة في الأحداث نتيجة لكون المسألة

البربرية برمتها عبارة عن ورقة ضغط ومساومة من طرف هذه الأيادي لحاجات في نفس أصحابها.

كما يعتبر الحيز الذي تحدث فيه الأحداث والذي أطلقنا عليه تسمية منشأ الحدث دورا رئيسا في تحديد مدى التوازن أو الانحياز في الطرح، فالكشف عن مواصفات هذا المؤشر تؤدي بنا إلى معرفة المنطلقات التي تناولت بها الجريدة أحداث القبائل التي ترتكز في عمق المسألة البربرية، والتي كانت كثيرا ما توصف بأنها مسألة جهوية لاتهم الوطن في دعاواها المغرضة وخاصة من ناحية مطالبها الثقافية وما تبعها، أما إذا تم تناولها من منطلق سياسي، فأن مركز ثقل الأحداث يكون بين قلعة النظام في الجزائر العاصمة ومسرح الأحداث ببلاد القبائل.

وفي المقابل فإن أدعياء النضال البربري كثيرا ما يؤكدون على البعد الوطني للمسألة لأنها تخص من الناحية الهوياتية الشعب الجزائري بأجمعه، أما من الناحية السياسية فتبرز المنطقة كقطب منادي بالديمقراطية والحرية ومقارعة النظام "الفاسد" نيابة عن باقي الجماهير.

كما نلاحظ أيضا الفتور وعدم الحماس في علاقة المنطقة بالمناطق الأخرى من الجزائر في كثير من المسائل المشتركة وحتى التضامنية التي يمكن أن تجمعهما تحت مسمى اهتمامات الرأي العام الجزائري، هذا إن لم تقابل بالاستنكار والاستهجان، والشواهد على ذلك كثيرة جدا، تبدأ من مخلفات الأزمة البربرية سنة(1949) أو أحداث أكتوبر (1988) أو الدعوة إلى مختلف الإضرابات، وما أحداث باتنة سنة (1995) ببعيدة.

وإذا حددنا منشأ الحدث و الفاعلين الرئيسيين، نأتي أخيرا لنحدد كيفية تناول الجريدة إياهم من حيث إرادة موقف معين من طرف القارئ من خلال مؤشر الاتجاه الذي يعتبر مؤشرا هاما يكمل صورة الأحداث في جريدة الخبر اليومية إلى جانب المؤشرات التي تعاطينا معها سابقا.

4-2-1- تحليل مؤشر منشأ الحدث:

من خلال الجدول رقم (44)، وجدنا أن منطقة القبائل كانت أكثر المناطق التي مثلت مسرح الأحداث وذلك بنسبة تكرار فاقت المتوسط (53.88%) بواقع (194) حدثا، ثم تليها العاصمة بنسبة (17.22%) أما باقي الوطن ما عدا منطقتي القبائل والعاصمة فلم يبرزا على مسرح الأحداث إلا بنسبة (3.88%)، أما خارج الوطن فقد سجلت حضورها بنسبة مهملة جدا

(0.27%). إلا أن العينة من جهة أخرى احتوت على نسبة كبيرة من الأحداث أو المعلومات التي لم يتم تحديدها من طرف المضامين قدرت بـ(17.18%).

وهذه النتائج المبرزة من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن الأحداث لم تحتو على ذلك التفاعل المفترض من طرف المناطق الأخرى وبالتالي بقيت معزولة في مسرح الأحداث الأساسي وهو منطقة القبائل، ثم العاصمة باعتبارها مصدرا للمعلومات المتعلقة بالسلطة التي تهمها هذه الأحداث بشكل ما، إلى جانب الأحزاب المستقرة إداريا بالعاصمة.

ورغم ما تناولته الصحافة عموما من معلومات حول الأحداث، فإنها لم تبرز بشكل كاف دور السلطة والأحزاب وباقي الأطراف المهتمة بالحدث عبر كامل التراب الوطني، وبالنظر إلى مراكز اهتمام المضمون، فإن هذه النتائج جاءت لتؤكد التحيز الواضح في تركيز الجريدة على أحداث بعينها، وهي أحداث العنف والمواجهات التي شكلت نسبة كبيرة من العينة كما سبق إبرازه.

ورغم دور السلطة البارز في الأحداث سواء من خلال البيانات الداعية للحوار أو المفسرة للأحداث، وكذا دور الأحزاب التي لم تترك مناسبة من المناسبات أو زيارة لمنطقة من المناطق إلا وتعاطت مع الحدث وذلك من أجل تحسيس المواطنين في مختلف المناطق الأخرى بخطورة الأوضاع في منطقة القبائل. كما أهملت الجريدة بوضوح أحداث من هنا وهناك، تأييدا لمنطقة القبائل أو شجبا لها والشيء مثله بالنسبة للسلطة.

وتحليل هذا المؤشر لا يعطينا نظرة كافية دون التطرق لتحليل الفاعلين الأساسيين وأهم المجالات التي كانت محل تأثيرهم،وذلك من خلال ما يأتي:

4-2-2- تحليل مؤشر الفاعلين:

ويطلق عليه أيضا اسم الممثل، وتستخدم في دراسة الشخص أو المجموعة التي تظهر في موقع مركزي أو قيادي محرك للأحداث، بحيث تكشف عن الشخصية أو الشخصيات التي يتم التركيز عليها وتقديمها على أنها تقوم بأعمال معينة. والمعروف أن الإعلام في تناوله لهؤلاء الممثلين يقوم بتشخيصهم بعيدا عن صفاتهم المعنوية، وهذا ما لاحظناه مستخدما في جريدة الخبر، إذ يتم ذكر الأشخاص الفاعلين باعتباراتهم الشخصية وقلما تذكر انتماءاتهم أو أدوارهم إلا في المحل الثاني.

لقد تحدد لنا من خلال عينة الدراسة ستة أطراف فاعلة في الأحداث هي السلطة و الأحزاب والعروش ثم الهيئات والمواطنون.ومن خلال بيانات الجدول العام (34) يتبين لنا أن العروش والسلطة والأحزاب مثلت الأطراف الأساسية وذلك بالنسب المتقاربة التالية (26.11%) و(24.44%) و(23.04 %) ثم يأتي المواطنون بنسبة معتبرة بـ (18.05 %) والهيئات بنسبة (3.33 %) وأخيرا المواطنون بنسبة مقدرة بـ (3.05 %) انظر التمثيل البياني الموالي (الشكل رقم 4).

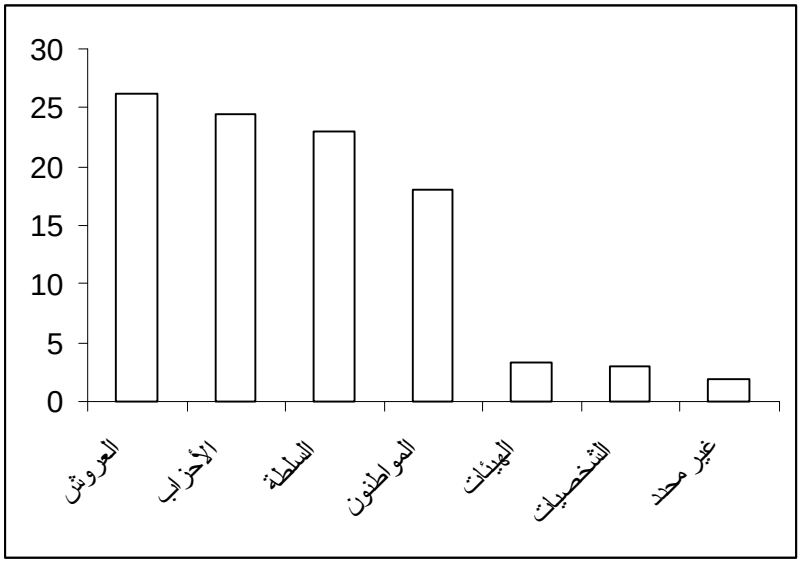

الشكل رقم (4) يبين حجم الفاعلين في موضوع أحداث القبائل

هذا على مستوى النتائج العامة، أما على المستوى التفصيلي، وبالنسبة للمسيرات ــ الجدول رقم (35)ــ فقد كانت مجالا لفعل المواطنين والعروش مناصفة تقريبا بينهما ذلك، لأن المسيرات كانت تمثل مجال حركة للمتضررين من الأحداث، المواطنون لتضررهم المباشر من خلال مختلف الأحداث، أما العروش فذلك لكونهم المعنيون المباشرون بها من خلال وجودهم كطرف أساسي من أطراف الأزمة، وبالتالي كانت المسيرات هي المسرح اللائق بهما، وهي نتائج تطابق مقتضى الواقع تقريبا.

أما بالنسبة للجدول رقم (36) الذي يعرض للفاعلين بالنسبة لموضوع المقاطعة فقد تجلى واضحا من خلال البيانات والتي تطابق أيضا الواقع أن العروش كانت الفاعل الأساسي فيها وذلك بنسبة (62.50%) وهذه المقاطعة التي تمثلت في كثير من الأشياء على رأسها مقاطعة

التعامل مع النظام وكل ما يأتي منه، وهي تعبر عن سلوك فعلي على عكس المواطنين الـذين كانوا فاعلين بنسبة (18.75%) ودورهم انحصر في التعليق على موضوع المقاطعـة بشـكل طاغ، والأحزاب جاءت نسبتها مساوية لـ (12.50%) أيـن تباينـت أدوارهـم وتنـاولاتهم للموضوع، في حين أن النظام والذي تعاطى مع الموضوع من الجانب المعاكس وهو المشاركة فقد جاء تمثيلها بنسبة أقل (6.25%) فيما يخص المشاركة في الانتخابات فقط.

وفيما يخص موضوع الحوارات، فقد ركز مضمون الجريدة على العـروش كصـناع فعليين وذلك لشغلهم نسبة (60.86%) ثم السلطة بنسبة (26.08%) وأخيرا الأحزاب والهيئات بنسبة واحدة تساوي (4.36%) و الإشارة التي يمكن استشفافها من خـلال هـذه النتـائج، أن الجريدة ركزت بشكل كبير على العروش في هذا الموضوع على خلاف السلطة التي كان مـن حضورها أن يكون بشكل أكبر من النتيجة المحصل عليها.

ومن جهة أخرى فقد تساوى دور كل من السلطة والعـروش فيمـا يخـص موضـوع المطالب بنسبة (34.21%) لكل منهما ثم تأتي في مرتبة موالية المواطنون (15.72%). وهذه النتيجة المحققة تفيد بشكل قاطع أن موضوع المطالب هو مجال لفعل هـذين الممثلـين بشـكل رئيسي، كما نلاحظ هنا اختفاء دور الأحزاب وبروز دور المواطنين بنسـبة (15.78%) ثـم الهيئات بنسبة (7.89%) كما هو واضح في الجدول رقم (38).

وفي المقابل لذلك وفيما يخص موضوع البيانات في الجدول رقـم (39) فقـد اشـترك الأحزاب والسلطة في نسبة متساوية (31.25%) ثم الشخصيات بنسـبة (25.00%) وأخيـرا العروش بنسبة (12.50%) وهذه النتيجة لها دلالة عميقة سوف نتطرق إليها في آخر تحليل هذا المؤشر.

أما التصريحات التي يمثلها الجدول رقم (40) فقـد أبـرزت النتـائج أن المصـرحين الأساسيين هما الأحزاب بشكل كبير بنسبة (41.81%) وفي المحـل الثـاني السـلطة بنسـبة (34.54%) وبشكل متدن حلت العروش ثالثة بنسبة (8.18%) تليها الشخصيات والمواطنـون بنسبة واحدة تساوي (6.36%) وأخيرا الهيئات بنسبة (2.72%).

أما الشعارات فقد أظهرت نتائج العينة أن فيها ثلاثة صـناع فقـط هـم المواطنـون و العروش ثم الهيئات كما هو واضح من خلال الجدول رقم (41)، حيث ظهر المواطنون بنسبة

(57.14%) وهي نسبة كبيرة جدا في حين سجل العروش المعروفة بهذا الأمر بنسبة متدنية (28.57%) وأخيرا الهيئات بنسبة (14.28%).

بالنسبة لموضوع المواجهات المبرز من خلال الجدول (42) فلم تبرز العينة إلا الأطراف المعنية بها وهي: المواطنون بنسبة(53.55%) ثم العروش بنسبة (29.03%) وأخيرا السلطة التي حظرت بنسبة (17.74%) وهي نسبة نوعا ما مطابقة للواقع برغم تدني نسبة العروش في هذا الموضوع وذلك أنها ظهرت وتشكلت بعد فترة من الأحداث.

في حين أن جدول الإجراءات رقم (43) يبين سيطرة السلطة على صنع الأحداث بشكل رئيسي وذلك بنسبة (59.37%) والعروش بنسبة (17.18%) ثم يليها الهيئات (9.37%) والمواطنون (6.25%)، وأخيرا الأحزاب بنسبة (4.68%). وهذه النتائج مطابقة لمقتضى الواقع إذ تعتبر السلطة هي المبادرة بالإجراءات بينما العروش هي محل الوصول.

وعموما من خلال النتائج المحللة لهذا المؤشر، لاحظنا أن الجريدة تنحاز ولكن بشكل ذكي ذلك أنها تلجأ إلى المواضع المناسبة كي تركز على الفاعلين الأساسيين وتترك ذلك في الأماكن والمواضيع الغير صالحة. علما أن العروش قد برزت من خلال هذا المؤشر كصانع حدث حقيقي وذلك بتأثيره في الأحداث التي تشكل أخبارا رئيسية كالمطالب والمقاطعة والحوار والمسيرات بينما الموضوعات الأخرى والتي تعتبر صدى للـ (SCOOP) إن صح التعبير كالتصريحات والبيانات وغيرها فإن الأطراف الفاعلة فيها هي السلطة والأحزاب وغيرها.

وبالتالي فإن الجريدة عملت على التحيز من خلال المعالجة في اختيار مواضيع معينة لتبرز من خلالها الفاعلين، حيث يمكن الخلوص من خلال النتائج، أن السلطة والأحزاب وقفا موقف العاجز من الأحداث ولم يتعدى دورهم الإدلاء بالرأي وتبيين المواقف، وبالتالي كان عرضهم دائما من خلال الجريدة حول "الماجرى" في حين أن العروش قدمت في قلب الحدث، كصانعة له.

4-2-3- تحليل مؤشر الاتجاه:

يعتبر الاتجاه بالنسبة لتحليل المحتوى ، إلى جانب مراكز الاهتمام و القيم، أهم المؤشرات التي تفصح عن شخصية القائم بالاتصال وعلاقته بالموضوعات والفاعلين، إذ لا يستقيم هذا النوع من البحوث دون الكشف عن مدى التحيز أو التوازن تجاه قضية أو موقف أو طرف من الأطراف.

ويحتوي هذا النوع من التحليل على صعوبات منهجية جمة، تكمن في استحضار الدلالة الرمزية وكثافة المعنى التي يحملها اللفظ أو التركيب، ووضعه في تدريج يقيس شدة الاتجاه بشكل دقيق ومتابعة العلامات الإبرازية في المتن.

ونظرا للمحاولات الكثيرة التي قام بها الباحثون << فقد تم التوصل إلى العديد من الصيغ الرياضية التي تسهم في تخطي مثل هذه الصعوبات>>[5]، إضافة إلى أن دراسة الاتجاه لا تبقى معزولة أمام الفئات الأخرى الشائعة في تحليل المحتوى.

ولقد تم مسح العينة بشكل دقيق وتتبع أشكال التعبير المختلفة، صريحة وضمنية، مباشرة وغير مباشرة، واضعين نصب أعيننا نوع الإثارة التي يريد النص أن يستحضرها لدى المتلقي من ناحية الإيجاب أو السلب، مستعينين بشدة العبارات المستعملة والتي كان من الممكن أن تتخذ تحليلا من نوع آخر. إلا أننا اكتفينا بالفكرة العامة في سياقها الشامل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد كان في الإمكان دراسة الاتجاه في مستويات مختلفة لكن تم التركيز على اتجاه المضمون بالنسبة للفاعلين، ذلك أنه يحمل ضمنيا موقفا من الأحداث. وكما هو معروف فاتخاذ موقف معين هو عبارة عن التموقع حيال العديد من القضايا ذات الصلة بذلك الموقف.

ثم إن دراسة الاتجاه بالنسبة للفاعلين يمكن أن يحدد بشكل واضح تحيز المحتوى بالنسبة للقضايا الأخرى، أكثر من دراسة اتجاه المضمون بالنسبة للأحداث.

أما من ناحية المقياس الذي اعتمد عليه في بناء الاتجاه، فقد اختير له سلما ذي ست درجات كما هو محدد في الفصل الأول واستعملنا النسب المئوية لقراءة البيانات المسجلة، لعدم احتياجها إلى استعمال الأوزان والتقديرات أو غيرها من الأساليب الإحصائية المعروفة.

إن أهم ما يثير الانتباه بعيدا عن المقاييس الكمية وبنظرة تأملية إلى ما يطرح في جميع الفضاءات الممكنة ومنها الصحافة، هو تصوير العلاقات الجدلية التي تحكمها الخصومات بشيء من الوصم، وكثيرا ما تكون الثنائيات المتصارعة أحد أطرافها السلطة الحاكمة، ويكون الإعلام بمثابة ذراع الرحى الذي يحرك عملية الوصم هذه لخضوعه إلى اليد التي تحركه.

إذ بملاحظة تاريخية بسيطة، نرى أن الإعلام قبل التعددية، عبارة عن إعلام سلطوي و آخر معارض يعمل في الخفاء على شكل مناشير توزع بسرية، أو دوريات علنية تصدر خارج البلاد. وكان من دور هذه الوسائل النضالية ــ والتي تميزت بها الحركة البربرية خاصة ثم

الاسلاموية بعد ذلك ــ إكالة الاتهامات للسلطة بحيث تحاول أن تبني من حوله مسلمات وبديهيات تبرهن على سيئاته التي لا تنقطع إطلاقا !.

فلما جاء عصر الانفتاح ظهرت الصحافة الحرة، التي لا يهمها المعارضة والتأييد بقدر ما يهمها الاستمرار في عملية الوصم، مستندة على كل شاردة وواردة تخدم هذه العملية، ولذا جاءت مضامينها مليئة بالفضائح في كل ما يخص النظام. وإن كان هذا الحكم قاسيا، إلا أنه يمثل ظاهرة في البلدان العربية خاصة والتي مازالت تتغذى فيها الدوائر المتنفذة إعلاميا بفكرة السطو والقهر واليعقوبية التي تتحلى بها الأنظمة العربية ولا تشذ الجزائر قيد أنملة عنها إلا كونها نموذجا أكثر ملاحظة وشدا للاهتمام.

وساعد في ذلك البنيان الأفقي للنظام الجزائري الذي تتصارع فيه مراكز القرار صراع توازن ، يحاول قدر الإمكان الحفاظ على الوضع في حالته المغلقة، أين يسود الحراك الداخلي للصفوة التي تطعم ذاتها بذاتها.

وقد وجدت الصحافة قوالب جاهزة لمناسبات وحالات بعينها، مرة باسم عدم شرعية السلطة، ومرة باسم الدفاع عن الحريات وحقوق المواطنة، ومرة باسم الحق في الإعلام. وكثرت المسميات والمستهدف واحد؛ تفكيك النظام الذي يعيش أزمة عميقة في ظرف دولي مساعد جدا سمته الأساسية: "الديمقراطية والعولمة" والتي يدخل تحتهما كثير من الحقوق التي يراد بها باطلا.

والتأمل البسيط أيضا، يقودنا إلى ربط ميلاد الصحافة الجزائرية بانفجار الكبت الجماهيري الذي عانى منه المجتمع الجزائري ردهة من الزمن، وسط صعوبات جمة أكثرها من وضع السلطة التي تملك القانون والمطبعة والدعم. فلم يكن ميلادها جراء مسار طبيعي متدرج وواعي، بل نتيجة عملية قيصرية رهيبة ماتت فيها الوالدة (الإعلام العمومي)، وورث الوليد (الصحافة الحرة) الذي لم يكبر بعد ارتجاجات هزة اجتماعية عنيفة ولدت بدورها صراعا محتدما داخل أجهزة الحكم حول تسيير الأزمة. فجاءت هذه الصحافة ناقمة تعكس السخط العام على الوضع القائم وشكلت بعدها واجهة المسار الديمقراطي المترنح في البلاد، وتحملت في ذلك ضريبة قاسية كنا قدمنا لها بالذكر في موضعها. و شكلت علاقة الإعلام بالسلطة علاقة تخوف متبادل، وثقة منقوصة[6]، بل إنهما يكادان يسيران في خطين متوازيين.

ونظرا لدعم هذه الصحافة للديمقراطية الناشئة، كونها فضاء حرا للتعبير وبؤرة هامة، تتجمع فيها وتنفذ منها أفكار التوعية وتنمية الحس المدني وترقية المواطنة، فإنها من غير اللائق أن تحاول النيل من القوى التي تحمل هذه اللافتات ولو من باب الإعلام النزيه.

فالحركة البربرية دأبت منذ الاستقلال وبشكل مكثف بعد أحداث الربيع الأمازيغي، على مزج المطالب الثقافية واللغوية بالمطالب الديمقراطية/ السياسية، بل تغلبت هذه الأخيرة على الأولى، لأن الدخول من باب السياسة قد يلقى القبول لدى الرأي العام لخلوه من نظرة الشك والاتهامات الجاهزة التي عانت منها الحركة البربرية.

والنتائج التي تحصلنا عليها من بيانات اتجاه المضمون في أحداث القبائل كما هي في الجدول رقم (45) ، يبين نسب مختلف الشدات التي طبع بها المضمون تجاه الفاعلين. فقد جاء الاتجاه الإيجابي جدا بنسبة (19.44%) بينما الاتجاه الموجب بلغ نسبة (6.11%) والمحايد (18.33%) في حين أن الاتجاه السلبي حقق نسبة (7.22%) والسلبي جدا نسبة معتبرة مقدرة بـ (48.88%).

ولتبيان الاتجاه السائد في المضمون تجاه الفاعلين من خلال أحداث القبائل، فإننا نقابل بين نسب الشدات الموجبة والشدات السالبة فنجد أن مجموع الاتجاهين الايجابي جدا والايجابي يساوي (25.55%) وهي أقل من المتوسط بكثير جدا وبالتالي فإن الاتجاه السائد في العينة هو الاتجاه السلبي.

هذا بالنسبة لعموم الاتجاه، أما بالنسبة للاتجاه التفصيلي نحو الفاعلين، فقد حازت السلطة على معظم الإثارة السلبية للمضمون وهو ما يمثل نسبة (64.38%) بواقع (157) فكرة سلبية ـ بين سلبي وسلبي جدا ـ تتناول السلطة كما هو موضح في الجدول رقم (46).

أما الاتجاه بالنسبة للعروش بمختلف أنواعها فإنه من بين(360) فكرة لم يتضمن المضمون سوى (37) فكرة ذات إثارة سلبية وهو ما يمثل نسبة (35.91%) من مجمل المضامين التي تناولت العروش، في حين أن الأحزاب التي كانت أقل حظا في التناول بواقع (12) فكرة من بينها (8) إثارات سالبة وهو ما يمثل نسبة (66.66%).

ومن خلال النتائج الكلية في الجداول الأربعة (45-48)، ورغم أن الجريدة تعاملت مع الحدث بشكل طبيعي من ناحية الإثارة السلبية تجاه الأحداث المأساوية بشكل عام إلا أنها من ناحية أخرى، قد تحيزت في نسبة هذه الاستثارات التي كان نصيب السلطة منها نصيبا موفورا،

إلى جانب الأحزاب التي صور دورها في الأحداث بالدور السلبي تماما ولم تسلم من ذلك حتى أحزاب المنطقة التي تدعي حمل مطالبها.

فالسلطة الموسومة بهذه النتيجة حاولت الجريدة وفي كل مناسبة، من تحميلها مسؤولية الأحداث المختلفة (أحداث العنف، الانسداد في المنطقة ،وضع اللاأمن..) حتى إجراءات التهدئة التي بادرت بها السلطة، وقبول الدعوة إلى الحوار، أو محاولة مناقشة أرضية المطالب المعروفة بأرضية القصر، لم تلق إلا رد فعل يشكل اتجاها متدنيا جدا.

ومن المحتمل جدا أن الجريدة سقطت في فخ التفسير الجاهز الذي يحاول تصوير العلاقة بين السلطة وأحزاب المعارضة، بالعلاقة الزبونية التي تتبني على المصالح، وبالتالي فإن محاولة استثارة المواقف السلبية تجاههما يهدف إلى خدمة "حركة المواطنة" في المنطقة والتي ليست إلا العروش التي تنزع إلى رفض السلطة والأحزاب، الأولى لمسؤوليتها في الأحداث والثانية لعدم قدرتها على مواكبة التطورات الحاصلة واتخاذ موقف في مستواها، وبالتالي فالأحزاب من وجهة نظرهم إنما هي مستغلة لها بهدف دعائي لاغير. وموقف الجريدة هذا تم على ضوء تدعيم مجهودات "المجتمع المدني" الذي يعتبر عماد الديمقراطية الحقة التي لم تستطع لا السلطة ولا الأحزاب أن ترتفع إلى مستواها.

وقد جاء المضمون وفيا للعلاقة المتميزة بالإثارة بين الإعلام والسلطة التي طبعت مرحلة التعددية كاملة.

ومهما يكن من علاقة الصحافة بالسلطة فإن لها << واجبات نحو قرائها، ولذا لا يجب فرض رأيها أو موقفها على القارئ.. و أمام وضع معقد ومجتمع متشكل من مختلف التوجهات وكثرة التناقضات (فإن الصحافة) مطالبة بإيجاد الصيغ الملائمة للاستجابة لتطلعات القراء وخاصة إذا علمنا أنهم يتأثرون بالأحداث إذا ما كانوا يضعون ثقتهم في هذه الجريدة>>[7].

صحيح أنه من خلال الدور الإعلامي تكون الصحافة أداة لرقابة السلطة وإبراز الانحرافات التي تحدث عند أي مستوى، حتى يتم تداركها في الوقت المناسب، وأنها تمثل دور صمام الأمان وأداة توازن في أوقات التوتر والأزمات، والسقوط في الدعاية لرأي أصحاب المصالح من شأنه أن يفقدها الاستقلالية والحرية والقدرة في الاستجابة إلى تطلعات القراء وأداء مسؤوليتها أمام المجتمع.

لكن الواقع وحسب كثير من الكتابات والأبحاث الخاصة بالإعلام الجزائري تثبت أنه واقع في فخ أيديولوجيات المؤثرين ولذا فهناك صحافة عروبية وأخرى فرانكوفونية، لائكية أو يسارية أو إسلامية. وهذه الصحف تنحاز إلى هذه التيارات وتمارس التعتيم عن التيارات الأخرى أو تمارس الدعاية ضدها.

وهذه الفقرة الأخيرة تقودنا إلى تقرير عام يمكن من خلاله أن نقول دون تردد: أننا نملك جرائد ولا نملك صحافة لأن هذه الأخيرة تفيد مفهوم الالتزام الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية التي تعتبر من أهم ركائز الإعلام والتي تتوحد مع سلم القيم والمعايير الاجتماعية.

وإن اعتبرنا حرية التعليق وقداسة الخبر، فإن سلوك هذه الجرائد قد أحال العمل الإعلامي كله على مفهوم الحرية دون تقديس الخبر، الذي أصبح مطعما بكثير من البناءات المركزية التي توجه القراءة والتفسير وبالتالي تشكيل الصورة المراد تشكيلها حول هذا الطرف أو ذاك.

وفي عصر تكسرت فيه كل المحظورات، فقد تحولت المسألة البربرية عبر الإعلام؛ من النقيض إلى النقيض، فمن الحظر التام والشجب العنيف للحركة البربرية ومناضليها وأتباعها في عهد الإعلام الموجه، إلى التحريض على السلطة وتحميلها تبعات الأحداث وإفرازاتها وتصويرها أسوأ الصور في عصر الإعلام التعددي المفتوح.

4-3- خصائص جريدة الخبر:

تعطى تصنيفات كثيرة للجرائد حسب معايير معينة يتم الاحتكام إليها، وهذه التصنيفات تلعب دورا هاما في تحديد الأدوار والسياسات والمسؤوليات الإعلامية التي تناط بصحيفة ما. فقد عرفت الصحافة المكتوبة منذ نشأتها صنفين أساسيين هما الصحافة اليومية والصحافة الدورية. وعادة ما تكون الصحافة اليومية صحافة إخبارية بالأساس وظيفتها إعلام القارئ بالبيئة المحيطة به، إذ تتولى مهمة نقل أخبار الأفراد والهيئات والأحداث من مختلف مناطق البلاد والعالم. ولا يهم هنا من جملة التصنيفات التي تعرف بها الصحافة إلا التصنيف المبني على المحتوى، والذي نجد فيه صحف الرأي وصحف الخبر. ففيما يخص جرائد الرأي "فهي التي تعمل على إبلاغ رأي مجموعة ما إلى مجموعة من الناس وتبرز مواقفها وتعليقاتها على المنشورات والآراء والأخبار سواء كانت ملائمة مع خطها أو غير ذلك" [8]. أما صحافة الخبر

فهي التي تنفرد باتجاه واحد أو مذهب واحد حيث تعمل على إعلان مختلف الآراء والاتجاهات والمذاهب. وهذه هي بعض المؤشرات الظاهرة التي يحتكم إليها بالنسبة إلى هذا التصنيف.

لكن عادة ما تكون هناك مؤشرات ضمنية لا يتم التعرف عليها إلا بوساطة البحث العلمي المنهجي، الذي يهدف بالأساس إلى التعرف على بنية الإعلام بشكل عام انطلاقا من الدراسة الخاصة بالقائم بالاتصال وعلاقة المؤسسة بجماعات ومصادر معينة، وطرق التمويل، والتي تعتمد على مناهج بحثية أخرى. أما بالنسبة لتحليل المحتوى فإن مؤشراته تكون نابعة من طبيعة المادة المنشورة بحد ذاتها، ولذلك قمنا باختيار مؤشرات حملناها مهمة الكشف عن طبيعة الجريدة فيما إذا كانت إخبارية أو تهدف بالأساس إلى تسويق وجهة نظر معينة من خلال أحداث القبائل، ضمن هذه الفرضية التي تتيح لنا التعرف على طبيعة المدخلات التي تم تناولها بالمعالجة في الجريدة.

فمن خلال استمارة التحليل والفئات المستخدمة لذلك اخترنا أربعة مؤشرات أساسية هي:

- ضعف المصادر من حيث تركزها وعدم تنوعها.
- غلبة قوالب الرأي على القوالب الإخبارية.
- الوظيفة التوجيهية للمضمون.
- استعمال العناوين الخالية من العناصر الأساسية للخبر.

4-3-1- تحليل مؤشر المصادر:

إن دراسة المصادر التي تعتمد عليها وسائل الإعلام أدت إلى تمييز ثلاث أنواع من علاقة القائم بالاتصال ومصادره التي تمده بالمعلومات، فهناك حالة الاستقلال التام، إذ تكون العلاقة ذات طبيعة رسمية من خلال تدفق الأخبار، وتظهر هذه العلاقة أكثر في حالة الصحافة الحرة. بينما الحالة الثانية نرى علاقة الاعتماد المتبادل وذلك لاشتراكهم في بعض الأهداف والأدوار. أما نوع العلاقة الثالثة فيمثل علاقة التبعية أو الاعتماد الكامل على مصدر يتميز بالقوة، أين نرى عملية توحد حقيقية في الأهداف بين مركز القوى (السلطة مثلا) ووسائل الإعلام، كما هو ظاهر في الأنظمة السلطوية[9].

وتنعكس بالتالي هذه العلاقة على المحتوى وبنائه، والذي يمكن أن يتسم بالتوازن أو المساندة والتأييد لأهداف المصدر خاصة إذا كان من فئات القوى الاجتماعية المؤثرة.

وكثيرا ما طرحت مسألة المصادر بحدة لدى القائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية المختلفة في الجزائر منذ الاستقلال، إذ تمثل صعوبة الوصول إليها أهم المشاكل والعقبات التي تحد من الحرية الصحفية والأداء الإعلامي الناجح والموضوعي في دراسة القضـــايا المختلفـــة ومتابعتها. وبالتالي فإن غياب المصادر الهامة ذات العلاقة بالأحداث يؤدي بالعملية الإعلامية إلى متاهة التخمين والتغذي من الإشاعات، وبالتالي غياب الإعلام الموضوعي.

من جهة أخرى فإن المصادر تعتبر مؤشرا قويا على حضور المؤسسة الإعلامية فـــي قلب الحدث و متابعتها الوافية له، إذ يكون دليل الوظيفة الإخبارية حاضرا بقوة، إلـــى جانـــب عامل الثقة المتولد من الإحاطة الكاملة بالحدث وأطرافه الفاعلة فيه. وعلى العكس من ذلك فإن حالة كبيرة من التعتيم سوف تقوم مقام البحث عن الحقيقة التي ينشدها الإعلاميون.

أما الجانب الذي يعنينا من خلال هذا البحث هو استعمال هذا المؤشـــر لمعرفـــة مـــدى انسجام الجريدة مع تعريفها؛ بأنها صحيفة إخبارية، هدفها البحث عن الخبر لتزويد القارئ فـــي جميع المستويات بمتابعة متوازنة للمواضيع المنشورة على متون صفحاتها، أو هـــي تســـتعمل أطرافا معروفة كمصادر أساسية لتسويق معلومات معينة تخدم أهداف أطراف بعينها، وبالتـــالي تكون صبغة الخبر المنقول هنا هو رأي جماعة معينة لها مصالح في نشر هذه المعلومة أو تلك، وبالتالي صحة هذا الطرح يبينه تركز المصادر أو تحيزها، مما يضفي صفة الضـــعف علـــى الدور الإخباري للصحيفة، ويقوي جانب التعليق فيها، رغم الإدعاء بإخبارية الصحيفة، واضعين في عين الاعتبار أن الخبر هو عبارة عن رأي معالج، إذ لا يوجد خبـــر مـــن أجـــل الخبـــر. فالمعالجات اليومية للأخبار من حيث الجمع والانتقاء و الصيغ المختارة للنشر، كلها تـــوحي ـــ كما قدمنا في الفصل الأول ـــ بمتغيرات متشابكة تحكم خصائص القائم بالاتصال فـــلا مجـــال للتطرق إليها في هذا البحث.

وقد بينت نتائج هذا المؤشر المتضمنة في الجدول رقم (50) أن الجريدة ركـــزت فـــي مصادر المعلومات على ثلاث محاور أساسية. الأول منها، هو مصادرها الذاتية التـــي تعتمـــد بالخصوص على صحفيي قاعات التحرير والمراسلين بشكل أساسي وذلك بنسبة كبيرة نوعا ما (17.50 %) و(31.38%) وهو ما يمثل نصف حجم المصادر التي تعتمد عليها.

أما المحور الثاني وهو المصادر المنتمية للمنطقة وهي العروش بنسبة (21.11%) والأحزاب الديمقراطية مثل "حزب جبهة القوى الاشتراكية" و "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" وذلك بنسبة (8.61%).

أما المحور الأخير فنجد فيه السلطة بنسبة (10.55%)، إلى جانب كل من الأحزاب الإسلامية (5.55%) والأحزاب الوطنية (0.55%). ويبقى لدينا أخيرا الشخصيات بنسبة (2.50%) والوثائق بنسبة (0.83%).

وهذه النتائج تبرز اعتماد الجريدة التام في تدفق الأخبار على شبكة متجانسة تتموقع فيها العروش والأحزاب الديمقراطية، من جهة ومن جهة أخرى المصادر الذاتية للجريدة من صحفيين ومراسلين، ممن يفترض فيهم تكوينا مهنيا وإيديولوجيا معينا، يسير وفق خط الجريدة الافتتاحي.

4-3-2- تحليل مؤشر القوالب:

تستعمل القوالب عادة في التعرف على خصائص المضمون من حيث الشكل والعرض، إلى جانب الخصائص اللغوية والأسلوبية والمعالجات التيبوغرافية المختلفة.

وتعتبر القوالب أحد أهم الفئات التي يدور عليها تحليل المحتوى من ناحية الشكل، وهناك تصنيفات كثيرة للأنواع الصحفية المستعملة من طرف الجرائد حسب طبيعة المنشور ودوريته وتخصصه. وبشكل عام، فهناك أنواع تختص بمعالجة الخبر ومطارحته على الصفحات، إلى جانب أنواع أخرى تعرض إلى كل ما يدور بالخبر ويتعلق به، في جوانبه الدينامية والتاريخية، بحيث تهدف إلى الشرح والتفسير، على عكس الأولى، التي تعتني بمكونات الخبر الأساسية، من حيث الموضوع والمتى والأين والفاعل والأثر، وغيرها من العناصر المبسوطة في التراث الخاص بالدراسات الاتصالية والإعلامية.

ومهما يكن، فإن هذه الأنواع تتناول الخبر بأشكال مختلفة لكنها متسلسلة، تبدأ من نقل الحدث إلى غاية إثارته، مرورا بالتعليق عليه.

فنجد الصحف الإخبارية عادة تلجأ إلى استعمال العديد من القوالب التي تعالج الخبر وتركز عليها مثل قالب الخبر البسيط أو المركب وهو المعبر عنه بالتقرير الصحفي، إلى جانب التحقيقات الصحفية التي تحاول الإحاطة بالخبر من كل نواحيه.

بينما نجد قوالب مثل التعليق والعمود الصحفي تسعى إلى إعطاء انطباعات معينة حول الأحداث الهامة التي تنشر بالجرائد. وتحاول في الأخير القوالب المتبقية أن تثير الأحداث بواسطة المقالات الصحفية المتنوعة التي تهدف إلى التحليل والشرح والتفسير وذلك من أجل بناء رؤية معينة حول الأحداث، ونجد من أهم الأنواع في هذه المرحلة: الحوار و التحليل. وتكون الأفكار فيهما مطروحة بعمق ومصبوغة بتوجه معين.

ويشترك النوعان الأخيران في أن هدفهما الأول هو بناء تصور حول الأحداث والموضوعات التي تدخل في دائرة اهتمام الرأي العام.

من حيث موضوع دراستنا هذه، فقد أردنا أن نكتشف أهم القوالب المستخدمة في جريدة الخبر والتي عرضت بها أحداث القبائل، لنعرف في ما إذا كانت متناولة من جانبها المعرفي المعلوماتي فقط أم أن الجريدة تسعى إلى توظيف أنواع معينة تهدف من خلالها إلى بناء رأي حول الأحداث.

فمن خلال الجدول رقم (49) والذي يعرض بالوصف الكمي لفئة القوالب، لم تحتو إلا على أربعة قوالب هي الخبر وهو الذي يتشكل من خبر واحد بسيط، والتقرير الخبري الذي يهدف إلى صياغة مجموعة من الأخبار البسيطة ذات الصلة، ثم التحليل وهي مقالات صحفية تهدف إلى تحليل الخبر وعرضه في سياقاته المختلفة، وأخيرا الحوار الذي لم نجد له على مدار العينة إلا موضعا واحدا وبحضور ضعيف كما هو مبين في الجدول.

فقد مثل قالب الخبر أكبر نسبة بفعل (26) موضوعا تمثل مساحتها (44.64%) من كامل العينة، ثم يأتي التحليل في المرتبة الثانية بنسبة (35.45%) ثم التقرير الإخباري بنسبة (18.91%)، وأخيرا الحوار بنسبة (0.97%). وهي نتائج من حيث الظاهر تثبت إخبارية الجريدة بشكل أولى، لكننا في هذا المقام سجلنا عدة ملاحظات حول جريدة الخبر:

- أن الجريدة لم تستعمل الصور الخبرية التي يمكن أن تزيد من تأكيد متابعتها للأخبار عن كثب وبالوثائق، حيث تعتبر الصورة عنصرا مرجعيا مكتفيا بذاته. والعينة التي جاءت خالية من هذا القالب، نستطيع القول من خلال متابعتنا اليومية للحدث عبر الجريدة أنها أهملت وظيفة هذا العنصر الهام.

- أن الجريدة تمزج في القوالب الإخبارية – خاصة التقرير الإخباري- نوعا من عمليات التوجيه من خلال السياق المتسلسل للأحداث، وكذا استدعاء أحداث ومواضيع يمكن أن توحي بأشياء تستهدفها الجريدة من خلال بنية المعرفة التي يتلقاها القارئ وتؤثر في توجهاته.

وبالتالي فإن الجريدة تغلب الصبغة التوجيهية في تعاملها مع أشكال العرض المستعملة في تقديم المادة الإعلامية. ومن الوجهة المنهجية فإن هذا المؤشر غير كاف لوحده من خلال التحليل الكمي أن يبرز الدور الوظيفي الحقيقي للقوالب المستعملة في الجريدة.

4-3-3- مؤشر التصنيف التحريري للعناوين:

تقوم العناوين في الصحافة بعدة وظائف تمكن المحررين والمخرجين من الإبراز الجيد والهادف للموضوع وسنعرض هنا بشيء من التركيز لأهم هذه الوظائف التي تنقسم بدوره إلى عدة أقسام:

الوظائف الإبرازية:

- تلخيص مضمون الأخبار للقارئ.
- تقويم الأخبار، وتحدد درجة أهميتها.
- تكوين شخصية متميزة للجريدة.
- هدف تجاري تغري القراء وتدفعهم لشراء الجريدة

الوظائف الإخراجية:

- تساعد في بناء الصفحات.
- التخفيف من حدة رمادية المتن.
- تحقيق الجمال عبر الموضوعات المختلفة.

الوظائف التحريرية: [10]

وتعتمد على أساليب الصياغة وقواعد التحرير المعتمدة من طرف الجريدة وكذا أهدافها، حيث نجد جملة من التصنيفات بحسب هذه الصياغات، طبقا لمحتوى الموضوع المقدم.

فهناك العنوان التقريري الذي << يقوم على صياغة جملة خبرية تقريرية، تتضمن إجابة عن أهم التساؤلات الخبرية الستة وفي غالب الأحيان يتم الإجابة فيها عن السؤال ماذا ؟>>[11] كما نجد أيضا العنوان الملخص للحدث بشكل عام دون الإشارة إلى أهم الحقائق التي يتضمنها[12].

وهناك تصنيف آخر يعتمد على اقتباس الأقوال من المصدر بحيث يتضمن هذا الاقتباس حقيقة

يمكن أن تجذب القارئ[13]. إضافة إلى جملة من التصنيفات الأخرى كالعنوان الاستفهامي والاستنكاري أو الاستفهامي الاستنكاري وهناك أيضا العنوان الذي يحتوي صيغة تعجب.

وتدخل التصنيفات الثلاثة الأولى في تحديد الطابع الإخباري للجريدة، بينما التصنيفات المتبقية تعتمد على الطابع الإنشائي وبالتالي يكون هدفها التعليق أكثر من تضمن الحقائق.

وفيما يخص جريدة الخبر، وكما هو مبرز من خلال الجدول رقم (54) فقد اعتمدت على التصنيف التحريري التقريري وذلك بنسبة (34.09%) يليه التصنيف الإنشائي بنسبة (29.54%) ثم "الملخص" بنسبة (22.72%) وأخيرا العنوان المقتبس بنسبة (13.63%).

ومنه فإن الجريدة اعتمدت على التصنيفات الخبرية وذلك بنسبة عامة تساوي (70.44%).

4-3-4- تحليل مؤشر وظيفة المضمون:

كما هو معروف أن لكل نسق بنية معينة ووظيفة تتحدد في علاقات الأجزاء بعضها ببعض. والنص من هذه الناحية هو عبارة عن أجزاء متكاملة يؤدي كل جزء منها وظيفة داخل المحتوى لأن النص من الناحية الدلالية ليس اعتباطيا بل هو عبارة عن اتصال واع ومقصود يهدف إلى إحداث أثر نوعي لدى متلقين نوعيين من طرف المصادر، وهذه الدلالة لابد أن تمتلك بنية خاصة ومستوعبة، مرتبة ترتيبا منتجا تفضي مقدماته إلى نتائجه.

والأخبار في رحلتها منذ ظهورها تمر عبر سلسلة من المعالجات التي تدخل فيها مفاهيم إعلامية متشابكة مثل التركيز والتدعيم والتكرار والتضخم. فالخبر مهما كان؛ يبدأ على شكل حدث بسيط تملأ بت زاوية من زوايا الجريدة، وأهميته تدخل عليه مختلف المعالجات اللفظية وغير اللفظية المتعلقة بالشكل والموقع والمساحة والمؤثرات التيبوغرافية ذات العلاقة، فيصبح الحدث هنا عبارة عن سبق صحفي تتنافس فيه مختلف الوسائل الإعلامية لدى قرائها لتقديم كل صغيرة وكبيرة، فيصبح الحدث عبارة عن إثارة إعلامية لها وقع خاص في جلب الاهتمام من طرف الرأي الذي يبحث في كل مرة أن يلبي حاجته المعرفية المبناة على الفضول أولا، ويغدو تزوده بالحقائق والتفاسير غاية مبررة، تلجأ الجريدة لتلبيتها محاولة التفسير والتحليل عن طريق أقلامها واستكتاب أقلام خارجية. وهنا تدخل مرحلة تكييف الخبر إلى قضية أو مسألة، يتم عبرها توجيه القارئ وفق اعتماد رؤية مختارة أو رؤى متعددة بمساحة الأدوات الشخصية والتقنية التي تتوفر للصحفي، << والملاحظة الجديرة بالذكر أن الصحف تعتبر من وسائل

الاتصال التي لا يمثل فيها أي خاصية من خصائص الاتصال المواجهي، فهي وسيلة غير مباشرة، ولذلك يقع على القارئ الدور الأكبر في استكمال مقومات الأشكال المختلفة للإدراك من خلال تنشيط خياله وصياغة تفسيراته حتى يتم وضع الرموز في دائرة المعاني والدلالات الصحيحة، فهو يعيش وحيدا مع المحتوى المنشور>>[14].

ويعتبر الخبر المادة الخام الأولى التي يتم من خلالها بناء الشرح والتفسير والتعليق ثم الإرشاد والتوجيه. وتبعا لاستكناه الوظائف التي يؤديها المضمون لدى جملة المتلقين فإننا حاولنا تحديد أهم هذه الوظائف من خلال موضوع البحث معتمدين في ذلك على العناصر الأسلوبية خبرية وإنشائية.

وانطلاقا من الجدول رقم (51) فإن العينة اشتملت على ست وظائف، تأتي على رأسها الوظيفة الإخبارية بنسبة (59.72%)، في حين أن الوظيفة الجدالية حققت نسبة (13.05%) ثم الوظيفة الانطباعية التي تهدف إلى إعطاء رأي أو تعليق حول حدث ما فقد سجلت نسبة (10.00%)، بينما جاءت وظيفة الإقناع بنسبة (7.77%) تقترب منها الوظيفة التفسيرية في المحتوى بحجم يساوي (7.22%) من تكرار الوظائف وأخيرا الوظيفة التبريرية بنسبة (2.22%).

هذه النتائج تؤكد بما لا يدعو للشك أن الجريدة تعتمد فعلا على الأخبار من أجل دعم التفاسير والتحاليل الموضوعة من طرف القائمين فيها بالاتصال، ثم بعد ذلك يأتي اعتمادها على الوظائف الأخرى بشكل ضئيل جدا.

وإن كانت هذه المؤشرات لا تعطينا حكما قاطعا بإخبارية الجريدة إلا أنه بالنظر إلى جملة المعطيات السابقة، يتبين أن الجريدة تعمد إلى عملية انتقائية لخدمة أهداف السياسة التحريرية، وبالتالي تغدو القيم الخبرية في حد ذاتها والتي تحددت هنا في شكل دعم موضوعات العنف أو الإثارة بشكل عام والتركيز على قوالب تنميط ذات أبعاد تنافسية، وتدعيم قيم الانحباس والتوتر إضافة إلى تسليط الضوء على الركن الملتهب في مسرح الأحداث، ألا وهو منطقة القبائل بشكل طاغ، يحيل الخبر الوظيفة الإخبارية للجريدة كلها على الوظيفة التسلطية؛ أي استعمال سلطة المرسل أو القائم بالاتصال في إيصال الصورة من زاوية رؤيته.

هوامش الفصل الرابع:

1- علي الكنز: حول الأزمة(5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي)، دار بوشان للنشر، 1990.
2- سمير محمد حسين، بحوث الإعلام، ط2، القاهرة، عالم الكتب، 1995، ص 254.
3- محمد عبد الحميد،نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط2، القاهرة، عالم الكتب، 2000، ص 234
4- علي الكنز، المرجع السابق، ص ص 49-50
5- محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة ، عالم الكتب، 2000، ص 241.
6- مراد الطرابلسي،<< تواصل النضال بأدوات أخرى>>، جريدة البيان، العدد 179، 9 أفريل 2003، في موقع إسلام اون لاين، ماي 2003.
7- عباسة الجيلالي، سلطة الصحافة في الجزائر، وهران، مؤسسة الجزائر كتاب، 2002، ص ص 136-137.
8- عبد الوهاب كيلي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1981 ص 55.
9- محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، المرجع السابق، ص ص 105-106.
10-سليمان صالح، صناعة الأخبار في العالم المعاصر،ط2، مصر، دار النشر للجامعات، 1998.
11-سليمان صالح، المرجع نفسه ، ص181.
12-سليمان صالح، المرجع نفسه، ص181.
13-سليمان صالح، المرجع نفسه، ص ص181-182.
14-محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، المرجع السابق، ص383.

CHPITRE 1 الفصل الأول الاشكالية والاطار المنهجي
CHPITRE 2 الفصل الثاني النزعة البربرية
CHPITRE 3 الفصل الثالث تطور الصحافة في الجزائر
CHAPITRE 4.doc
SOMMAIRE GENERALE.doc
INTRODUCTION.DOC
IBLIOGRAPHIE المصادر والمراجع
RESUME DU BAHTH.doc
RESULTAT DE L'ETUDE

حاولت هذه الدراسة بداية من وصف المشكلة البحثية في إطارها العلائقي ، المبرز من خلال الإشكالية، والتفصيل الممكن للمتغيرين الأساسيين المتمثلان في: النزعة البربرية وتطور الصحافة الجزائرية ، بطريقة التجميع والتحليل التاريخيين، حاولت أن تقـدم ثلاثـة عناصـر أساسية ، خلصنا منها إلى النتائج التالية:

فيما يخص النزعة البربرية، فقد أبرزت الدراسة من خلال العرض الشامل للمسـألة، الملابسات التي أحاطت بها وتهيكلت ضمنها جميع الأفعال وردود الأفعال التي عرفتها منطقـة القبائل، وتعاطي المهتمين بها. وقد تأكد لدينا يقينا أن هناك متغيرات كثيرة حكمت هذا الملـف الشائك:

1- السياسة الاستعمارية التي حاولت أن تتسيد المنطقة بواسطة "ضرب باقي الوطن بمنطقة" نموذجية كانت مهيأة "قبلا" لتقلد هذه المهمة، وهذا ما تؤكده "سياسة الفرنسة" التي حملت فـي طياتها ما يسمى بـ"السياسة البربرية". ورغم تباين آثار المستعمر في استعمال هذه المسألـة ، إلا أنها ظلت دائما الورقة الأكثر تأثيرا في الضغط على النظـام الجزائـري بعـد اسـترجاع الاستقلال، وأن اتهام اليد الخارجية بضلوعها في الأحداث لم يكن فقط من باب الحـديث عـن المؤامرة بقدر ما كان يخفي وراءه بوضوح ضلوع أطراف فرنسية في تحريك الملف، وقد أكد هذه الحقيقة العديد من مناضلي الحركة البربرية أنفسهم.

2- إلى جانب هذا المتغير هناك متغير أساسي ثاني حكم تطور هذا الملف ونقلـه مـن لحظة الميلاد إلى الطفو فوق السطح أواخر الأربعينيات، وهو مفهوم "الأمة" الـذي كانـت تتعاطى معه كل الحركة الوطنية خاصة الشعبوية والإصلاحية، حيث كانت مسـألة التنـوع العرقي في الجزائر متجاوزة كما تم القفز على التاريخ الممتد إلى ما قبل الإسلام والذي لـم يكن في الحقيقة "قطعي الثبوت" مما حرك شعورا بالإقصاء، وبالتالي أنتج حركة إثبات ذات، وتأكيد وجود من طرف عناصر الأطروحة البربرية، بمختلف اتجاهاتها، وإن كـان هـذا التجاوز مبررا لدى الحركة الوطنية (حزب الشعب الجزائري/ حركة انتصـار الحريـات الديمقراطية) بمسألة الوحدة الوطنية لتحقيق الاستقلال.

3- إن التجاهل المقصود للاختيارات السياسية لمسألة التنوع بعيد اسـترجاع الاسـتقلال، والتـي حركت الوضع في أشكال مختلفة وخطيرة، قابلتها الحركة البربرية بمجموعة مـن الوسـائل

النضالية المتباينة الأهداف والغايات والتي كانت تحقق من فترة لأخرى نجاحات كبيرة خاصة بعد المرحلة البومدينية، والتي وصلت إلى حد منافسة الخطاب الرسمي الذي يتنـــاول الثقافـــة خاصة، إلى جانب محاولات كسر احتكار السلطة للهيئات والمنظمات الجماهيرية ولاسيما التي ترتكز على الشرعية الثورية، وتكوين خطاب موازي يعبر عن "أنا" مختلف عن "الأنا" الـــذي ترسمه الدولة الجزائرية ممثلة في نظامها السياسي، مع ملاحظة أن أداءات السلطة تجاه مسألة التنوع والثراء الثقافي واللغوي كانت مرتجلة وقهرية عمقت الشعور بأحقية النضال في ســـبيل نجاح المسألة بمختلف مطالبها التي مثلت أوراق ضغط امتلكتها مجموعات متباينة من القـــوى والمصالح، وصلت بها إلى غاية التهديد بتدويل المسألة انطلاقا من هيأة الأمم المتحدة، وبعض المنظمات غير الحكومية.

4 - كما برزت من خلال الدراسة قدرة الحركة البربرية على التكيف والانســـجام مـــع روح العصر التي تنزع إلى المزيد من التفتح والديمقراطية نظرا لخطابها المؤســـس علـــى تجربـــة طويلة مع الحظر والتكميم و الإقصاء.

إن الشيء الذي تأكد لدينا من خلال هذه الدراسة، هو أن المسألة البربريـــة غـــادرت قلاعهـــا الأساسية المبنية على الخطاب الهوياتي المرتكز على عناصر التاريخ والثقافة واللغة، لتتبنـــى الراهن بكل مسائله خاصة الديمقراطية وحرية التعبير والمواطنة..

5- كما تأكد لدينا في الأخير أن الأحداث محل الدراسة لم تكن وليدة مقتل شاب، فقد عودتنا الحركة البربرية البحث عن مشاجب مختلفة تعلق عليها ثوراتها وانتفاضاتها، ومـــن ورائهـــا حسابات ومطالب معينة تستعمل كـــ "قميص عثمان" من أجل التعويق واكتساب مواقع معينـــة في وضع كثيرا ما يبرز وجود النظام في حالة إحراج إن لم نقل حالة ضعف.

أما فيما يخص تطور الصحافة الجزائرية فقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج المبرزة في النقاط التالية:

1- مرت الصحافة الجزائرية بمرحلتين متباينتين، تميزت أولاهما باحتكار الدولـــة لكافـــة وسائل الإعلام تبعا للاختيارات السياسية وقتئذ، بينما بدا في المرحلة الثانية أن هنـــاك نوعا من الانفتاح فيما يخص الإعلام المكتوب. لكن الشيء الواضح هو سياســـة شـــد الحبل بين السلطة والصحافة؛ الأولى من خلال كبح نشاط حرية التعبير بواسطة أطـــر

عديدة لا تخرج عن إطار مصلحة السلطة، والثانية من خلال ممارستها لحرية التعبير التي ذهبت إلى أبعد حدودها في قول ونشر أي شيء.

2- وعليه فإن تجربة الصحافة المستقلة تنبئ عن عدم نضج واضح في التعامل مع الحالة الديمقراطية المستجدة بالنسبة لمسالة حرية التعبير.

3- أن الصحافة الجزائرية في حد ذاتها تخضع لجغرافية القوى التي تحكم السلطة، وبالتالي فتعدد مراكز القرار (البنية الأفقية للنظام الجزائري) مثلما عززت تباين خطابات الصحافة الجزائرية التي تعبر في كثير من الأحيان على لسان أحد هذه القوى وبالتالي نصل في الحكم إلى أنه لا توجد صحافة في الجزائر وإنما مجموعة من الجرائد تتضارب كثيرا في التعامل مع المقدسات والرموز، وتتباين في الاقتراب والابتعاد وكذا تجاوز الخطوط الحمراء التي لا يمكن فقط أن ترسم بواسطة القانون، مثلما أبرز هذا الخضوع أيضا نوعا من الهشاشة و اللاموضوعية في معالجة الملفات الحساسة.

4- أن الصحافة الجزائرية وتبعا للمعيار السابق، تتفاضل فيما بينها من ناحية المصادر و الإشهار والتسهيلات المادية والطباعية الأخرى ، مما يعبر عن حالة نفوذ ثقافي تتسيده الصحافة المكتوبة بالخط الفرنسي، والذي كثيرا ما اتهم بأنه تيار مضاد لأصالة المجتمع الجزائري.

5- ما زالت الصافة تترجم نفسها على أنها متغير تابع يتأثر بحالة البلاد السياسية (نوعية النظم الحاكمة).

6- وعليه فإن معالجة موضوع الهوية مر تبعا لذلك بمرحلتين متباينتين ومتناقضتين، أين كانت الصحافة الموجهة تتبنى بالضرورة خطاب النظام واختياراته فيما يخص الأزمة البربرية التي تظهر مدانة بكثير من أشكال الوصم التي تبدأ بالعمالة وتنتهي عند تفتيت الوحدة الوطنية. على عكس وضع الانفتاح أين أصبح موضوع الهوية مستباحا لمختلف الرؤى والتوجهات وحتى النوايا، وفقد شيئا فشيئا ألقه المبني على التاريخ واللغة والثقافة، وحتى العرق، ليصبح الموضوع مغرقا بالخطاب السياسي الذي له منافعه كما له مخاطره غير المحسوبة، خاصة فيما يتعلق بالحالة النضالية التي يمكن أن تتخذها (أشكال معارضة سياسية مسلحة، انفصال، استقلال ذاتي..)، الشيء الذي ظهرت

بوادره في أواسط التسعينيات كما في بداية الستينيات، مما يؤثر على استقلال المجتمع واستقراره.

بعد هذه الحوصلة التي خرجنا بها من دراستنا النظرية لمتغيري البحث، فإننا نأتي أخيرا إلى إبراز ما وصلت إليه الدراسة الميدانية في ضوء الخلاصات السابقة، والتي تتيح لنا قراءة في ضوء واقع الفكرة البربرية وواقع الصحافة الجزائرية، وبالتالي السير بالتوازي في ضل قراءة سوسيو/إعلامية ملمة بشكل ما بالواقع الجزائري، وإن كان مجال تطبيقه على عينة مفردة من مجتمع الصحافة الجزائرية بمختلف توجهاتها ومشاربها.

ومن أجل الربط الجيد وإعادة بناء النواتج ربطا منتجا، يمكن تكرار الإشكال الرئيس الذي بحثته الدراسة، ولو بشكل آخر أكثر بساطة وأكثر وضوحا، وهو: كيف عكست الصحافة الجزائرية ما عرف بأحداث القبائل من خلال ما يسمح لنا به مفهوم "المعالجة الصحفية"؟.

أمام هذا السؤال لا بأس أن تذكر أن العمل الإعلامي تتخلله مراحل كثيرة قبل أن يصل إلى المتلقي في شكل معين، وإن كانت المراحل الأولى جد هامة إلا أنه من خلال تحليل المضمون فإنه لا يعنينا سوى هذا "الشكل المعين" الذي وصل إلى المتلقي. والاكتفاء بهذه المرحلة مبررة من وجهتين: - صعوبة متابعة سلسلة المراحل السابقة على العمل النهائي (المنشور).

- إمكانية التدليل عليها واستنتاجها من خلال تحليل المادة الإعلامية محل الدراسة ذاتها، وذلك بمراعاة تنظيم منهج تحليل المحتوى وما يوفره لنا من مرونة منهجية لإبراز كثير من النقاط المتعلقة بمسار المعلومة بدء بالمصدر (جمع الأحداث)، والانتقاء والاختيارات ثم قرارات النشر والتنفيذ.

من خلال الفصل الرابع الذي يبرز العمل التحليلي للمعطيات الميدانية المستخلصة من تحليل محتوى جريدة "الخبر" أمكننا الوصول إلى النتائج التالية:

1- ركزت جريدة الخبر على تقديم الصور السلبية لموضوع "أحداث القبائل"، وذلك عن طريق نشر الأخبار التي تعنى بالعنف والمواجهات، والتقليل من التعرض للموضوعات الأخرى، وبشكل يكاد يكون حصريا، وهو ما لاحظناه من خلال استعراض الموقع والمساحة بالنسبة لمراكز اهتمام المضمون.

وهذا التركيز يعد مؤشرا قويا على أن الجريدة كانت وفية لطبيعة الأحداث التي تعرف بها المنطقة منذ مدة طويلة، والتي تتسم باستعراض العضلات بين الطرفين، دون إغفال الجانب

الآخر الذي تؤكده طبيعة المصادر المستعملة للحصول على المعلومات، والتي كما رأينا كانـــت تسير في دفق معين ذي اتجاه متجانس. بالإضافة إلى التأثير الكبير الذي أحدثه المراسلون على طبيعة الأحداث التي كان مسرحها الشارع، الذي لا نجد فيه إلا المواجهات، والـــذي اســـتعمل كمسرح أساسي من طرف الجريدة سلطت عليه معظم الأضواء، بالتوازي مع تهميش الأحداث الأخرى.

2- وتبعا لذلك، وطوال تغطية الجريدة للأحداث أبرزت بشكل كثيف فاعليْن أساسيين (الســـلطة والعروش) من أطراف القضية المعنيين، وهم كثر. وإن كانت كلمة العروش متداولة إعلاميـــا فإنها تخفي وراءها الانتساب للتنظيم التقليدي لتاجماعت وتستمد منه شرعية استعمال أدواته في تحريك المنطقة، وتستحضر منه سمات الرفض والتأبي التي تميزت بهما المنطقـــة منـــذ فجـــر التاريخ، وهو ما يؤدي إلى رفض كل ما هو مركزي، ورفض الانطواء تحت برنس النظام أو الحكم، وهو أسلوب طالما تعاملت به تاجماعت مع المحتلين في حقب التاريخ المختلفة. وهـــذا الإسقاط ليس بمنأى عن الواقع كما بينته وجهة النظر البربرية في رؤيتها للنظام الحاكم.

وإذا علمنا أن هذا التنظيم وسم عبر التاريخ بروح الديمقراطية، خاصة في الاختيارات الحـــرة للأفراد رغم إقصاء النساء والمقيمين ! وبالتالي فإنه يبرز من جهة أخرى استعاضة العـــروش بالأحزاب في "التفاوض" مع السلطة والتعامل معها بكل أشكال التعامل التي حدثت. مع ملاحظة أن تهميش الأحزاب لم يتم فقط على مستوى الجريدة ، بل أيضا على مستوى السلطة. وإبـــراز دور الفواعل بهذا الشكل الإعلامي المعتمد على رصد الأحداث، ومساحة نشرها وغيرهمـــا.. يجعل المتلقي يدرك بشكل محرف الأطراف الأساسية في المسألة والحكم عليها من خلال هـــذا الإدراك فيما يتعلق بالدور والتأثير، وهو واضح تمام الوضوح.

3- خصوصا بالنظر إلى اتجاه المضمون الذي كان تبعا لطبيعة المادة الإعلامية المنشورة عن الأحداث، فقد جاء في معظمه سلبيا، وكان الحظ الأكبر من هذه السلبية للسلطة، ثم الأحـــزاب. في حين أن العروش نالت الحظ الأدنى من هذا الاتجاه، وهو ما يعزز القراءة في النتيجة السابقة بشدة.

4- وانعكاسا لطبيعة الموضوع، فقد جاء محملا بالقيم السلبية التي ركـــزت علـــى الانحبـــاس والتوتر والقلق، ما ميز كثيرا علاقة السلطة بالمنطقة منذ الاستقلال.

ومن الناحية الإعلامية فإن القيم تعبر بشكل مباشر عن عملية إشباع الحاجات الإعلامية للأفراد المتلقين ونظرة القائم بالاتصال لهذه الإشباعات، وكذا انعكاس الحاجات الاجتماعية ذات الأولوية والتي تفرضها الظروف المحيطة. فنحن نقرر من خلال تحليلنا للموضوع، أن إشباع الحاجات الإعلامية للمتلقين لم يتم احترامها، في ظرف الأزمة الذي يتطلب تدعيم قيم الأمان والتضـــامن والوحدة لزيادة مستوى التكامل والانسجام الاجتماعيين، والتي كثيرا ما يعبر الأفراد عن حاجتهم إليها.

5- بالرغم من الأبعاد الكثيرة لموضوع "أحداث القبائل" والمسألة الأمازيغية عموما، فقد تمـــت معالجة "الملف" انطلاقا من عملية تسييس واضحة بالنظر إلى جملة السمات السياسية والأمنيـــة الطاغية على المضمون، مع إهمال واضح لمضامين الموضوع الأخرى مثل المضامين الثقافية والتاريخية وحقوق الإنسان والمواطنة، والتي غابت في هذا الموضوع بشكل لافت للانتباه.

يبقى القول أن الجريدة بقيت في هذا المستوى وفية لمعالجة الصحافة الجزائرية لمسألة "الهوية" منذ الاستقلال، وهو تغليب الطابع السياسي على غيره، ولم نلاحظ إلا تغيير المستهدف؛ وهـــو في هذه الفترة النظام الحاكم أو السلطة، بعد أن كان دعاة البربرية هم المستهدفون ، مما يمثـــل كما سبق القول وأن ذكر، نوعا من الهشاشة و اللاموضوعية في تناول هذه الموضوعات مـــن الناحية الإعلامية والتي كثيرا ما تأتي خاضعة لرؤية القائم بالاتصال وبعض القوى التي تدعمه.

وعليه فإن الجريدة، تعاملت مع "أحداث القبائل" من منطلق موضوع أزمة بين طـــرفين يشـــكل الانسداد أحد أبرز عواملها وصورها، من خلال قيم العنف والقطيعة التي تحملها الأخبار. وهذا التعامل لم يكن متوازنا على مستويات المدخلات ولا المخرجات.

فبالنسبة للمدخلات التي تتعلق بعمليتي الجمع والانتقاء، اعتمدت الجريدة كما قدمنا على شـــبكة تكفل لها تجانسا في تغطية الموضوع بالشكل الذي جاء به، والذي خضـــع بالضـــرورة إلـــى عمليات تكييف داخلية (على مستوى قاعات التحرير) التي تختار فيها الأساليب الصياغية والفنية والترتيبية، التي تؤدي فيما بعد إلى المخرجات التي يتلقفها المتلقون؛ تزودا بالمعلومات المتعلقة بالموضوع.

6- فيما يخص المصادر والتي ذكرت في أكثر من مكان فإن الجريدة اعتمدت على شبكة تكاد تكون متجانسة، قوامها المراسلون وصحفيي التحرير، مما يكفل تغطية الأحداث تحت الخطـــوط

العريضة للجريدة ، وفي درجة ثانية جاءت العروش والأحزاب الديمقراطية، وهي كما نعـرف تحمل خطابا ورؤى معارضة ومضادة للسلطة، يزداد شدة من حين لآخر.

7- إن النسبة العالية للأخبار في الجريدة، لا يمثل أي دليل على وظيفة الصحيفة التـي هـي بالأساس "إخبارية"، خاصة في ضوء النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة.

فقد كان حضور الأخبار يمثل بهذا الصدد نوعا من التوجيه بواسطة الأخبار نظرا لتدفقها فـي وجهة واحدة (العنف والمواجهات وما يدور حولهما من تصـريحات وردود أفعـال). ومنـه فالصحيفة تريد أن تستعمل سلطتها في التعامل مع الجمهور وفقا لقنوات مصادرها التي لم تسمح بانطلاق الجريدة وخروجها من الطابع التوجيهي، علما أن الجريـدة الإخباريـة تكفـل نشـر المعلومات والآراء والاتجاهات المختلفة، وليس تدعيم جانب وإبراز اتجاه معين. وهو الشـيء الذي يحد من أدوات الخدمة الإعلامية الحقيقية.

إن تكييف الرسائل الإعلامية يؤدي بالضرورة إلى تكييف الواقع وفقا لاتجاه وكيفية التغطيـة؛ حيث تعمل الرموز والصور الذهنية المختزلة لدى الجمهور والمتلقاة من مصدر يتوحدون إزاء رسائله، على رسم صورة المخيال الاجتماعي للأحداث، وبالتالي فإن التمثلات التي تسـتدعى عند حضور الموضوع لدى مطارحته للنقاش والحديث، جراء عملية ترتيب الاهتمامات ، تكون مستمدة من معاني العنف التي انغرست كصورة منعكسة للواقع المنقول. وهي عبارة عن صورة كبيرة عامة تم فيها عزل العناصر التي لا تستثير اهتمام الجريدة وتقوية عناصر أخرى تحقـق أهداف الجريدة.

وإن شئنا التوضيح أكثر فإن العمل الكبير الذي تقوم به مؤسسة إعلامية هو نفس عمـل فنـان فوتوغرافي يعالج الصورة الفوتوغرافية بواسطة تقنيات مختلفة من أجل ترتيب عناصر معينـة ضمن حقل الجذب والانتباه والتأثير (بدء من لحظة التقاط الحدث المصور مـرورا بالعمليـات المخبرية الأخرى مثل التأطير والتفريغ والتقوية والحذف...).

وبلغة اللسانيات، فقد نقلت الجريدة الأحداث كما حدثت وشكلت لديها عناصر الدال التي أعطت صورة ما عن الواقع الذي عرفته "أحداث القبائل"، لكن المعالجات المختلفة التـي قامـت بهـا الجريدة في إبراز الموضوع أعطت حقل دلالة وجِّهت فيه القـراءة الوجهـة التـي رصـدتها الدراسة، عن طريق التركيز وتوجيه التعليق والربط وما إلى ذلك. مما يؤدي بنا إلى احتمال –

وبنسبة كبيرة- أن الجريدة قد قصدت إلى وضع أجندة الجمهور بهذا الشكل بعيدا عن احتياجاته الراهنة، وبالشكل المتحيز المؤكد لوجود تأثير قوى ذات اتجاهات معارضة للسلطة الحاليـــة أو لها مصلحة في طرح الموضوع بالشكل المبرز، وهي نفسها تعمل على اقتراح أجندة الصحيفة في حد ذاتها، نظرا لنمطية المعالجة لكافة الموضوعات المتعلقة بالسلطة والتي تبرز مســـاوئها وعيوبها بشكل مثير وهو ما يمكن التأكد منه علميا عن طريق دراسات ذات علاقة.

وعليه فجريدة الخبر تبنت في تعاملها مع الأحداث أسلوبا يتسم بانتقاء هادف للأخبـــار، يعمل على توجيه الجمهور إلى تكوين فكرة سلبية عن الأحداث جراء التراكم الكثيف لجوانـــب العنف، و المشربة بفكرة منافحة للسلطة بالأساس نظرا لما تحمله من طابع الرفض والقطيعـــة الموجهتين لها والمرتكزة أساسا على التسييس الواضح الذي يؤدي إلى عزل الأحداث عن سياقها التاريخي الشامل ، وهو نوع من التشويه والمسخ للحقائق، والتي جاء جانبها المنشور، بعيدا كل البعد عن تطلعات الدولة الجزائرية برمتها والهادفة إلى تكامل المجتمع الجزائـــري وانســـجامه وراء التحديات الكثيرة التي تلاحقة أو التي تنتظره.

كما نلاحظ أيضا أن الجريدة لم تستعمل بشكل كثيف مختلف الأدوات والوسائل الإبرازية مثل الألوان والصور واستغلال الصفحات الهامة لتسويق الحدث. أما العنصرين الأولـــين فقـــد يبرران بإمكانات الجريدة والتكاليف الباهظة.. في حين أن العنصر الأخير فيرجع إلـــى صـــدى الأحداث وأهميتها بالدرجة الأولى مما لم يتطلب استغلال الدعاية له خاصـــة علـــى الصـــفحات الأولى.

وأخيرا نصل إلى التقرير التالي:

أثبت البحث صحة الفرضيات الثلاث التي وضعت للاختبار، بحيث تبـــين أن الجريـــدة سوقت صورة سلبية عن الأحداث وبشكل غير متوازن ولا محايد قوامه العمل التوجيهي علـــى حساب العمل الإعلامي الإخباري.

كما تمت الإجابة عن مختلف الأسئلة المطروحة في الدراسة والوصول إلـــى أهـــدافها المبرزة.

وعليه فإن إستراتيجية جريدة الخبر في معالجتها لأحداث القبائل جاءت منســـجمة مـــع موقعها ضمن الجغرافيا التي تحكم علاقة الصحافة الجزائرية بالسلطة ودور القوى المتحكمة في

وضع أجندة الصحف وبالتالي ترتيب اهتمامات الجمهور بدء من اختيارات الحدث و التكييفات المختلفة التي يتعرض لها إلى غاية نشره.

ملخص البحث:

هذه الدراسة تسلط الضوء على تناول الصحافة الجزائرية ممثلة بجريدة الخبر لأزمة القبائل في أحداثها الأخيرة المسماة بأحداث "الربيع الأسود"، والتي انطلقت يوم 2001/04/18 بقرية بني دوالة إثر مقتل الطالب "ماسينيسا قرماح" في أحد مجموعات الدرك الوطني.

وقد عنونا هذه الدراسة بـ: "إستراتيجيا معالجة أحداث القبائل في الصحافة الجزائرية"والتي تهدف إلى تسليط الضوء على المعالجة الإعلامية لجريدة الخبر للأحداث عن طريق منهج تحليل المضمون الذي نهدف من خلال استخدامه إلى الكشف عن مركز الاهتمام واتجاهات الجريدة حيال الموضوع.

وقد تم اختيار موضوع أحداث القبائل انطلاقا من ميزته المركبة والمتداخلة مع أهم القضايا الوطنية وخاصة موضوع الهوية، الذي يعتبر أس الأزمات التي تعيشها الجزائر منذ عقود كثيرة وانعكست سلبا على موقع النظام الجزائري برمته ودوره في تسيير البلاد. خاصة وأن أحداث القبائل تعتبر نقطة كثب لملاحظة كثير من الأشياء عشية تحول جديد في دواليب السلطة وحركية ملحوظة يشهدها الاقتصاد الجزائري وانعكاسه على الحياة الاجتماعية للأفراد.

كما تأتي هذه الدراسة للكشف عن دور الإعلام الجزائري ممثلا في صحافته الحرة "الخبر نموذجا" باعتبارها صحيفة مستقلة عن ضغط المصادر مما يفترض فيها الطرح الإعلامي المتوازن للقضايا والأحداث التي تهم الرأي العام في الجزائر، في ضل التحولات الديمقراطية والسياسية التي تعيشها البلاد منذ بداية التسعينيات. في الوقت الذي تتهم فيه هذه الصحافة بعرقلة مجهودات التنمية الشاملة من خلال السيطرة على المشاكل والأزمات التي تجتهد فيها السلطة الجزائرية، وأن دور هذه الصحافة هو تقديم الصور السلبية عن الحياة اليومية في الجزائر.اتهم

وقد تحدد في هذه الدراسة ثلاثة أهداف بحثية أساسية هي الكشف عن أساليب واستراتيجيات الصحيفة في تناولها للأحداث، ومعرفة كيف تتشكل الرسائل الإعلامية، ومن ثم معرفة الدور الإعلامي الذي تقوم به هذه الصحيفة.

وللوصول إلى هذه الأهداف تم وضع ثلاث فرضيات، تختبر الأولى منها خاصية جريدة الخبر من خلال اعتمادها على الوظيفة الإخبارية أو التوجيهية. بينما الفرضية الثانية تحاول كشف مراكز الاهتمام في الجريدة من خلال ارتكازها على جوانب معينة دون جوانب أخرى وبالتالي فقدان عامل التوازن في معالجة الأخبار أو العكس من ذلك.

في حين أن الفرضية الأخيرة وهي على صلة بسابقتها تحاول إثبات أو نفي حياد الجريدة تجاه الموضوع المعالج.

وقد كان مدار التحليل في الدراسة على عينة زمنية تخص فترة سنة كاملة من بداية الأحداث في 21 أفريل 2001 إلى غاية 20 أفريل 2002، وتم اختيارها بطريقة عشوائية تحت محددات عينة الأسبوع الصناعي.

وانطلاقا من نموذج استرشادي يتوافق وتوجهات الدراسة من الناحية الوظيفية، تم تحليل وتفسير البيانات المحصل عليها من خلال استمارة تحليل المحتوى على نظرية "وضع الأجندة" باعتبار أن تناول الأخبار المنشورة في الجريدة يعتمد على ناحية شكلية وأخرى مضمونية تخضع إلى اختيارات القائم بالاتصال في ضل شروط الموقع والمساحة وأهمية الخبر المراد نشره.

في الأخير توصلت الدراسة بعد استعراض البيانات بالوصف والتحليل في إطارها العلائقي والنظري قدر المستطاع إلى بلوغ أهداف الدراسة والتحقق من صدق الفرضيات الموضوعة بشكلها المبرز في متن الرسالة.

اشتملت هذه الدراسة من حيث بنيتها على أربعة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة. بحيث استعرض الفصل الأول الإطار النظري والمنهجي للدراسة من خلال وضع الإشكالية في إطارها التصوري، وتحديد أهداف وفرضيات الدراسة، واستعراض التصميم المنهجي الخاص بالخطوات التالية التي يتم من خلالها تنفيذ البحث.

أما الفصل الثاني فقد تناول بالتفصيل الأزمة البربرية في حركيتها التاريخية منذ ظهورها على يد المستعمر وتفاعلاتها المتشابكة بعد ذلك إلى غاية الأحداث الأخيرة،

بحيث ميزنا ثلاث مراحل أساسية هي: مرحلة التشكل والانبعاث، مرحلة التبني والإعلان وأخيرا مرحلة المطالبة والمواجهة.

في حين يتناول الفصل الثالث تطور الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال بمرحلتي الإعلام الموجه والمفتوح، مع محاولة توصيف العلاقة بين الصحافة والسلطة التي شهدت تجاذبات شديدة جدا فيما يخص حرية التعبير ومسألة الوصول إلى المصادر، مع إبراز الدور التاريخي الذي لعبته الصحافة في مرحلة جد حساسة بالنسبة للمجتمع الجزائري.

وكان الفصل الرابع مناطا لتحليل البيانات المحصل عليها وفقا للعناصر الأساسية التي بنيت عليه الفرضيات الثلاث والتي تمثلها المؤشرات المحددة تحت كل فرضية.

كما يجب التذكير أن هذه المذكرة احتوت على ملاحق عديدة تحوي مجموعة من الوثائق، إضافة إلى الاستمارة.

SUMMARY

This study has shed light on how the Algerian press – represented by the daily paper "EL KHABAR" treated the kabylie crisis. The events that occurred there and which were labeled as the "Dark spring" started on April 18, 2001 in the village of BENI DOUALA after the death of a student, MASSINISSA GUERMAH, inside the gendarmerie headquarters (constabulary).

We have chosen to title the present study (the Algerian press strategy while dealing with these events). The aim of the study is to shed light on how the daily paper "EL KHABAR" dealt with those events. While undertaking our research, we mainly relied on content analysis. We have chosen this method of study since its use aims at revealing the interests and the viewpoints of the daily newspaper vis-à-vis our research topic.

The Kabylies events have been chosen as a research topic because of its multipart features that are intermingled with the Algerian national problems and particularly relating to the identity question. This later has often been considered as the root of the lasting Algerian crisis. The outcome has been negatively reflected on the whole Algerian system.

The objective of this study is to disclose the role of the Algerian media and mainly the independent press. As an independent daily paper, and being not subjected to any form of pressure, EL KHABAR enjoys a great deal of freedom. This should encourage it to have a kind of objectivity and balance when treating events that are of great concern to the Algerian public opinion.

Three main goals haven determined in this research:

1. To reveal the methods and strategies of this daily paper while treating the events.
2. to reveal the constitution of the media messages.

3. to reveal the media role of this daily paper.

To reach these goals, three hypotheses have been determined:

- the first, tests the particular feature of the newspaper, the method of information and orientation it is adopting.
- The second hypothesis tries to specify the papers' centers of interests while it stresses specific points and tends to neglect others. This of course leading to a loss of equilibrium in the treatment of the news.
- the third hypothesis has a relationship with the second in the sense that it tries to evaluate (prove) the neutrality of the news paper vis-à-vis the treated topic.

The length of the analysis has been a time sample consisting of one year, from the start of the events on April 21, 2001 until April 20, 2002. from a paradigm corresponding to the functional orientations of this study, we have presented the analysis of the obtained results on the basis of the agenda-setting theory. we have considered that the treatment of the printed news relied both on the content and the from while being presented.

After having determined the results through description and analysis within its relational and theoretical frame, the study has reached its goals and the validity of the hypotheses has been proved.

Within its elaboration, this study contains four chapters as well as an introduction and a conclusion.

The first chapter determines –through the problem statement – the theoretical and methodological framework of the study.

The second chapter details the historical background of the "Berber crisis" from its apparition until the recent events.

The third chapter deals with the development of the Algerian printing press from the independence until nowadays.

The fourth chapter is an analysis plan of the obtained results according to the main elements on which we have based to posit the three hypotheses. These elements are represented by specific indications under each hypothesis.

This research paper also encloses several annexes which them selves contain documents and tables of the results.

RESUME

Cette étude met en lumière ce que la presse Algérienne présentée par le journal EL KHABAR aborde à propos de la crise kabyle dans ses derniers évènements qui étaient surnommés: " Les évènements du printemps noir". Elle s'est déclanchée le: 18 Avril 2001 dans le village de BENI DOUALA suite à l'assassinat de l'étudiant " MASSINISSA GUERMAH" dans un regroupement de gendarmerie.

On a donné comme titre à cette étude "la *stratégie du traitement des événements de Kabylie dans la presse Algérienne*" qui vise à mettre en lumière le traitement médiatique du journal EL KHABAR des évènements par la méthode d'analyse du contenu à partir duquel on découvre les centres d'attention et les attitudes du journal devant le sujet.

On a choisi ce sujet à partir de la complexité et l'imbrication de son caractère avec des affaires nationales importantes surtout celle de l'identité considérée comme l'exposant des crises que vit l'Algérie pendant plusieurs décennies et qui se reflète négativement sur le cadre du régime Algérien et son rôle qui consiste à conduire le pays. Surtout que ses événements sont prés de remarquer plusieurs choses la veille d'un nouveau changement au

sein du pouvoir, ainsi la remarquable animation que vit l'économie algérienne et ses influences sur la vie sociale des individus.

Ainsi cette étude vient de détecter le rôle de l'information algérienne présenter par la quotidienne libre " EL KHABAR" à titre d'exemple, que l'on considère comme un journal indépendant de la pression des sources, ce qui exige en elle une déduction informatique équilibrée des affaires et des évènements qui intéressent l'opinion en Algérie au sien des changements démocratiques et politiques que vit l'Algérie dés le début des années quatre-vingt-dix. Le temps où cette presse était accusée de saboter les efforts d'un développement global à partir qu'applique l'autorité algérienne, ainsi le rôle de cette presse est de donner une mouvaise image à la vie quotidienne en Algérie.

Dans cette étude on peut définir trois objectifs recherchés et fondamentaux qui sont :

-Découvrir les méthodes et les stratégies qu'utilise le journal en traitant les évènements.

-Connaître comment se forment les messages médiatiques.

-Connaître le rôle informatique du journal.

Pour arriver à ces objectifs on doit établir trois hypothèses :

La première examine la caractéristique du journal "EL KHABAR" en s'appuyant sur sa fonction informatique ou directive.

La scande essaye de découvrir les centres d'attention dans le journal à partir de sa concentration sur des côtés déterminés entres autres, donc perdre le facteur d'équilibre dans le traitement des informations ou le contraire.

Alors que la troisième est liée à la précédente; elle essaye d'affirmer ou de contredire la neutralité du journal vers le sujet traité.

Dans cette étude l'axe d'analyse était basé sur un spécimen chronologique qui concerne la période d'une année, dés le début des évènements du 21/04/2001 jusqu'au 20/04/2002. Elle était choisi d'une façon inconsidérable sous les déterminations du spécimen de la semaine industrielle.

A partir d'un model consultatif qui s'adapte avec les orientations de l'étude du point de vue fonctionnel on s'est expliqué et analysé les déclarations obtenus par un questionnaire d'analyse du contenu au sein de l' "AGENDA –SETTING", d'où les informations éditées dans le journal s'appuient sur un côté formel et un autre contenu qui cède à des choix fondés sur la communication dans les conditions de l'emplacement, de la superficie et l'importance de l'information qu'on veut éditer.

Du point de vue structural cette étude englobe quatre chapitres en outre l'introduction et la conclusion.

Le premier chapitre présente le cadre théorique et méthodo-logique de l'étude par la problématique dans son cadre conceptuel, définir les objectifs et les hypothèses de l'étude. Ainsi la présentation du plan méthodologique propre aux étapes suivantes à partir desquelles on réalise la recherche.

Alors que le deuxième chapitre étudie en détaille la situation berbère dans son mouvement historique et politique, dés sa parution par le colonisateur et ses complexes réactions jusqu'aux derniers événements. D'où on distingue trois étapes fondamentales qui sont :

- La période de formation et d'émanation.
- La période d'adoption et d'annonce.
- La période de revendication et d'affrontement.

Tandis que le troisième chapitre étudie le développement de la presse algérienne après l'indépendance par de période ; celle de l'information dirigée et celle de l'information ouverte.

On tente donc de distinguer la relation qu'il existe entre la presse et le pouvoir, qu'a connu de fortes Attractions en ce qui concerne la liberté de l'expression et de problème d'accéder aux sources par l'émergence du rôle historique que joue la presse dans une période très sensible par rapport à la société algérienne.

Le quatrième chapitre analyse les exposés obtenus d'après des facteurs fondamentaux dont s'établissent les trois hypothèses présentée par des paramètres déterminés sous chaque hypothèse.

Comme on doit rappeler que cette thèse comprend plusieurs Annexes qui contiennent un questionnaire et un ensemble de documents.